



المعهد العالمي للفكر الإسلامي

مَشْرِعُ الْعِلَاقَاتِ الدَّوْلِيَّةِ لِلْإِسْلَامِ ⑥

العِلَاقَاتُ الدَّوْلِيَّةُ فِي الْأُصُولِ الْإِسْلَامِيَّةِ  
الْجُزْءُ السَّادِسُ

# العِلَاقَاتُ الدَّوْلِيَّةُ فِي الْإِسْلَامِ وَقِفْ الْحَرْبِ « دِرَاسَةٌ لِلْقَوَاعِدِ الْمُنَظَّمَةِ لِسَيْرِ الْقِتَالِ »

نادية محمد مصطفى

المشرف العام ورئيس الفريق

الباحثون

مصطفى محمود منجود  
نادية محمد مصطفى  
نصر محمد عارف  
ودودة عبد الرحمن بدران

عبد الونيس شتا  
الدين عبد الفتاح إسماعيل  
د العزيز صقر  
عبد العزيز أبو زيد



## المشرف العام ورئيس الفريق

١ - أ. د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

## الباحثون

٢ - أ. د. أحمد عبد الوونيس شتا

أستاذ مساعد القانون الدولي العام

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٣ - أ. د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل

أستاذ مساعد النظرية السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٤ - د. عبد العزيز صقر

دكتوراه في العلوم السياسية

جامعة الاسكندرية

٥ - أ. د. علا عبد العزيز أبو زيد

أستاذ مساعد العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٦ - أ. د. مصطفى محمود منجود

أستاذ مساعد الفكر السياسي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٧ - أ. د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٨ - د. نصر محمد عسار

مدرس العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٩ - أ. د. ودودة عبد الرحمن بدران

أستاذ العلاقات الدولية ووكيل

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

## المستشارون

١٠ - أ. د. حورية توفيق مجاهد

أستاذ الفكر السياسي ورئيس قسم العلوم

السياسية الأسبق كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

١١ - أ. د. سعيد عبد الفتاح عاشور

أستاذ التاريخ - كلية الآداب

جامعة القاهرة

١٢ - أ. د. عبد الحميد أبو سليمان

أستاذ العلاقات الدولية ورئيس

الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

١٣ - أ. د. علي جمعه محمد

أستاذ أصول الفقه - كلية الدراسات العربية

والإسلامية - جامعة الأزهر

## المساعدون

١٤ - أ. إبراهيم البيومسي غانم

١٥ - أ. إحسان سيد عبد العظيم

١٦ - أ. أحمد عبد السلام

١٧ - أ. تهاني عجلان

١٨ - أ. حامد عبد الماجد قويسى

١٩ - أ. طارق السعيد

٢٠ - أ. عبد السلام نوير

٢١ - أ. مجدى محمد عيسى

٢٢ - أ. محمد عاشور مهدى

٢٣ - أ. محي الدين محمد قاسم

٢٤ - أ. فوزى خليل

٢٥ - أ. ناهد عربتوس

٢٦ - أ. هاشم طه

٢٧ - أ. هبة رؤوف عزت

٢٨ - أ. هشام جعفر

تم ترتيب الأسماء حسب ترتيب الحروف الهجائية .

الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمات

# وقت الحرب

دراسة للفرع الوطني لدراسة القتال

الطبعة الأولى  
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد  
تعبّر عن آراء واجتهادات مؤلفيها

العلاقات الدولية في الإسلام

# وقت الحرب

دراسة للقواعد المنظمة لسير القتال

عبد العزيز صقر

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

القاهرة

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

( مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ؛ ٦ )

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

جميع الحقوق محفوظة

المعهد العالمى للفكر الإسلامى

٢٦ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج.م.ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المعهد بالقاهرة :

صقر ، عبد العزيز

العلاقات الدولية فى الإسلام وقت الحرب : دراسة للقواعد

للنظمه لسيرالقتال / عبد العزيز صقر - ط ١ - ٠

القاهرة : المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ١٩٩٦ .

ص ٠ سم ٠ - ( مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ؛ ٦ )

يشتمل على إرساعات بيلوجرافية .

تدمك ٠ - ٤٧ - ٥٢٢٤ - ٩٧٧

١ - العلاقات الخارجيه . ٢ - الحرب والسلام .

أ - العنوان  
ب - ( السلسله )

رقم التصنيف : ٣٢٧ .

رقم الإيداع : ٧٢٢٧ / ١٩٩٦

## المحتويات

٧	..... المقدمة
١١	..... المبحث الأول : الدعوة إلى الإسلام قبل القتال
٣١	..... المبحث الثاني : العدل في المخاريق
٧٣	..... المبحث الثالث : الإجارة والأمان
٩٣	..... المبحث الرابع : الوفاء بالعهود
١٠٥	..... المبحث الخامس : الأسرى
١٣١	..... الخاتمة
١٣٥	..... المراجع



## المقدمة

ظاهرة الحرب في الاسلام ليست مجرد صدام عضوى فرضه منطق الدفاع عن النفس ضد عدوان خارجى ، ولكنها - فى التصور الاصولى الذى نعى هنا بالكشف عن حقيقته - حقيقة فكرية تنبع وتتحند بمجموعة من المبادئ التى وضحتها الاصول التأسيسية . هذه المبادئ هى :

- ١) الاتصال هو محور ومقدمة للتعامل الخارجى .
- ٢) الحرب ليست مجرد قتال ومواجهة ولكنها تخضع لمجموعة من الاخلاقيات .
- ٣) العدالة هى جوهر للممارسة والتعامل .
- ٤) وحدة قيم التعامل فى الداخل والخارج .
- ٥) احترام كرامة الانسان ، وانسانية الوجود السياسى .

مبادئ خمسة تحكم العلاقات الخارجية للدولة الاسلامية فى وقت الحرب ، وهى فى حقيقتها تأكيد للتصور الاصولى لمر الحرب وغايتها . فالحرب - فى التصور الاصولى - هى لوعة حضارية بمعنى أداة تحقيق الوظيفة الاتصالية التى تدور حول مفهوم نشر الدعوة ، وهذه المبادئ الخمسة ليست سوى تعبير عن الطبيعة الحضارية والعالية والانسانية للدعوة الاسلامية . فالدعوة العالية يجب أن تنبع من انسانية الفرد ومن النظر للدولة - الخصم - كجماع بشرى ، وأن تخضع اساليب للممارسة لقيم واحدة دون تفرقة بين الداخل والخارج ودون تمييز بين حالة السلم وحالة الحرب ، وأن تجعل من العدالة المحور الأول للممارسة ، وأن تفرض اخلاقية للواجهة ، ثم أخيراً أن تنطلق فى التعامل من مبدأ الاتصال والحوار والاتقاء .

والدعوة الاسلامية - كدعوة عليية ذات وظيفة حضارية - انطلقت فى تعاملها مع المجتمعات الخارجية فى وقت الحرب من هذه المبادئ :

أولاً - فالتعامل الخارجى فى وقت الحرب ليس أساسه فقط القتال . بل ان القتال هو الأداة الأخيرة من أدوات التعامل والتى لا بد وأن تسبقها أدوات وعطورات أخرى لوها الاتصال والدعوة . وثانيها عدم مباغنة الطرف الآخر حتى بعد ابلاغه الدعوة وإنما يجب تمكينه من التدبر وتقييم الموقف . ثم ثالثاً فإن الطرف الآخر يجب أن يكون هو المبدأ بالقتال <sup>(١)</sup> .

ثانياً - اذا أصبح القتال ضرورة ، فإن التعامل مع الطرف الآخر يجب أن يخضع لمجموعة من القيم والاخلاقيات التى يفرضها هدف للواجهة ولترابطها بوظيفة نشر الدعوة . فكرة الفصل بين الممارسة والاخلاقيات فى ميدان القتال لاموضع لها فى التصور الاسلامى سواء كان ذلك برفع

---

( ١ ) يستثنى من ذلك بطبيعة الحال بعض الحالات التى تفرض المباغنة وبشرط أن يكون الطرف الآخر قد دعى الى الاسلام فأنى ودخل بذلك فى علامة حرب مع دولة الاسلام .

للمصلحة أو من منطلق للمعاملة بالمثل أو بحجة الغاية تبرر الوسيلة . إن الحرب الإسلامية ليست مجرد حالة قتال ومواجهة تسمح بالخروج على جميع القيم والمثاليات من أجل تحقيق الانتصار على الطرف الآخر ، ولكنها مثالية حركية وتعاليم أخلاقية .

ثالثاً - يأتي مبدأ العدالة ليخلف أساليب التعامل مع غير المسلم حتى في وقت الحرب . إن العدالة هي القيمة العليا التي تحكم سلوك المسلم مع المسلم ومع غير المسلم ، في الداخل والخارج ، في السلم والحرب . والعدالة في الممارسة تعني عدم التفرقة أو التمييز ، وتعني عدم البغى أو الاعتداء ، وتعني الاعتدال في أداء المثالية الحضارية .

رابعاً - ويرتبط بذلك مبدأ وحدة قيم التعامل في الداخل وفي الخارج . فالاسلام يفرض أي تمييز بين الممارسة الداخلية والتعامل الخارجي . والتعامل مع غير المسلم يجب أن يخضع لنفس قواعد التعامل مع المسلم . وفي ذلك يقول الامام الشافعي : " لا فرق بين دار الحرب ودار الاسلام فيما أوجب الله على خلقه من الحدود . . إن الحلال في دار الاسلام حلال في بلاد الكفر ، والحرام في بلاد الاسلام حرام في بلاد الكفر " قال : " وما هو الا مقنا ، وهو موافق للتزييل والسنة وما يعقله المسلمون ويجمعون عليه " (١) .

خامساً - وأخيراً فإن جميع هذه المبادئ إنما تنبع من الايمان بانسانية الطرف الآخر . للمثالية الاسلامية تفترض بل وتوجب احترام كرامة الانسان وعدم اهتار آدميته - حتى وإن كان كافراً - وتنطلق من انسانية الوجود السياسي - حتى ولو تعلق الأمر بدولة عابرة . إن مبدأ احترام الشخصية الفردية بوصف كونها قيمة انسانية هو في الواقع جوهر النموذج الاسلامي للمثالي للممارسة السياسية ومحور العلاقات الخارجية للدولة الاسلامية في وقت الحرب . ويكفي أن تذكر بهذا الخصوص دعاء الرسول - صلى الله عليه وسلم - قبل الالتحام العضوي في إحدى الماركات قال : " اللهم أنت ربنا وربهم . ونحن عينك وهم عينك . نواصينا ونواصيهم بيدك . فاهزمهم وانصرنا عليهم " (٢) . وفيه الاعتراف بانسانية العدو وطلب النصر عليه بلا اعتداء ولا احتيال ولا تعذيب إذ أن كل ذلك يتعارض مع الاعتراف بكرمتهم بشراً وعبيداً لله تجمعهم بالمسلمين الانسانية وتفرقهم عنهم العقلية ، ولولا الأمر بقتلهم اعتداءً للدين الله ما قوتلوا ، ولذا فليس قتلهم في ذاته هو الغاية وإنما الغاية هي ظهور الاسلام عليهم ولو تحقق ذلك بدون قتال كان أولى .

( ١ ) الطبري : كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المغاربيين من كتب اختلاف الفقهاء ، عن ينشره : يوسف شاعث (لبيد ، ١٩٣٣) ، ص ٦٤ .

( ٢ ) ذكره ابن حجر - في شرحه لباب لائحنا لقاء العدو من صحيح البخاري - عن رواية الاسماعيلي وسعيد بن منصور .  
نظر ابن حجر : فتح الباري : (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٨) ١٢ / ١٢٥ .

هذه للبداية الخمسة - التي تعبر عن الطبيعة العالية والحضارية والانسانية للنوالة والدعوة الاسلامية - هي مصدر مختلف عناصر وقواعد استراتيجية القتال وأساليب الاحتكاك العضوي بالمجموعات الاخرى في التصور الاسلامي الاصولي . فإذا فشل الاتصال والتعامل السلمي في تحقيق القناعة بالنتيجة الاسلامية أو حيل بين الدعوة وبين الادراك الشعبي أو المجتمع الجماهيري وأبى الطرف الآخر إلا القتال والمواجهة ، فإن كفاحية وواقعية الدعوة الاسلامية تفرضان التعامل القتالي في هذه الحالة كضرورة لا بد منها للمضي في طريق تحقيق وظيفة الدولة العقدية في النطاق الخارجى . وحينئذ فإن دولة الاسلام تملك استراتيجية للتعامل مع الطرف الآخر قبل وأثناء القتال تتضمن مجموعة من المبادئ أو العناصر التي يتقيد بها التحرك الخارجى في وقت الحرب وأبعدها :

(١) إن الحرب تفقد شرعيتها إذا لم تسبقها دعوة<sup>(١)</sup> .

(٢) إن حالة الحرب لا تهر الخرج على قواعد العدل والاتصاف ولا تغطي الحق في السلوك الاستغزاري . فلا يجوز للباغية أو مهاجمة العدو على غرة، وإنما يجب تجريد الدعوة ومنح الطرف الآخر فرصة البدء بالعدوان كما لا يجوز قتل النساء والأطفال وغيرهم ممن لا رأى لهم في القتال ولا طلاقة لهم عليه . كما يعد من قبل الظلم والبنى لارتكاب أعمال كالثلة والتعذيب والتحرير والتخريب .

(٣) أنه حتى بعد التلاحم العضوي يظل باب الحوار والدعوة مفتوحاً . فإذا رأى الطرف الآخر - بعد بدء القتال - أن يعيد الاتصال والحوار ، وطلب الاحارة والأمان لكى يستمع من جديد الى الدعوة فإنه يجب أن يمنح هذا الأمان ويدعى من جديد في غياب أى ضغط أو اكراه . بل ويجب حمايته وحراسته وإعادته الى مأمنه اذا فشل منطق الاتصال من جديد في خلق القناعة بالنتيجة الاسلامية<sup>(٢)</sup> .

(٤) إن حالة الحرب لا تهر الغدر أو الخيانة . فالالتزام بالوفاء بالعهود ليس موضع مناقشة حتى لو غدر بها الطرف الآخر . ومبدأ الوفاء بالعهد يعنى أكثر من التزام : فالتعاقد يجب إلا ينقضى إلا بانقضاء أجله . وحتى بعد انقضاء الأمد لا يجوز مباغنة الطرف الآخر إلا بعد التبذ اليه وإعلامه بانقضاء الأجل . وفي حالة ترقع غدر الطرف الآخر فإن التحلل من التعاقد من جانب الطرف الاسلامي جائز بشرط اعلام الطرف الآخر بأن العهد انتقض . ولا يجوز المناجزة قبل

(١) هذا العنصر - غير المعطى به - يؤكد لصور الاصول لميراث الحرب في الاسلام ولربط هذه للميراث بوظيفة نشر الدعوة وليس فقط بما يقوله المحققون من أن سيها الوحيد هو رد العدوان اذ لو كان الأمر كذلك ماكان هناك موضع للحديث عن دعوة قبل القتال . فالحديث عن ذلك معناه أن القتال هو على الدين وليس لرد الاعتداء .

(٢) هذا العنصر أيضاً يؤكد أن مفهوم الحرب في الصور الاصولي إنما يتصرف عادة الى تلك الحرب التي تكون على الدين - أي الجهاد - لانه لا يعمل الحديث عن الأمان وتجديد الدعوة في حالة الحرب للنفاة . فهذه الأخيرة يكون هدفها فقط رد العدوان لدعوة الطرف الآخر الى الاسلام .

النبد ، بل وقبل التأكد من وصول خبر النبد الى أطراف بلاد العدو بحيث يصيروا جميعا على علم بانتقاض المهد وبدء حالة القتال.

٥) حسن معاملة الأسرى وإعطائهم وكسوتهم وعدم إكراههم على الإسلام وتحريم تعذيبهم أو التمثيل بهم .

هذه العناصر تمثل محور التعامل الخارجى للدولة الإسلامية فى وقت الحرب وهى فى الحقيقة ليست سوى مجموعة من القيم الأخلاقية والتألييات الانسانية التى لاموضع لنقشتها ولاسبيل لتجاوزها أو الخروج عليها إذ أنها بمثابة فرائض ملزمة ومميزة للحرب الإسلامية التى لاتعدو أن تكون مثالية حركية وتعاليم أخلاقية قبل أن تكون قتال ومواجهة .

- وتابع هذه العناصر الخمس عبر مباحث خمس :

للبحث الأول - الدعوة الى الإسلام قبل للقتال .

للبحث الثانى - العدل فى المحاروين .

للبحث الثالث - الاجارة والأمان .

للبحث الرابع - الوفاء بالمعهد .

للبحث الخامس - فى الأسرى .

## المبحث الأول

الدعوة إلى الإسلام قبل القتال



## المبحث الأول

### الدعوة إلى الإسلام قبل القتال

الأصل في الحرب في التصور الإسلامي الأصولي أنها وسيلة للدعوة وليست غاية في ذاتها وأنها لا يلجأ إليها إلا حين تشمل الدعوة أو يحول بينها وبين الناس حائل . ولذا فإن الحرب تفقد شرعيتها إذا لم تسبقها تلك الدعوة ، لأن المقصود إزالة الشرك وتثبيت الإسلام ، فإن تحقق ذلك بدون قتال كان أولى . والآيات والأحاديث في ذلك صريحة : فقال تعالى : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ (الأنفال/٢٨) . وقال تعالى : ﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ (الأنفال/٢٨) . وقال : ﴿ فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم . ان الله غفور رحيم ﴾ (التوبة/٥) . وقال تعالى : ﴿ فقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ (التوبة/٢٩) . فالآية الأولى تؤكد على ضرورة الدعوة قبل القتال . والآيات بعدها تضع نهاية للحرب وتحدد غايتها في زوال الشرك وبذل أهل الكتاب للجزية . وفي هذا دليل على أنه لا يجوز قتال من لم تبلغهم الدعوة على الدين لأنه لا يلزمهم الإسلام قبل العلم به ، وعلى أنه إذا كانوا ممن لا يجوز اقرارهم على الكفر بالجزية قوتلوا إلى أن يسلموا ، وإن كانوا ممن يجوز اقرارهم على الكفر بالجزية قوتلوا إلى أن يسلموا أو ينلوا الجزية . وهكذا فالدعوة شرط في القتال على الدين فإن تحقق مضمت الحرب إلى غايتها وإن لم يتحقق فقدلت الحرب شرعيتها ولم يجز اطلاق وصف "الجهاد" عليها<sup>(١)</sup> .

وروى الإمام أحمد والبيهقي وأبو يوسف وأبو يعلى والطبري عن ابن عباس قال "ما قاتل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قوما قط إلا داعهم"<sup>(٢)</sup> . وروى مسلم وغيره عن سليمان بن بريدة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميرا على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين حصرًا ثم قال "..... وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم: ادعهم

(١) سبق وذكرنا أن مسألة الدعوة قبل القتال تميز بها الشريعة الإسلامية عن شريعة اليهودية وأن الثورة تأمر بقتل الاسم لسبعة حتى ذكروا - وفي تقيم بالأرض للوعدة - بدون دعوة . واسع فيما تقدم المبحث الخامس .

(٢) عبيد الرزاق بن همام : للصف (بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٩٧٢) ٥ / ٢١٨ ؛ الشوكي : نيل لأرض (القاهرة : مكتبة الدعوة الإسلامية ، د.ت) ، ٧ / ٢٣٠ ؛ الندى : كثر العمال (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٩) :

٤٨٣ ؛ أبو يوسف : الخراج (القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٩٦هـ) ، ص ٢٠٧ ؛ الفرعسي : شرح كتاب السيرة -

للشيعي (القاهرة : معهد المعطولات ، ١٩٧١) ١ / ٧٧ .

الى الاسلام فان احابوك فاقبل منهم وكف عنهم ... الحديث وقد تقدم في الفصل السابق <sup>(١)</sup> .  
وعن عبد الرحمن بن عاصم قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث بشا قال : تالّفوا  
النفس ولا تغفروا عليهم حتى تدعوهم فما على الأرض من أهل بيت - سدر ولا وبر - الا أن  
تأتوني بهم مسلمين أحب إلى من أن تأتوني بنسائهم ولولادهم وتقتلوا رجلهم <sup>(٢)</sup> . وعن علي  
أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث وجهاً ثم قال لرجل : أخفه ولا تدعه من خلفه فقل : ان النبي  
- صلى الله عليه وسلم - يأمرك أن تتظيره ، وقل له : لا تقتل قوما حتى تدعوهم <sup>(٣)</sup> . وعن  
سعيد بن المسيب قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حل بالقرية دعا أهلها الى  
الاسلام . . الحديث <sup>(٤)</sup> . وعن فروة بن مسيك قال : قلت يا رسول الله أقتل بمقبيل قومي  
ومديهم ؟ قال : نعم . فلما وليت دعائي فقال : لا تقتلهم حتى تدعوهم الى الاسلام " رواه  
أحمد <sup>(٥)</sup> .

في كل ذلك دليل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم حينما كان يقاتل على الدين كان  
يقدم الدعوة على القتال . ويشهد لذلك كُتبه التي أرسلها للملوك والأمراء يدعوهم فيها الى  
الاسلام قبل أن يدخل معهم في علاقة حرب . ومن ذلك كُتبه الى هرقل والى للمقرنس والى  
النجاشي والى كسرى والى اساقفة نجران والى بحوسي هجر والى أهل عمان وغيرهم <sup>(٦)</sup> . ومن  
ذلك أيضا ما روي من أنه صلى الله عليه وسلم بعث بشا الى اللات والعزى فاغاروا على حى من  
العرب فسيروا مقاتلتهم وخرتيم فقالوا : يا رسول الله اغاروا علينا بغير دعاء . فسأل النبي صلى

(١) فطر : عبد الرزاق بن همام ، المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٨ : القزوي : شرح مسلم (القاهرة : للطبعة المصرية ،  
١٢ / ٣٧ ؛ المخطئ : معان السنن (بيروت : للكتبة العلمية ، ١٩٨١) ٢ / ٢٦٦ ؛ الألباني : صحيح الجامع الصغير  
وزيادته ففتح الكبير للسويطي (بيروت ودمشق : للنكب الاسلامي ، ١٩٨٦) ١ / ٢٤٤ ؛ الصنعى : سبل اسلام (القاهرة :  
مكتبة الجمهورية العربية - د.ت) ٤ / ٦٠ ؛ ابن النديم : الفهرست (تيسير الوصول (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ،  
١٩٦٨) ١ / ٢٢٤ .

(٢) المنذرى : كثر العمل ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٣٧ ، ٤٦٩ ؛ السرخسي : شرح السو فكير . مرجع سابق ، ١ / ٧٩ ؛  
الكنتلورى : حيلة الصحابة (القاهرة : مكتبة الدعوة الاسلامية ، ١٩٧٩) ١ / ٧٣ ؛ ابن رجب : الحكم الجديرة بالانفاة  
(القاهرة : دار مرجان ، د.ت) ص ٣٤ .

(٣) المنذرى : كثر العمل ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٩ ؛ عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٧ .

(٤) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢١ .

(٥) الشوكلي : نيل الاوطار ، مرجع سابق ، ٧ / ٢٣٢ .

(٦) رابع النصوص والمصادر في البحث الثنى ، ص ٤١ - ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٧ - ٤٨ . وكنث في : عبد العزيز حقر :  
ظنية الجهاد في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .

الله عليه وسلم أهل السمرة ، فصلقوهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ردوهم الى ماأنهم ثم ادعوهم<sup>(١)</sup> .

بل وكان الرسول صلى الله عليه وسلم فى بعض الأحيان يجدد الدعوة قبل مباشرة القتال مع من بلغتهم الدعوة . فكان يجعل الدعوة مقدمة لكل قتال بغض النظر عما اذا كان الطرف الآخر قد بلغته الدعوة أم لا<sup>(٢)</sup> . ويشهد لذلك ماخرجته الشيخان عن سهل بن سعد أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما أعطى الرابية يوم خيبر لعلى بن أبى طالب وقال على : تقاطلهم حتى يكونوا مثلنا قال له الرسول صلى الله عليه وسلم : " على رسلك حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم الى الاسلام وأخبرهم بما يجب عليهم فوالله لأن يهدى بك رجل واحد خير لك من حمر النعم"<sup>(٣)</sup> . فقد كان أهل خيبر على علم بالدعوة وكان الرسول صلى الله عليه وسلم قد بعث أبابكر ثم عمر - فى يومين متتالين - لقتال خيبر قبل أن يعث عليا فى اليوم الثالث كما حكى ذلك ابن اسحاق عن عمرو بن الأكوع<sup>(٤)</sup> . وأخرج عبد الرزاق فى المصنف عن معمر عن الزهري عن ابن السيب أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقاتل بنى قريظة حتى دعاهم الى الاسلام، فأبوا فقاتلهم<sup>(٥)</sup> . وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذ الى اليمن قال : انك تأتى قوما من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم اليه شهادة أن لا اله الا الله . . الحديث أخرجه البخارى ومسلم<sup>(٦)</sup> .

ولم يقتصر الأمر على أهل الكتاب وحدهم ولكنه شمل للمشركين أيضا فكان الرسول صلى الله عليه وسلم يكرر الدعوة اليهم قبل القتال ولمدة ثلاثة أيام متتالية ولا يغير عليهم الا فى اليوم

(١) للفئى : ذكر العمال ، مرجع سابق ، ٤ - ٤٧٨ - ٤٧٩ .

(٢) بل ويحين تجديد الدعوة لمن طلبها ولو غلب قتال كما سيأتى فى مبحث الإحارة والأمان .

(٣) الفئى : عمدة القارى شرح صحيح البخارى (بيروت : دار الفكر ، د٥) ، ١٤ / ٢١٣ ، ٢٥٨ ؛ ابن حجر :

كتب الجهاد وتسير (بيروت : دار البلاء ، ١٩٨٥) ص ٢١٨ ؛ عبد الرحمن بن حسن آل شعيخ : فتح المجيد (المدينة : نشرة : للكتبة السلفية ، ١٩٧٧) ص ٩٣ - ١٠١ ؛ الألبانى : صحيح الجهم فضور وزيافته نسبو ، مرجع سابق .

١ / ٣١٦ ؛ الطبرانى : المعجم الكبير ، مرجع سابق . ٦ / ١٦٧ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٣٢٠ ؛ البوطى :

قه السيرة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ ؛ الباقى : نبتى شرح موطأ ملك (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٣٣٢هـ) ٣ /

١٦٨ ؛ الشيرازى : للذهب (القاهرة : مصطفى البلى الحلى ، د٥) ، ٢ / ٢٣١ ؛ القنوجى : عون البارى (الوطة :

مطبع قطر لوطية ، ٨١ - ١٩٨٤) ، ٤ / ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٤) الفئى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢١٣ ؛ ابن هشام : السيرة النبوية (القاهرة : مكتبة المكنيات الازهرية ،

١٩٧٨) ، ٣ / ٢١٦ .

(٥) عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٦ .

(٦) عبد الرحمن بن حسن : فتح المجيد ، مرجع سابق ، ص ٨٧ ؛ عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ،

٥ / ٢١٦ .

الرابع . يدل على ذلك ما رواه ابن اسحاق وابن جرير عن عبد الله بن أبي بكر قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد في شهر ربيع الآخر لو في جمادى الأولى من سنة عشر إلى بني الحارث بن كعب بنحرا وأمره أن يدعوهم إلى الإسلام قبل أن يقاتلهم ثلاثا " فان استجابوا لك فقبل منهم وان لم يفعلوا فقاتلهم" الحديث <sup>(١)</sup> . واشتدت أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان إذا إلى لل قوم من المشركين دعاهم إلى الإسلام ، ثم اشتغل بالصلاة فإذا فرغ منها جدد الدعوة ، ويستمر على ذلك حتى يسلم القوم لو يأكد من إصرارهم على البقاء على الشرك <sup>(٢)</sup> . كما فعل مع أهل وادي القرى (٧هـ) <sup>(٣)</sup> ، وكما أمر خالد بن الوليد أن يفعل مع مشركي نجران . وفي بعض الحالات فقد استمرت الدعوة إلى الإسلام مدة ستة أشهر كما هو ثابت في قصة إسلام همدان سنة ١٠ هـ . فقد بعث الرسول صلى الله عليه وسلم إليهم خالدين الوليد فقام ستة أشهر يدعوهم إلى الإسلام فلا يجيبوه حتى أرسل على بن أبي طالب فضلي بالمسلمين الفجر وصفهم صفا واحدا استعدا للقتال ثم تقدم ودعى همدان مرة أخيرة إلى الإسلام وقرأ عليهم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت همدان بدون قتال <sup>(٤)</sup> . وكان ذلك بفضل تجديد الدعوة والثاني بالنسب رجاء تألفهم وإسلامهم وعدم اللجوء للقتال إلا بعد التأكد من فشل الاتصال في خلق القناعة بالمثالية الإسلامية .

والأكثر من ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يأمر قواد جيوشه في بعض الحالات بعدم تعجل مناجزة الطرف الآخر حتى بعد إعلانه رفض الدعوة ، ومنحه فرصة بدء الصلح العضوي ليكون ذلك دليلا على أنه قد تدبر أمره واختار طريق الحرب . ويشهد لذلك ما روى عن عطاء بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عليا رضي الله عنه مبعثا فقال له : امض ولا تفتت - أي لاتدع شيئا مما أمرك به - قال : يا رسول الله كيف أصنع بهم ؟ قال : "انأزلت بساحتهم فلا تقاتلهم حتى يقاتلوك . فان قاتلوك فلا تقاتلهم حتى يقتلوا منكم قتلا . فان قتلوا

(١) ابن هشام : السيرة النبوية ، مرجع سابق ، ٤ / ١٧٧ ؛ الطبري : تاريخ الأمم والملوك (بهرت) : مؤسسة الاعلمى ، (١٩٨٣) ٢ / ٢٨٥ ؛ ابن قهم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٦٢١ ؛ الكتانولي : حجة الصحابة ، مرجع سابق ، ١ / ٧٨ - ٧٩ ؛ محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية (القاهرة : لجنة التكيف والترجمة ، ١٩٥٦) ص ١٠٠ ؛ ابن الأثير : الكامل في التاريخ (بهرت) : دار الكتب العلمية ، (١٩٨٧) ٢ / ١٦٢ ؛ ابن خلدون : التاريخ (بهرت) : مؤسسة جمال ، (٢٠٠٥) ٢ / ٥٣ .

(٢) رابع : السرخسي : شرح كتاب لسو فكيو ، مرجع سابق ، ١ / ٧٨ ؛ السرخسي : كتاب البسوط (بهرت) : دار الفكرة ، ط ٢ ، د ١٠ / ٦١ ؛ البزرجي : شرح العنيفة ، على المدنية ، مع فتح القدير (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٧٠) ٥ / ٤٤٤ .

(٣) انظر ابن قهم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٣٥٥ .

(٤) الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٩ - ٣٩٠ ؛ ابن قهم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٦٢٢ .

منكم قتلا فلا تقتلوهم حتى تربهم إياه ثم تقول لهم : هل لكم إل أن تقولوا لا إله إلا الله ؟ فان قالوا نعم قتل لهم : هل لكم أن تصلوا ؟ فان قالوا نعم قتل لهم : هل لكم أن تخرجوا من أموالكم الصدقة ؟ فان قالوا نعم فلا تبغ منهم غير ذلك . والله لأن يهدي الله على يدك رجلا خير لك مما طلعت عليه الشمس وغربت " (١) . وروى مثل ذلك في وصية الرسول صلى الله عليه وسلم لعاز بن جمل حين أرسله لفتح اليمن (٢) .

وبطبيعة الحال فان هذه المعاملة لاتصلح لكل للواقع . وكما أن الحرب الإسلامية تعبیر عن مثالية حركية وتعاليم أخلاقية ، فهي أيضا تعبیر عن حقيقة كفاحية واقعية . وهي تأتي إلا الاعتدال في مثاليها وفي واقعيها . ولذا فالتأنيب عن الرسول صلى الله عليه وسلم أيضا أنه كان يبيت العدو أحيانا ويغير عليهم مع الفتوات فيوقع بهم وهم غارون غافلون ، وكان يأمر قلعة جيوشه بذلك في بعض الحالات التي تتطلب المباغتة ويشترط أن تكون الدعوة قد بلغت الطرف الآخر ورفضها ، فدل ذلك على حوزة قتال من بلغته الدعوة بدون دعوة جديدة قبل المناجزة وحوزة تجديد الدعوة وذلك على مقتضى الحال . ويدل على ذلك ما روى عن أبي امامة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : " أنا مصبحهم بغارة فأفطروا وتقروا " (٣) . وما رواه البخاري في باب " ما يحق بالأخلاق من الدعاء " وغيره عن أنس بن مالك " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا غزا بنا قرما لم يكن يفر بنا حتى يصبح وينظر ، فان سمع اخانا كف عنهم وان لم يسمع اخانا أغار عليهم " (٤) .

وقد روى ابن عمر " أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أغار على بني للصطلق وهم غارون آمنون وبالهم تسقى على للاء فقتل للمقاتلة وسمى الذرية " (متفق عليه) (٥) . كما أغار الرسول صلى الله عليه وسلم على عيبر أيضا كما جاء في حديث أنس : " أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) لفرعسي : شرح كتاب السير الكبير ، مرجع سابق ، ١ / ٧٨ .

(٢) راجع للشيخ محمد أبو زهرة : الجهاد ، في : كتاب للوثر الرابع لجميع البحوث الإسلامية (القاهرة : مجمع البحوث الإسلامية ، ١٩٦٨) ص ٩٦ : للدعوة إلى الإسلام ، في : كتاب للوثر السابع لجميع البحوث الإسلامية (القاهرة : مجمع البحوث ، ١٩٧٢) ص ٨١ : نظرية الحرب في الإسلام ، في : المجلة المصرية للقانون الدولي (القاهرة ، ١٩٥٨) ص ٢٠ .

(٣) لفتنى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٦١ .

(٤) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٨٧ : سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٣ / ٢١٢ : ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ : الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٨ : ابن رجب : جامع لطووم والحكم (القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة الإسلامية ، ١٩٨٦) ١ / ٣١٢ : أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ : الفيض : فقه السيرة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ .

(٥) فيروى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٣٦ : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٥ / ٣١٩ : الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٨ .

خرج إلى غير فجاءها ليلاً ... فلما أصبح خرجت يهود مسلحهم ومكاتلهم ، فلما رأوه قالوا : محمد والخميس . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الله أكبر ، خربت خير . اننا اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنزّلين<sup>(١)</sup> وعنتما نذب الرسول صلى الله عليه وسلم الناس لغزو الروم - قيل وفاته - دعا اسامة وقال له : " سر الى موضع مقتل ايك فأوطئهم الخيل ، فقد وليتك هذا الجيش ، وأمر صباحاً على أبي وحرقت عليهم " <sup>(٢)</sup> ... ففى كل ذلك دليل على جواز قتال من بلغتهم الدعوة ابتداء .

هذه السوابق جميعها تشكل جوهر الادراك القىدى التقليدى بخصوص تلك الجزئية المطلقة بالدعوة قبل القتال . فهنا أبو بكر الصديق يدعو ويدع بحسب ماقله ظروف كل واقعة . فهو من جهة يوصى قواد جيوشه الذين يخشونهم لحرب الروم بالسلام فيقول " اذا لقيتم العدو من المشركين ان شاء الله فادعوهم الى ثلاث . فان هم أجابوك فقبولوا منهم وكفوا عنهم : ادعوهم الى الاسلام ، فان هم أجابوك فقبولوا منهم وكفوا عنهم " <sup>(٣)</sup> . كما أوصى خالد بن الوليد حين بعثه الى أهل العراق بذلك <sup>(٤)</sup> . بل وقد دعى أبو بكر للمرتدة قبل أن يقاتلهم - رغم أنهم كانوا من المسلمين - وكتب لهم الكتب التي يدعوهم فيها الى الرجوع الى الاسلام . ومن ذلك كتابه الى قبائل العرب للمرتدة وفيه : " وأنى بعث اليكم فلاناً فى جيش من المهاجرين والانصار والتابعين باحسان وأمرته أن لا يقاتل أحداً ولا يقتله حتى يدعوهم الى داعية الله . فمن استجاب له وأقر وكف وعمل صالحاً قبل منه وأعانه عليه . ومن أبى أمرت أن يقاتله على ذلك... " <sup>(٥)</sup> . كما كتب فى عهوده للأمرء الذين يخشونهم لقتال المرتدة : " هذا عهد من أبى بكر لفلان حين بعثه فيمن بعثه لقتال من رجع عن الاسلام ، وعهد اليه أن يقضى الله مااستطاع فى أمره كله سره وعلايته ، وأمره بالجد فى أمر الله ومجاهدته من تولى عنه ورجع عن الاسلام الى أمانى الشيطان بعد أن يعذر اليهم فيدعوهم بداعية الاسلام فان أجابوه أمسك عنهم وان لم يجيبوه شن غلته عليهم " <sup>(٦)</sup> .

(١) ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ - ١٧١ ؛ الطبراني : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٩٧/٥

(٢) ابن حجر : فتح الباري : مرجع سابق ، ١٦ / ٢٨٧ ؛ الخطيب : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٨ ، ٢٨٢ ؛

ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ١٤٦ / ٢ .

(٣) الهندي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٣ - ٤٧٤ . وراجع فيما سبق للبحث الثالث .

(٤) راجع كتاب عقد لأهل الخيرة فى البحث الثالث

(٥) تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٤٨١ - ٤٨٢ ؛ محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ،

ص ٢٦٢ .

(٦) تاريخ الطبري . مرجع سابق ، ٢ / ٤٨٢ ؛ محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣

وكذا كتب في كتابه الى عملة بنى أسد " ومن أبى أن يرجع الى الاسلام بعد أن يدعو خالد بن الوليد ويعثر اليه ، فقد أمرته أن يقاتله . . . " (١) . ومن جهة أخرى فقد كان أبو بكر الصديق أميراً على الجماعة التي يتت هولزون كما جاء في الحديث الذي أخرجه احمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن سلمة بن الأكوع قال : "يتنا هولزون مع أبى بكر الصديق . وكان أمره علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم" . وفي رواية أخرى : "أمر علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أبى بكر الصديق رضى الله عنه فغزونا ناساً من المشركين فبیتهم تقتلهم" (٢) . كما روى عنه أنه كان يأمر أمراءه بالتيق والاغارة على أهل الردة إذا لم يسمعوا في ديارهم الأذان (٣)

أما عمر بن الخطاب فقد استعرضنا في للبحث الثالث من الفصل الأول من هنا الباب حروبه مع الروم والفرس وكيف ابتلعها بدعوتهم الى الاسلام فأمر قادة جيوشه بأن يعثوا الى ملوكهم رجلاً يدعوهم الى الاسلام ويخبرونهم بين الدخول في الاسلام أو يذل الجزية أو القتال (٤) . وقد أخرج أبو عبيد عن يزيد بن أبى حبيب قال : كتب عمر بن الخطاب الى سعد بن أبى وقاص : "أبى قد كتبت اليك أن تدعو الناس الى الاسلام ثلاثة أيام فمن استجاب لك قبل القتال فهو رجل من المسلمين له مال المسلمين وله سهم في الاسلام . ومن استجاب لك بعد القتال أو بعد الجزية فماله في فيء المسلمين لأنهم كانوا قد أحرزوه قبل اسلامه . فهذا أمرى وكتابى اليك" (٥) .

وكذا فقد روى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه أنه لم يكن يقاتل أحداً من العدو حتى يدعوهم ثلاث مرات (٦) ، حتى انه دعا عمرو بن عبد ود قبل أن يبارزه يوم الخندق فقال له على : انى أدعوك الى الله عز وجل والى رسوله والى الاسلام . قال عمرو : لا حاجة لى بملك . فقال على : فاني أدعوك الى التزال . . . فتجولوا حتى قتل على (٧) . ويروى أيضاً عن عمر بن

(١) محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٧ .

(٢) الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٨ : القنوصي : لروضة ثنية (نصر) : ادلة اسماة القوت الاسلامي .

(٣) ١٩٨٧ ، ٢ / ٤٩٠ : الألباني : صحيح سنن ابن ماجه (بيروت : المكتب الاسلامي ، ١٩٨٦) ، ٢ / ١٣٦ : الطبراني :

المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٧ / ١٤ - ١٥

(٤) راجع : الخنزي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٥٩ .

(٥) راجع فيما تقدم للبحث الثالث

(٦) الخنزي : كثر لعمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٩ : الكتلتعلوى : حجة الصحابة (القاهرة : مكتبة الدعوة الاسلامية .

١٩٧٩ / ١ / ١٥٤ .

(٦) مالك بن انس : للبلوة الكبرى (القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٢هـ) ، ٢ / ٣ / ٣ .

(٧) راجع التفاصيل في : تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٩ : ابن الاثير : الكامل في التاريخ (بيروت : دار الكتب

علمية ، ١٩٨٧) ، ٢ / ٧١ : ابن عبد البر : الدرر في انصاف الفقهاء والسور (دمشق : مؤسسة علوم القرآن ، د.ت)

ص ١٩٦ - ١٩٧ .

عبد العزيز أنه كان يأمر أمراء الجيوش أن لا يتزلوا بأحد من العدو إلا دعوهم . قاله يحيى بن سعيد وغيره <sup>(١)</sup> . والمشهور عنه في كتب التاريخ أنه حكم بإخراج المسلمين من سمرقند بعد ما ثبت لديه أنهم دخلوها دون أن يدعوا أهلها إلى الإسلام <sup>(٢)</sup> . وهو ما يؤكد قول ابن حجر أن عمر بن عبد العزيز كان يشترط الدعاء إلى الإسلام قبل القتال <sup>(٣)</sup> .

وقد التزم قادة جند المسلمين بهذا الشرط في فتراتهم وفي حروبهم التي كانت على الدين . فهذا خالد بن الوليد يدعو إلى الإسلام قبل أن يقاتل للمشركين <sup>(٤)</sup> . والفرس <sup>(٥)</sup> والروم والرتلة <sup>(٦)</sup> بل ودعا أيضا طليحة الأسدي حين تبأ <sup>(٧)</sup> . وكان في بعض الأحيان يجلد الدعوة وكان في بعض الأحيان الأخرى يغير على القوم وهم غارون . وهذا أبو عينة بن الجراح - أمير الجيوش في الشام - يعث معاذ بن جبل وخالد بن الوليد لدعوة الروم إلى الإسلام قبل مناجزتهم القتال . فيقول لهم معاذ : " أن أول ما ندعوكم إلى الله ، أن تؤمنوا بالله وحده وبمحمد صلى الله عليه وسلم . " وقال لهم خالد : " ندعوكم إلى الإسلام وإلى أن تشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله . " ثم قال أبو عينة لرسول الروم " أمرنا صلى الله عليه وسلم فقال : إذا أتيتكم للمشركين فادعوهم إلى الإيمان بالله ورسوله وبالأقرار بما جاء به من عند الله عز وجل . " وهذا سعد بن أبي وقاص - أمير الجيوش في العراق في عهد عمر - يعث إلى يزيد جرد - ملك الفرس - النعمان بن مقرن وللمغيرة بن شعبة وللمغيرة بن زورلة وغيرهم للدعوة إلى الإسلام قبل القتال . فقال له النعمان : " نحن ندعوكم إلى ديننا وهو دين حسن الحسن وقبح التقيح " وقال له للمغيرة بن زورلة مثل قول النعمان . وكذا فقد عرض زهرة بن عبد الله للدعوة على رستم - قائد جيوش الفرس - وعرضها عليه أيضا ربيعة بن عامر حتى قال له : " نحن مزدودون عنكم ثلاثا . فانظر في أمرك واعتز واحدة من ثلاث بعد الأجل : إما الإسلام ونضعك وأرضك . أو الجزاء فنقبل ونكف عنك وإن احتجت إلينا نصرناك . أو المناينة في اليوم الرابع " . وقال له مثل ذلك أيضا حنيفة بن حصن وللمغيرة بن شعبة وغيرهم من الرجال الذين أوفقهم سعد

(١) ماثق بن انس : اللؤلؤ الكورى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣ / ٣ ، ابن سعد : الطبقات الكبرى (بهرت) : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٠ ، ٥ / ٢٧٤ .

(٢) راجع : ابن الأثير : الكامل في التاريخ (بهرت) : دار صادر ، ١٩٦٥ ، ٥ / ٦٠ - ٦١ ؛ البلاغى : فخر البلدان (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٧ ، ٣ / ٥١٩ ، عبد العزيز عتق : نظرية الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢ .

(٣) ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(٤) راجع قصة خالد بن الوليد مع بني الحارث بن كعب بنحرا وس مع أهل همدان (من هذا البحث) .

(٥) راجع : تاريخ الطبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٦٤ ، ٥٧٢ ، ٣ / ٢٨١ ؛ ابن الأثير : الكامل (ط ١٩٨٧) ، ٢ / ٢٤٥ .

(٦) راجع كتاب أبي بكر الصديق إلى بني كند . وانظر : ابن الأثير : الكامل (ط ١٩٨٧) ، ٢ / ٢١٧ .

(٧) ابن قدامة : اللغى ، مع الشرح الكبير لابن قدامة المقدسى . مرجع سابق ، ١٠ / ٣٨٦ .

بن أبي وقاص تزالدعوة زعماء فارس وتبين حقيقة الاسلام لهم قبل أن يقاتلهم عليه . وهذا سلمان الفارسي يأبى أن يقاتل أهل فارس قبل أن يدعوهم الى الاسلام ثلاثا . فقد روى أحمد والترمذي عن أبي البخترى قال : " حاصر أحد جيوش المسلمين قسرا من قصور فارس وكان أميرهم سلمان الفارسي فقالوا : يا عبد الله ألا تنهد اليهم ؟ قال : دعوني أدعوهم كما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو " فدعاهم سلمان الى الاسلام او الجزية فأبوا . فقال له أصحابه : يا أبا عبد الله ، ألا تنهد اليهم ؟ قال أبو البخترى : فدعاهم ثلاثة أيام الى مثل هذا ثم قال : انتهروا اليهم <sup>(١)</sup> . قال : فهذهنا اليهم ففتحنا ذلك القصر <sup>(٢)</sup> . وأخيرا فهذهنا عبد الله بن الزبير يخبر عثمان بن عفان وللمسلمين خير فتح إفريقية - وكان هو أمير أحد الجيوش التي أرسلها عثمان لمساندة عبد الله بن سعد بن أبي سرح - فيقول : " حتى انتهينا الى إفريقية فزلنا منها حيث يسمعون صهيل الخيل ورغاء الإبل وقطعة السلاح . فلقمنا أيلما بنجم كراعنا <sup>(٣)</sup> ونصلح سلاحنا . ثم دعوناهم الى الاسلام والدخول فيه ، فأبعنوا منه . فسالناهم الجزية عن صغار والصلح ، فكأنت هذه أبعد . فلقمنا عليهم ثلاث عشرة ليلة تأتاهم ، وتختلف رسلنا اليهم . فلما يس منهم - يعني أمير الجيوش - قام خطيبا فحمد الله ، وأثنى عليه وذكر فضل الجهاد وما لصاحبه اذا صبر واحتسب ، ثم نهضنا الى عدونا وقاتلناهم أشد القتال ... » <sup>(٤)</sup>

ونستخلص من كل ما تقدم أن المثالية الاسلامية في هذه الجزية من جزئيات قانون القتال في الاسلام تأتي الا أن تجعل من الدعوة أساسا لشرعية كل حرب على الدين بحيث تفقد الحرب شرعيتها ان هي لم تسبقها دعوة . أما من بلغتهم الدعوة فأبوا الامتثال لشروطها فهم في حالة حرب ويمكن لقاتل جيوش المسلمين أن يجدد لهم الدعوة قبل قتالهم بل وأن لا يدعهم هو بالقتال ، ويمكنه من جانب آخر أن يغير عليهم ويماغتهم بلون أن يدعوهم مرة اخرى وبلون أن يعطيهم فرصة البدء بالقتال وذلك كله على ما يقتضيه الحال .

هذه كانت سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرة أصحابه في قتال المشركين والكفار . أما بعد ذلك فقد اتفق الفقهاء واختلفوا في مسألة دعاء المشركين وأهل الكتاب قبل القتال . فأما

(١) فهذهنا : أي اسرعوا في قتالهم واصعدوا لهم .

(٢) راجع : للنفى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٨٢ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٠ ؛ كيا يوسف :

لخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ ؛ الكتبخلوي : حجة الصحابة ، مرجع سابق ، ١ / ١٥٤ .

(٣) لكراع : جملة الخيل . وأبجم الفرس : ترك ركوبه .

(٤) أحمد زكي صفوت : جمهرة خطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ٢٧٩ .

اتفاقهم فعلى أنه لايجل أن تغزى بلد من البلدان ظلماً وعلى أن الحرب - على الدين - لا تكون إلا بعد دعوة الكفار إلى الإسلام أو إلى إعطاء الجزية - لمن هم من أهلها - واستناعهم<sup>(١)</sup> .

وأما اختلافهم فأساسه افتراض بعضهم أن الدعوة بعد عهد النبى صلى الله عليه وسلم قد بلغت الناس جميعاً وعدم تسليم بعضهم الآخر بذلك . وعلى هذا الأسس اختلف الفقهاء فى هذه المسألة على ثلاثة مناهج حكما للزدى والقاضى عياض :

الأول - يجب تقديم الدعوة إلى الإسلام قبل القتال مطلقاً من غير فرق بين من بلغتهم الدعوة ومن لم تبلغهم . وبه قال مالك بن أنس والمحادوية وغيرهم .

الثانى - لا يجب تقديم الدعوة مطلقاً وهو قول الإمام أحمد بن حنبل .

الثالث - يجب تقديم الدعوة لمن لم تبلغهم ولا يجب ذلك ان بلغتهم ، لكنه يستحب، ويموز أن يقاتلوا قبل أن يدعوا . وبه قال نافع والحسن البصرى والثورى واليث والشافعى وابن النفر وقال : وهو قول جمهور أهل العلم . وكنا قال الثورى : وهو قول أكثر العلماء<sup>(٢)</sup> . رغم ذلك فلكل مناهج حججه وأسائده ووجهته :

فالمالكية ترى وجوب الدعوة إلى الإسلام قبل بدء القتال من غير فرق بين من بلغته الدعوة ومن لم تبلغه أو بين من غزاه المسلمون ومن قبل هو لغزو المسلمين فى بلادهم . روى ذلك عبد الرحمن بن القاسم فى اللبونة الكبرى وقال : كان مالك يقول : لأرى أن يقاتل المشركون حتى يدعوا ولا يبيتون حتى يدعوا . وقد سئل مالك عن الروم أيدعون قبل أن يقاتلوا ؟ فقال : " أحب إلى ألا يقاتلوا حتى يدعوا إن أطبق ذلك " قيل : انهم ربما دعوا إلى الإسلام فدعواهم المسلمين إلى النصرانية ؟

فقال " قد قضاوا ما عليهم إذا دعوهم "<sup>(٣)</sup> . وبطبيعة الحال فإنه يشترط لقيام الدعوة علم معالجة الطرف الآخر للمسلمين بالقتال ، فإن اتفنى هذا الشرط وعاجلوههم بالقتال وجب قتالهم

---

(١) معنى أبو حبيب : موسوعة الإجماع فى فقه الإسلامى (قطر : إدارة إحياء التراث الإسلامى ، ١٩٨٥) ١ / ٢٨٠ ؛ ابن رشد : بناية المعهد (القاهرة : المكتبة التجارية ، د.ت) ١ / ٣٢٩ .

(٢) نفس المرجع السابق - ١ / ٢٨١ ؛ المعنى : عمدة القارى شرح صحيح البخارى . مرجع سابق ، ١ / ١٠٠ ؛ الثورى : شرح صحيح مسلم (القاهرة : المطبعة المصرية ، د.ت) ، ١٢ / ٣٦ ؛ الخطيب : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٢ ؛ القنوجى : لروضة الندية ، مرجع سابق ، ٢ / ٤٨٦ .

(٣) مالك بن أنس : لللبونة الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣ / ٢ ؛ الطبرى : كتاب الجهاد وكتاب الجزية ، مرجع سابق ، ص ٢ ؛ على أبو الحسن المالكي : كفاية الطالب الربى لرسالة ابن أبى زيد القيروانى (القاهرة : مصطفى البلبى الحلبى ، د.ت) ٣ / ٢ ؛ الباجي : للتقى شرح الموطأ (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٣٣٢هـ) ٣ / ١٦٨ .

بلون دعوة إذ يدخل ذلك تحت باب رد الاعتداء وهو ضرورة<sup>(١)</sup> . بل وحتى هؤلاء يستحب دعوتهم أن يطبق ذلك كما روى عن ابن القاسم . وقال يحيى بن سعيد : " لعمرى أنه لحقني على المسلمين أن لا يتزولوا بأحد من العدو في الحصون ممن يطعمون به ويرجون أن يستجيب لهم إلا دعوهم . فأما منا إن جلست بأرضك أتوك وإن سرت اليهم قاتلوك فإن هؤلاء لا يدعون . ولو طمع بهم لكان ينبغي للناس أن يدعوههم " <sup>(٢)</sup> . وخلاصة من ذهب للملكية في هذه المسألة ما حكاه الباجي عن القاضي أبو الحسن من أن الدعوة مستحبة قبل القتال على كل حال ما لم يكن في تقديمها وجه مضرة . فإذا كان للمسلمون ظهيرين ولم يكن في تقديم الدعوة لمن قد بلغته وجه مضرة فإن الدعوة ثابتة في حقهم <sup>(٣)</sup> .

أما وجوه هذه الرواية عن مالك فما روى من أمر النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب بتقديم الدعوة على غزوة لعل خير رغم علمهم بها . وماروى عن علي بن أبي طالب أنه لم يكن يقاتل أحدا من العدو حتى يدعوه ثلاث مرات . وماروى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يأمر امرأه الجيوش أن لا يتزولوا بأحد من العدو إلا دعوهم . وقد تقدم كل ذلك . ومن جهة العقل قالوا : إن الحرب على الدين تفرض تقديم الدعوة على القتال دون تفرقة بين من بلغتهم الدعوة ومن لم تبلغهم لأن تجديد الدعوة قد يكون فيه من التذكير بالله والایمان به ما لم يكن فيما تقدم <sup>(٤)</sup> .

على أن الملتقى في مصادر فقه من ذهب الإمام مالك لا بد وأن يكشف أن ثمة رواية أخرى حكاهما عنه العراقيون ، وهي ثابتة في اللوحة الكبرى برواية سحنون بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم ومولدها أن من قربت دله قوتل بغير دعوة لاشتهار الاسلام ، ومن بعدت دله فالدعوة أنصح للشك . فروى عن مالك أنه قال : من قارب الدروب فالدعوة مطروحة لعلمهم بما يدعون اليه . وأما من بعد وعيف أن لا تكون الدعوة قد بلغته فإن الدعوة في هذه الحالة تقطع للشك وأمر للجهاد . وروى عن يحيى بن سعيد أنه قال : لا بأس باقتداء عورة العدو بالليل والنهار لأن دعوة الاسلام قد بلغتهم <sup>(٥)</sup> .

(١) راجع : علي أبو الحسن للملكي : كفاية الطالب الرباني ، مرجع سابق ، ٣ / ٢ ؛ الشوكلي : نيل الاوطار ، مرجع سابق ، ٧ / ٢٣١ ؛ الدرر : فشرح لذكر ، وبهذه : حاشية للسوقى (القنطرة) : مصطفى الباني الحلبي ، ١٠٠ / ٢ / ١٧٦ ؛ ملك : للوحة الكبرى ، مرجع سابق ، ٣ / ٢ / ٣ / ٢ .  
(٢) ملك بن نيس : للوحة الكبرى ، مرجع سابق ، ٣ / ٢ / ٣ - ٣ .  
(٣) الباجي : للتحقق شرح موطأ مالك ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٨ .  
(٤) نفس المصدر السابق ، نفس الوضع ؛ ملك : للوحة الكبرى ، مرجع سابق ، ٣ / ٢ / ٣ / ٢ .  
(٥) نفس المصدر السابق ، ٢ / ٢ / ٣ - ٣ ؛ الباجي ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٨ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .

ووجوه هذه الرواية الثانية عن مالك منها أيضا ما يتعلق بالأنثور ومنها ما يتعلق بالمعقول . فأما للأنثور فما رواه أنس بن مالك أن الرسول صلى الله عليه وسلم أتى خيبر ليلا فلما أصبح أنغار عليهم ، وماروى أن الرسول صلى الله عليه وسلم بعث رجالا من المسلمين قتلوا رجلا من المشركين غيلة ولم يقتلوا لهم دعوة منهم كعب بن الأشرف وابن أبي الحقيق . ولما بالمعقول فما ذكره صاحب اللبنة من أنه قد تقدم علمهم بالدعوة ، ومن أن عدم استجابتهم لها يشى بما هم عليه من البغض والعلوة للإسلام وأهله وهو ما يؤكد طول معارضةهم للجيوش الإسلامية ومخارجهما لها . وفي هذه الحالة يجب طلب عورتهم والتمس غفلتهم لأن دعوتهم ستكون بمثابة تخيير لهم لأخذ العدة لمحاربة المسلمين <sup>(١)</sup> .

وعلى العكس من الرواية الأولى عن مالك يرى الخنابلة أنه لا يجب تقديم الدعوة مطلقا على أسس أن ذلك كان في بدء الأمر قبل انتشار دعوة الإسلام . أما بعد انتشار الدعوة وبلوغها الناس جميعا فيجب قتال الأعداء من غير إبداء دعوة . قال الإمام أحمد : " لأعترف اليوم احدا يدعى فقد بلغت الدعوة كل أحد " <sup>(٢)</sup> . وقد استدلوا على ذلك بحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أنغار على بنى المصطلق وهم غارون آمنون ، وبحديث الصعب بن جثامة أن الرسول صلى الله عليه وسلم سئل عن الديار من ديار للمشركين يبيتون فيصيرون من نساءهم وذراريهم فقال " هم منهم " ، وبحديث سلمة بن الأكوع أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر على جماعة فغزوا ناسا من المشركين فيقتلهم <sup>(٣)</sup> . وقد تقدم كل ذلك ، وعن ابن عوف قال : كتب لى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال ، فكتب لى : إنما كان ذلك في أول الإسلام . وقد أنغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بنى المصطلق وهم غارون وأتباعهم تسقى على الماء فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم وأصاب يومئذ جويرية ابنة الحارث . قال : " حدثنى به عبد الله بن عمر وكان فى ذلك الجيش " (متفق عليه) <sup>(٤)</sup> . ونقل عن إبراهيم أنه سئل عن دعاء الديلم فقال : قد علموا ما يدعون اليه . ذكره السرخسي فى شرح السير الكبير ، وخرجه عبد الرزاق فى المصنف عن الثوري عن منصور عن إبراهيم <sup>(٥)</sup> .

وفى التحقيق يبدو مذهب الخنابلة أكثر مرونة لاذمير أيضا بين من يلتزم الدعوة ومن لم يلتزم وهو ما يعنى تسليمه باحتمال وجود من لم يلتزم الدعوة . وفى هذا المعنى يقول الإمام أحمد : " يقاتل أهل الكتاب والنجوس ولا يدعون لأن الدعوة قد يلتزمهم ويدعى عبدة الأوثان قبل أن

(١) إلهي : للثقى ، مرجع سابق ، ١٦٨ / ٣ : ملك : للثقة الكبرى ، مرجع سابق ، ٤٠٢ / ٣ .

(٢) ابن قدامة : للثقى ، مرجع سابق ، ٣٨٥ / ١٠ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ٣٨٦ / ١٠ .

(٤) الثوري : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ٣٥ / ١٢ : الصنعلى : سبل السلام ، مرجع سابق ، ٥٩ / ٤ .

(٥) السرخسي : شرح كتاب السير الكبير للثقي ، مرجع سابق ، ٧٨ / ١ : عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ،

يحاربوا" (١). قال ابن رجب: "وذلك لأن الدعوة انتشرت فلم يبق من أهل الكتاب ولا  
 النحوس من لم تبلغه الدعوة إلا نادرا . وعباد الأوثان ان بلغتهم الدعوة لا يدعون" . وفصل ابن  
 قدامة فقال: "أما قوله في أهل الكتاب والنحوس لا يدعون قبل القتال فهو على عمومه لأن الدعوة  
 قد انتشرت وعمت فلم يبق منهم من لم تبلغه الدعوة إلا نادرا بعيد . وأما قوله يدعى عبدة  
 الأوثان قبل أن يحاربوا فليس بعام فإن من بلغته الدعوة منهم لا يدعون وإن وجد منهم من لم تبلغه  
 الدعوة دعى قبل القتال ، وكذلك ان وجد من أهل الكتاب من لم تبلغه الدعوة دعوا قبل القتال" .  
 وميز أبو يعلى بين من بلغتهم الدعوة ومن لم تبلغهم وقال ان أمير الجيش غير في قتال من بلغتهم  
 دعوة الاسلام فامتنعوا منها بين أن يستهم ليلا ونهارا بالقتل وبين أن يصافقهم للقتال . أما من لم  
 تبلغهم الدعوة فيحرم عليه الاقدام على قتالهم غرة قبل اظهار الدعوة واعلامهم معجزات النبوة ،  
 الا أنه قال : وقل أن يكون اليوم قوم لم تبلغهم الدعوة الا أن يكون قوم من وراء الترك والروم في  
 مبادئ للشرق وقاصي للغرب . وقد أجمل شمس الدين للقدس منبج الخنايلة في هذه المسألة  
 فقال: "من لم تبلغه الدعوة حرم قتاله قبلها . ويجب ضرورة . ويسن دعوة من بلغه . وعن الامام  
 أحمد : قد بلغت الدعوة كل أحد فان دعا فلا بأس" . ويفهم من ذلك تحريم القتال قبل الدعوة  
 لمن لم تبلغهم الا اذا دعت الضرورة الى ذلك كأن يفتشى الكفار للمسلمين محاربين فحينئذ يجب  
 قتالهم قبل الدعوة لحصول الملاك بالتأخير . أما من بلغتهم الدعوة فان الأمير غير بين تقديم الدعوة  
 ومفاجأتهم بالقتال وذلك على حسب ما يقتضيه الحال (٢) . أما الاحناف والشافعية فذهبوا الى  
 وجوب الدعوة لمن لم تبلغهم وعدم وجوبها لمن بلغتهم بل تصبح مستحبة في حقهم وليست  
 شرطا . وقد حكاه النووي أيضا عن نافع - سولى ابن عمر - والحسن البصري والثوري والليث  
 وأبي ثور وابن المنذر والجمهور . وقال ابن المنذر : وهو قول أكثر أهل العلم . وقال الصنعاني :  
 وهذا أصح الأقوال الثلاثة في المسألة (٣) .

( ١ ) يقوم هذا التميز على اسس أن أهل الكتاب والنحوس كانوا يفتنون جزيرة العرب أو اطرافها أو بلاد مجاورة لها مما  
 يفرض مع علمهم بالدعوة (العراق ولشام ومصر والحيشة واليمن) . أما من خلفهم فقد افترض الامام أحمد أنهم من عبدة  
 الأوثان ولهم لم تبلغهم دعوة الاسلام ولنا رأى ضرورة دعوتهم قبل القتال .

( ٢ ) راجع : ابن قدامة : المغنى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٨٥ ، ٤٢٨ ؛ ابن رجب الحبلى : المحكم الجنبيرة بالانفاضة  
 (القاهرة : دار مرجان ، ١٣٥٠) ص ١٧ ؛ أبا يعلى بن الفراء : الأحكام السلطانية ، صححه وعلق عليه : محمد حلد الفتى  
 (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠) ص ٤١ ؛ شمس الدين المقدسى : كتاب الفروع (بيروت : عالم الكتب ، ١٩٨٤)  
 . ١٩٧ / ٦

( ٣ ) راجع : الصنعاني : سبل السلام ، مرجع سابق ، ٤ / ٥٩ ؛ ابن السام : شرح فتح القدير ، على : المدلية ، وحواشيه  
 (القاهرة : مصطفى البلى الحلبى ، ١٩٧٠) ٥ / ٤٤٤ ؛ اللباني : للباب فى شرح الكتاب ، على : الكتاب القدورى  
 (بيروت : دار الحديث ، ١٩٧٩) ٤ / ١١٦ ؛ الشعراني : لليزان (تكملة الأزهرية ، ١٩٣٢) ، ٢ / ١٧٦ =

فقد حكى البايع عن أبي حنيفة أنه قال : أن بلتهم الدعوة فحسن أن يدعوا قبل القتال ، وإن لم تبلغهم الدعوة لم يتدنوا بالقتال حتى يدعوا . وقال العيني في العملة : منهب أبي حنيفة رضي الله عنه أنه يستحب أن يدعو الإمام من بلغته مبالغة في الانذار ولا يجب ذلك ، كما منهب الجمهور<sup>(١)</sup> . وحكى الطبري عن أبي حنيفة وأصحابه أنهم قالوا - فيمن بلغتهم الدعوة - : "إذا خرج إلى الجيش أو سرية غازين فلقوا العدو فلا بأس أن يغبروا عليهم ليلاً أو نهاراً ولا بأس أن يبتهم . ولا بأس إلا يدعهم إلى الإسلام لأن الدعوة قد بلغتهم"<sup>(٢)</sup> . وقد استدل أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني بأحاديث وسوابق الرسول صلى الله عليه وسلم على أن تقديم الدعوة قبل القتال واجب لمن لم تبلغهم الدعوة أما من بلغتهم الدعوة فيجوز الاغارة عليهم وقاطعهم من غير دعوة ويجوز تجريد الدعوة لهم من باب التلغف ومن غير أن يكون ذلك واجباً . وقد حكى الشيباني عن أبي عثمان النهدي - أحد كبار التابعين - قوله : كنا ندعو وندع<sup>(٣)</sup> ، وقال "أبى ندعو تارة وندع الدعاء تارة ونغير عليهم . فدل أن كل ذلك حسن: يدعون مرة بعد مرة إذا كان يطعم في إيمانهم . فأما إذا كان لا يطعم في ذلك فلا بأس أن يغبروا عليهم بغير دعوة" . كما حكى الاتقان عن إبراهيم أنه سئل عن دعاء الدليم فقال : قد علموا ما يدعون إليه . وحكى الشيباني عن الحسن قوله : ليس للروم دعوة فقد دعوا في آياد الدهر . وحكى عنه أبو يوسف أنه كان لا يرى بأساً أن لا يدعى للمشركين اليوم ويقول : أنهم قد عرفوا دينكم وما تدعون إليه<sup>(٤)</sup> .

وقال الشافعي : "في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيات والغارات ما يدل على أن الدعاء للمشركين إلى الإسلام أو إلى الجزية إنما هو واجب لمن لم تبلغه الدعوة . فأما من بلغته الدعوة فللمسلمين قطه قبل أن يدعى . وإن دعوه فذلك لهم من قبل أنه إذا كان لهم ترك قتاله مدة تطول فتزك قتاله إلى أن يدعى لقرى . فأما من لم تبلغه دعوة للمسلمين فلا يجوز أن يقتلوا حتى يدعوا إلى الإيمان إن كانوا من غير أهل الكتاب ، أو إلى الإيمان أو إعطاء الجزية إن كانوا من أهل الكتاب"<sup>(٥)</sup> . وأضاف الشيرازي والنووي أن دعوة من سبق دعوتهم إلى الإسلام مستحبة .

١٧٩؛ محمد بن عبد الرحمن شمشق لخصي : رحمة الامة في اختلاف الامة، على هامش كتاب ليزان للشعراني ، نفس المرجع السابق ، ٢ / ١٧٧ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(١) لبايعي : الفتى شرح لوطاً ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٨ ؛ العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١ / ١٠٠ .

(٢) الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(٣) ابن حجر عبد الرزاق في المصنف وقال ابن حجر : رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح . راجع: عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٧ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ٦٨ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

(٤) راجع : تاج يوسف : كتاب الفرج ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ ؛ السرخسي : شرح كتاب السير الكبير للشيباني ، مرجع سابق ، ١ / ٧٨ - ٨٠ .

(٥) راجع : الشافعي : الأم (بيروت : دار للفرقة ، ١٩٧٣) ، ٤ / ٢٣٩ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٣ .

وقال للوردى : ان أمير الجيش غير فيهم بين أمرين يفعل منهما ما علم أنه الأصلح للمسلمين وأنكأ للمشركين من ياتهم ليلاً ونهاراً بالقتال والتحريق وان ينزهرهم بالحرب ويصافقهم بالقتال . وقال النوروى في مجمل منعب الشافعى فى المسألة : " وهذا هو الصحيح وهو قول أكثر أهل العلم . وقد تظلمت الأحاديث الصحيحة على معناه " <sup>(١)</sup> . ومنعب الشيعة فى هذه المسألة كمنعب الجمهور . فحاء فى الجواهر أنه لا يجوز بدء الكفار الحريين بالقتال الا بعد النداء الى عاسن الاسلام وامتناعهم عن ذلك . وتسقط الدعوة عمن قوتل لها وعرفها وان كانت مستحبة لتأكيد الحجة ولجواز حدوث الرغبة فى الاسلام أو اعطاء الجزية - لمن هم من أهلها . وقد استدلوا على ذلك بوصية النبي صلى الله عليه وسلم لعلى بن أبى طالب لما بعثه النبي الى اليمن وقوله له : " يا على لا تقاتل أحدا حتى تدعوه " وفعل على بن أبى طالب عند مقاتلة عمرو بن عبد ود ، وماروى من دعوة سلمان أهل فارس قبل قتلهم . وقد تقدم كل ذلك <sup>(٢)</sup> .

وخلاصة رأى الجمهور فى هذه المسألة أنه لا يجوز قتال من لم تبلغهم الدعوة على الدين لأن الاسلام لا يلزمهم قبل العلم به ولا يجوز شرعاً وعقلاً - قتلهم على ما يلزمهم . ولنا فقد حكم الشافعى بضمان ديات نفوسهم ان قتلوا قبل دعائهم الى الاسلام <sup>(٣)</sup> . كما أن للقتال لم يفرض لذاته بل فرض لغاية هى تحقيق المثالية الاسلامية فى النطاق الخارجى فان أدى التبليغ والدعوة الى هذه الغاية لزم الاقتناع بهما لما فى القتال من مخاطرة بالروح والمال . هنا ان كانت الدعوة لم تبلغهم . أما اذا كانت الدعوة قد بلغتهم فيجوز للمسلمين ان يقتلوا القتال من غير تجديد للدعوة لأن العذر قد انتقطع بعلمهم بالدعوة . ورغم ذلك يرى الجمهور أن المستحب عدم اقتراح القتال إلا بعد تجديد الدعوة وتكرارها رجاء الاجابة . وفى هذا المعنى يقول السرخسى - من أكمة الاحتاف - " أنه يحسن ألا يقاتلهم الامام فور الدعوة بل يتركهم يبيتون ليلة يفكرون فيها

(١) راجع : النوروى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٣٦ : الشيرازى : للذهب فى قه الامام الشافعى (قاهرة : عيسى ابلى الحلى ، د٠ د) ٢ / ٢٣١ : النوروى : روضة الطالبين وعمدة المفتين (بيروت ودمشق : للكتب الاسلامى ، ١٩٨٥) ، ١٠ / ٢٣٩ : للوردى : الأحكام السلطانية (قاهرة : المكتبة التوفيقية ، ١٩٧٨) ص ٣٩ .

(٢) راجع : محمد الحنفى : جواهر الكلام (بيروت : دار احياء التراث العربى ، ١٩٨١) ، ٢١ / ٥١ - ٥٤ .

(٣) اتفق الفقهاء على نجيم من قتل أحدا من الكفار قبل دعوته الى الاسلام الا أنهم اختلفوا فى وجوب لدية . فقال أبو حنيفة وأصحابه والخنفلة والشيعة : لدية عليه . وليس للملك فى المسألة نص معروف . أما الشافعى فحكم بإزالة بالدية . لمزيد من التفاصيل راجع : إبانى : للنفسى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٨ : للوردى : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤٠ : أبى جلى بن فراء : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤١ : ابن قدامة : للنفسى ، مع الشرح الكبير ، مرجع سابق ، ١٠ / ٣٨٧ : الحنفى : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٥٢ : الخطاى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٧ .

ويتدبرون ما فيه مصلحتهم" وهو قول طائفة من العلماء<sup>(١)</sup> . وقد قلنا ما يفيد أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك بهم ثلاثة أيام ليلية واحدة . وبطبيعة الحال فإن ذلك مرتبط بحالة ظهور الإسلام وعدم الحاجة إلى مباينة الطرف الآخر . أما إذا أدى تقديم الدعوة إلى إيقاع الضرر بالمسلمين وانفساد النتائج التي يمكن أن يحققها عنصر للمقاومة فضلاً عن تبيي الطرف الآخر ومنحه فرصة الاستعداد للحرب وخاصة في حالة ضعف المسلمين وعدم توقع إجابة الطرف الآخر ، فإن المستحب في هذه الحالة التيسر والمباينة من غير تجلبد للدعوة . ولعل هذا يفسر قول أبي عثمان النهدي للتقدم : كما ندعو وتدع . فلا شك أنه منزل على الحالين للقدمين .

والواقع أننا نميل إلى الرأي القائل بوجوب الدعوة على أي حال دون تمييز بين من بلغتهم الدعوة ومن لم تبلغهم كلما أمكن ذلك ولم يترتب عليه إلحاق ضرر بجيوش المسلمين . لأن المقصود النهائي هو تحقيق الهداية لأقل غير المسلمين ولأن الثابت أن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة من بعده قدموا الدعوة قبل بدء قتال من هم على علم بها سواء كانوا من المشركين أو من أهل الكتاب والفرس أو حتى من المسلمين المرتدين . ولنا وجب أن تكون الدعوة مقبلة لكل قتال بل ووجوب تجديدها وتكرارها رحمة للناس وبرحاء إسلامهم . وأما الاستدلال بأحاديث ووقائع البيات والغزوات على جواز افتتاح القتال بدون دعوة فهذا منزل على حالة وقوع الضرر بسبب تقديم الدعوة مع علم الطرف الآخر بها ، أو حالة اليأس من إسلام الطرف الآخر مع ميله من خطر على الدعوة وتهديد لها . وعلى سبيل المثال فإن سبب قتل كعب بن الأشرف غيلة أنه كان شديد الأذى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يؤلب الناس عليه وعلى المؤمنين وهذا واضح في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " من لكعب بن الأشرف فانه قد أذى الله ورسوله " . وقصته مشهورة في كتب التاريخ والسير<sup>(٢)</sup> . وكذلك فإن سبب اغتيال أبي رافع سلام بن أبي الحقيق أنه كان يظهر كعب بن الأشرف وكان يؤذي

(١) راجع : فلكسكي : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (القاهرة : مطبعة العاصمة ، ١٩٦٨) ١/ ٤٣٠٤ ؛ الشوزلي : للهندي ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣١ ؛ العلوي : الروضة البهية (القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٣٧٨هـ) ١ / ٢١٨ - ٢١٩ ؛ محمد أبو زهرة : الدعوة إلى الإسلام ، في : كتاب المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٨١ .  
(٢) راجع قصة بطولها في : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٥ / ٢٠٩ - ٢١٣ ؛ ابن عبد البر : الدرر (دمشق وبيروت : مؤسسة علوم القرآن ، د.ت) ص ١٥٢ - ١٥٥ ؛ ابن الدبع الشيباني : حلائق الأوثول (دمشق : مطبعة محمد هاشم لكبي ، د.ت) ٢ / ٥٠٩ - ٥١٢ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٩١ - ١٩٢ ؛ ابن الأثير : الكامل في التاريخ (١٩٨٧) ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨ - ٤٠ ؛ تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ١٨٠ - ١٨١ ؛ تاريخ ابن خلدون (بيروت : مؤسسة جمال ، د.ت) ٢ / ٢٢ - ٢٣ ؛ المعنى : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٧٧ ؛ عبد الرزاق : للصف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠٣ - ٢٠٤ .

النبي صلى الله عليه وسلم ويعين عليه ويحزب عليه الأحزاب<sup>(١)</sup> . أما سبب اغارة الرسول صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وهم غارون هو مايلفه من أن الحارث بن أبي ضرار - سيدهم وأبا جحريرة - يجمع الناس ويستعد لقتاله ففاجأهم الرسول صلى الله عليه وسلم وهم غافلون... وهكذا .

أما قول الامام أحمد أن الدعوة قد بلغت كل أحد فيمكن التعقيب عليه من وجهين : الأول أنه لا يمكن التسليم بذلك بل يمكن تصور وجود من لم تبلغه الدعوة ليس فقط في عصر الامام أحمد وإنما أيضا في عصرنا هذا . والوجه الثاني أن العبرة ليست في مجرد ابلاغ الدعوة قبيل القتال وإنما العبرة بمعرفة حقيقة الاسلام وجوهره . فالتعريف شرط البلاغ وليس مجرد القول إننا نقاتلكم على الاسلام . ولاشك أن هناك كثيرين لا يعرفون شيئا عن حقيقة الاسلام وجوهره وبعضهم يملك ادراكا مشوها لهذا الدين فكيف يقاتل هؤلاء قبل إقامة الحجة عليهم باعلامهم بحقيقة الاسلام ؟

نخلص من كل ما تقدم الى القول بأن الدعوة - بمعنى الاتصال بالطرف الآخر وإعلامه بقواعد الاسلام وشرعيته وجوهره وتغييره بين الدخول فيه أو بئذ الجزية - ان كان من أهلها - أو القتال - هي أسس شرعية كل حرب تقوم على الدين في الاسلام ومقدمة لازمة لها بحيث تفقد هذه الحرب شرعيتها ان هي لم تسبقها هذه الدعوة . ولعل هذا يفسر فعل عمر بن عبد العزيز مع أهل سمرقند وأمره للمسلمين بالخروج منها لأنهم دخلوها دون أن يدعوا أهلها الى الاسلام . وهو الذي يفسر أيضا حديث الحارث الذي أوردته صاحب كثر العمال والذي أمر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية من المسلمين برد حتى من العرب الى ما منهم لأنهم أغاروا عليهم بغير دعاء<sup>(٢)</sup> .

(١) راجع : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٥ / ٢١٤ - ٢١٥ ؛ ابن طيحي : حلق الانوار ، مرجع سابق ،

٢ / ١٨٢ - ١٨٣ ؛ ابن الاثير : الكمل (١٩٨٧) ، مرجع سابق ، ٢ / ٤١ -

٤٣ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣ - ٢٤ .

(٢) للمضى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٨ - ٤٧٩ .



## المبحث الثانى

### العدل فى المحاربين



## المبحث الثاني

### العدل في المخاريق

العدل هو جوهر الاسلام وقيمه العليا التي لاموضع لمناقشتها ولاسبيل لتجاوزها سواء في نطاق التعامل الداخلي أو في نطاق التعامل الخارجي ، في السلم أو في الحرب ، مع المسلم ومع غير المسلم ، بل ومع الانسان ومع كل ذى روح من غير البشر . عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من قتل عصفورا فما فوقها بغير حقها سأله الله عز وجل عن قتله . قيل يا رسول الله وما حقها ؟ قال : يذبحها فيأكلها ولا يقطع رأسها ويرمي بها " <sup>(١)</sup> . وعن سودة بن الربيع قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وأمر لي بنود ، قال : " اذا رجعت الى بيتك قتل لهم فليحسنوا أعمالهم . ومرهم فليقلعوا أنفقارهم ولا يئندشوا بها ضرور مواشيهم اذا حلوا " <sup>(٢)</sup> . والاتفاق بين علماء المسلمين على أن من كان له حيوان فحرام عليه أن يبيعه وحرام عليه أن يكلفه فرق طاقه ، وحرام عليه أن يقتله عشا ، ومن أعسر بالاتفاق على الحيوان أحرر على يده ، وضرب الذابة في الوجه مكروه وفي غير الوجه جائز ولكن على حسب الحاجة . . . <sup>(٣)</sup> . وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " قرصت غلة نيا من الانبياء ، فأمر بقرية النمل فأحرقت ، فأوحى الله إليه : ان قرصتك غلة أحرقت أمة من الأمم تسبح الله " . وفي رواية اخرى " أن الله أوحى اليه : فهلا غلة واحدة " <sup>(٤)</sup> .

وعمال على أمة تعدل في المعاملة مع أمم الحيوانات والدواب والنمل أن تحيد عن العدل في تعاملها مع أمم المشركين ولعل الكتاب المخاريق . ولذا كان عمر بن الخطاب يوصي امرأه عند عقد الألوية بقوله : " ولا تغتلبوا ان الله لا يحب المغتلبين ، ثم لا تجنبوا عند النقاء ، ولا تمثلوا عند القلعة ، ولا تسرفوا عند الظهور " . <sup>(٥)</sup> . وجاء في كتابه الذي كبه الى جيشه في الكوفة : " أما بعد فان الله جل وعلا أنزل في كل شيء رخصة في بعض الحالات الا في أمرين : العدل

( ١ ) الألباني : صحيح الترغيب والترهيب للنسري ( بيروت ودمشق : للكتب الاسلامي ، ١٩٨٦ ) ج ١ ص ٤٥٧ .  
ونظر : الألباني : ضعيف الجامع الصغير وزيادته ( بيروت ودمشق : للكتب الاسلامي ، ١٩٧٩ ) ٥ / ١١٢ ، ٢٣١ .  
٣٥/٦

( ٢ ) الطبراني : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٩٧ / ٧ - ٩٨ .

( ٣ ) سعدى أبو حبيب : موسوعة الإجماع في الفقه الاسلامي ، مرجع سابق ، ١ / ٣٧٥ - ٣٧٦ .

( ٤ ) ابن حجر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٢٢ ؛ يعني : عمدة القاري ، مرجع سابق ،

١٤ / ٢٢٠ ، ٢٦٨ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ص ٢ / ٢٨٣ .

( ٥ ) المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٨٩ ؛ عمدة طاهر درويش : الخطابة في صدر الاسلام . مرجع سابق ، ١ / ٢٨٤ .

في السيرة والذكر<sup>(١)</sup> . ففى الرخصة فى العدل وقدم معاملة الخلق على الصلاة ولم يفرق بين معاملة المسلمين والمخارين والمعتدين من ناحية التزام العدل . وهذا الذى قاله ابن الخطاب ليس موضع مناقشة فهو أجل فى الدين متصوص عليه فى مصادره . فقط نريد هنا أن نذكر بعض مظاهر العدل فى المخارين . هذا العدل الذى قد يعنى - فيما يعنى - عدم الاعتداء وعدم البغى وعدم تجاوز حد الاعتدال . وعلى مقتضى النهج الذى اتبعناه فى هذا الباب للكشف عن حقيقة التصور الأصولى فاتنا سنقتصر على المصادر الأولية للبحث وهى القرآن والسنة والادراك القيادى وفقهه ، والآيات التى تدعو للعدل فى السيرة فى المخارين وتنتهى عن الاعتداء عليهم عديدة منها :

أولاً - قوله تعالى ﴿وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين﴾ (البقرة/ ١٩٠) . وقد قيل فى معنى الاعتداء للذكر فى الآية أمران :

الأول - قتل النساء والصبيان والرهبان والعجزة وغيرهم ممن لا يقاتلون .

والثانى - ارتكاب المنهات كالثلة والتحرير والافساد وقتل الحيران لغير مصلحة ، وهو قول الحسن البصرى وابن عباس وعمر بن عبد العزيز ومقاتل ابن حيان وغيرهم . وعلى هذا يكون معنى الآية : قاتلوا الذين يقاتلونكم على قتالكم من المخارين وهم الرجال البالغين الأصحاء دون غيرهم من الشيوخ والصبيان والنساء والعجزة لأن القتال لا يكون من هؤلاء للذكرين - واشباههم - فان قتلهم فقد اعتديتم وان الله جل ذكره لا يحب للتجاوزين مساعد لهم . وأما الذين يصابونكم القتال أو يتوقع منهم ذلك فقاتلوهم ولكن دون تمثيل عند القدرة ولا اسراف عند الظهور عليهم وبلا تعذيب أو افساد<sup>(٢)</sup> .

ثانياً - قوله تعالى ﴿من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ (البقرة/ ١٩٤) . قال ابن كثير فى التفسير : أمر بالعدل حتى فى المشركين<sup>(٣)</sup> .

ثالثاً - قوله تعالى ﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم عن المسجد الحرام ان تعتدوا﴾ (المائدة/ ٢) أى لاتعتدوا على أولئك الذين اعتدوا عليكم حين صدوكم عن المسجد الحرام - فى عام الحديبية - وانما التزموا العدل دائماً .

(١) محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣١٠ ، ٤٢٦ (للقصود بالسيرة هنا طريقة معللة الامراء للحد للمسلمين والمعتدين على حد سواء - اما الذكر فللإشارة به الصلاة) .

(٢) (راجع : الألوسى : روح المعاني (بهرت : دار احياء الفوت العربى ، د٠ت) ٢ / ٢٥ : ابن العربى : أحكام القرآن (القاهرة : عيسى إيلى المطبعى ، ١٩٥٧) ١ / ١٠٤ : ابا حيان : تفسير البحر المحيط (بهرت : دار الفكر ، ١٩٧٨) ٢ / ٦٥ : ابن كثير : تفسير القرآن العظيم (القاهرة : عيسى إيلى المطبعى ، د٠ت) ١ / ٢٢٦ : اللؤلؤى : المحلوى الكبير ، غنوط بدلى

لكب المصرية (هـ شافى / ٨٢) ١٩ / ٢٠ . وقارن : العهد القديم ، سفر التثنية ، ٢٠ / ١٦ - ١٧ .

(٣) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢٨ .

والآيات في هذا المعنى كثيرة نكتفي بما ذكرناه منها على سبيل التمثيل، وهي تدعو إلى العدل  
 في للمشركين من وجهين: الأول: عدم قتل غير المقاتلة، والثاني: عدم الإفساد أو التمثيل بالمقاتلة  
 وهو ما كان محل بيان وتفصيل في المصادر الأصولية الأخرى.

### أولاً - حكم غير المقاتلة :

عن صفوان بن عسال قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فقال : "سيروا  
 باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ولا تملأوا ولا تغربوا ولا تقتلوا وليدا" <sup>(١)</sup> .  
 ومثله ما جاء في حديث بريدة - وقد تقدم في أكثر من موضع- : "اغزوا باسم الله وفي سبيل  
 الله قاتلوا من كفر بالله . اغزوا ولا تغربوا ولا تملأوا ولا تقتلوا وليدا" <sup>(٢)</sup> وأخرج أبو  
 داود عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "اتطلقوا باسم الله ، وبالله ، وعلى ملة  
 رسول الله ، لا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا صغيرا ولا امرأة . . . " <sup>(٣)</sup> . وعن الأسود بن سريع أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال : "ما بال أقوام جاوز بهم القتل اليوم حتى قتلوا النرية . ألا أن  
 خياركم أبناء المشركين . ألا لا تقتلوا ذرية . ألا لا تقتلوا ذرية . كل نسمة تولد على الفطرة فما  
 تنزل عليها حتى يعرب عنها لسانها ، فأبولها يهودانها أو بنصرانها" <sup>(٤)</sup> . وأخرج مسلم  
 والترمذي وأبو داود عن يزيد بن هرمز أن جملة بن عامر الحروري كتب إلى ابن عباس يسأله عن  
 خمس خصال منها : هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يقتل الصبيان ؟ فرد عليه ابن عباس :  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يقتل الصبيان فلا يقتل الصبيان" <sup>(٥)</sup> . والأحاديث  
 بهذا المعنى كثيرة <sup>(٦)</sup> . وقد لو وصى أبو بكر الصديق يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام

(١) الألباني : صحيح سنن ابن ماجه : مرجع سابق ، ٢ / ١٤٠ .

(٢) نفس المرجع لسابق ، ٢ / ١٤٠ - ١٤١ : للمنفذ : كثر العمل ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٣) ابن الأثير : جامع الأصول (بهرت) دار الفكر ، ١٩٨٢ ، ٢ / ٥٩٦ : للمنفذ : كثر العمل ، مرجع سابق ، ٤ /

٣٨٢ : الألباني : ضعيف الجامع الصغير وزايعه ، مرجع سابق ، ٢ / ١٩ : المخطوط : معالم السنن ، مرجع سابق ،

٢ / ٢٦٣ .

(٤) للمنفذ : كثر العمل ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨٢ . وانظر حصة أخرى في : عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ،

٥ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٥) القزوي : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٩٠ - ١٩٣ : ابن الأثير : جامع الأصول ، مرجع سابق ،

٢ / ٦١١ .

(٦) انظر على سبيل المثال : للمنفذ : كثر العمل ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٩٥ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٨١ - ٤٨٢ .

قال: "بني موصيك بعشر : لا تقتل امرأة ، ولا صبا ، ولا كبيرا هرا . ."<sup>(١)</sup> وكذا لو وصى اسامة بن زيد حين سيده الى الشام فقال له : " . . لا تقتلوا طفلا صغيرا ولا شيخا كبيرا ولا امرأة . ."<sup>(٢)</sup> ولو وصى عبد الرحمن بن حبيب لما وجهه الى الشام بمثل ذلك فقال : " لا تقتل شيئا فانيا ، ولا ضرا صغيرا ، ولا امرأة . ."<sup>(٣)</sup> . وبمثل ذلك أيضا كان عمر بن الخطاب يوصي امرأه . فعن ابن عمر قال : كتب عمر الى امرأه الاجناد : أن لا يقتلوا امرأة ولا صبا وأن لا يقتلوا الا من حرت عليه للموسى"<sup>(٤)</sup> . وعن أسلم أن عمر بن الخطاب كتب الى عماله يتهاهم عن قتل النساء والصبيان من المشركين ويأمرهم بقتل من حرت عليهم للموسى منهم . وعن زيد بن وهب قال : أئانا كتاب عمر : لا تغزوا ولا تغزروا ولا تقتلوا وليدا واقتوا الله في الفلاحين"<sup>(٥)</sup> .

وفى كل ما تقدم دليل على عدم جواز قتل الصبيان . وقد أفصح الرسول صلى الله عليه وسلم بطلان ذلك في بعض حديثه فذكر أن شركهم تابع لشرك آبائهم وأنهم على الفطرة وإن خيل الصحابة كانوا أبناء للمشركين حتى من الله عليهم بالاسلام . ومن ناحية أخرى فلثابت في الصحيح عن الصعب بن جثمة أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أهل الدار من المشركين يبتون فيصاب من نساءهم وذرياتهم ؟ قال : " هم منهم " وفي رواية : " أنا نصيب في البيات من ذلوري للمشركين ؟ قال : " هم منهم "<sup>(٦)</sup> . وفي صحيح ابن حبان عن الصعب قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لولاد للمشركين أقتلهم معهم ؟ قال : نعم "<sup>(٧)</sup>

( ١ ) ملك بن نيس : لوطاً ، صححه ورقه وعرج أحاطه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ( القاهرة : دار الشعب ، د.ت ) ص ٢٧٧ - ٢٧٨ ؛ للمنفذ : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٢ ؛ عبد الرزاق بن همام : للسنن ، مرجع سابق ، ١٩٩ / ٢٠٠ .

( ٢ ) أحمد زكي صفوت : جبهة خطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ١٨٧ ؛ محمد طاهر درويش : الخطابة في صدر الاسلام ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٥ ) ١ / ٢٤٥ .

( ٣ ) المنفذ : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٦٠ .

( ٤ ) نفس المرجع السابق ، ٤ / ٤٧٦ .

( ٥ ) نفس المرجع السابق ٤ / ٤٧٧ . وانظر كذلك وصية عمر بن الخطاب للمسلمين الذين وجههم الى أهل فارس في : أحمد زكي صفوت : جبهة خطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢٧ ؛ طاهر درويش : الخطابة في صدر الاسلام ، مرجع سابق ، ١ / ٢٨٤ ؛ أحمد عبد الحليم الودودي : للمطر من كتب عيون الأسيال لابن قتيبة ( القاهرة : مكتبة نهضة مصر / د.ت ) ص ٣٨ - ٣٩ .

( ٦ ) عبد الرزاق : للسنن ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠٢ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ - ٢٢٣ ؛ النووي : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٤٩ - ٥٠ ؛ الإلهي : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ١٣٦ ؛ القنوجي : عون الباري ( النوحه : مطبع قطر الوطنية ، ٨١ - ١٩٨٤ ) ، ٤ / ٤٢٢ - ٤٢٣ ؛ الخطاطي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٢ ؛ فميني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٠ .

( ٧ ) القنوجي : عون الباري ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٢ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

والتوفيق بين هذا الحديث ومقابلته قيل أنه لا يباح قتل الصبيان - والنساء - بطريق القصد اليهم ان أمكن تمييزهم عن آبائهم ، فان صعب التمييز واختلط الأبناء بالآباء ولم يمكن الوصول الى الآباء وحلهم جاز قتل الجميع <sup>(١)</sup> . ويشهد لذلك رواية الطبراني في الكبير عن الصعب قال : يا رسول الله ، أطفال للمشركين نصيبهم في الغارة بالليل ؟ قال : لاتعملوا ذلك ولا حرج ، فان أولادهم منهم <sup>(٢)</sup> . وبغهم من ذلك أنه اذا تميز الصبيان عن المقاتلة لا يجوز القصد اليهم وقتلهم ، فان اختلطوا بالمقاتلة ولم يمكن التوصل الى المقاتلة إلا بوطء النرية فانهم لا يحاشون <sup>(٣)</sup> ولا يختلف حكم المرأة في ذلك عن حكم الصبي ، كما أن العلة في الحالتين واحدة . وقد ورد النهي عن قتلها في أغلب الأحاديث والآثار مقرونا بالنهي عن قتل الصبيان كما هو واضح فيما تقدم من أحاديث وآثار . وفي الصحيحين وغيرهما عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان <sup>(٤)</sup> . وأخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة " أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة بالطائف فقال : ألم أنه عن قتل النساء " الحديث <sup>(٥)</sup> . وعن رباح - وقيل حنظلة - بن الربيع قال : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمررنا على امرأة مقتولة قد اجتمع عليها الناس ، فأخرجوا له . فقال : ما كانت هذه لتقتل ثم قال لأحدهم : الحق خالدا - وكان على اللقمة - فقبل له لاقتل ذرية ولا عسيفا " وفي رواية أبي داود : " لا تقتلن امرأة ولا عسيفا " <sup>(٦)</sup> . وأخرج عبد الرزاق في المصنف ومالك في الموطأ عن ابن

(١) نص للرجع السابق ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ ؛ الفتوحى : عون البارى ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٣ ؛ النووى : شرح

مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٤٩ - ٥٠ ، الخطيبى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٣ ، ٢٨٢ .

(٢) المغنى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٣٥ .

(٣) حكى الحارمى فلا يجوز قتل نساء والصبيان على ظاهر حديث الصعب وزعم أنه ناسخ لأحاديث نهى عن قتلهم .

قال ابن حجر والفتوحى : وهو غريب ، أنظر : ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ ؛ الفتوحى :

عون البارى ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٤ ؛ المغنى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٢ .

(٤) ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٥ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ ؛

النووى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٤٨ ؛ مالك : الموطأ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ ؛ الألبانى : صحيح سنن ابن

ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ١١١ ، ١٣٦ ؛ المغنى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٣ ؛ المغنى : كثر العمال ،

مرجع سابق ، ٤ / ٣٩١ ، ٤٨٣ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٩٩ .

(٥) ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ ؛ الفتوحى : عون البارى ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٤ ؛

عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٦) ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٤ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ ؛

عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠١ ، ٦ / ١٣٢ ؛ الألبانى : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ،

٢ / ١٣٧ ؛ الخطيبى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٠ ؛ المغنى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٩٦ ، ٤٨٢ ؛

لكعب بن مالك أنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين قتلوا ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والولدان . قال : فكان رجل منهم يقول : يرحم بنا امرأة ابن أبي الحقيق بالصباح فأرفع السيف عليها ثم أذكر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكف ولولا ذلك استرحنا منها<sup>(١)</sup> . وفى كل ذلك دليل على عدم جواز قتل المرأة إلا إذا باشرت القتال ، وهو المفهوم من قوله "ما كانت هذه لتقاتل" . ويشهد لذلك حديث عكرمة للتقدم الذى أخرجه أبو داود فى للراسل أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة بالطائف فقال : ألم أنه عن قتل النساء ، من صاحبها ؟

فقال رجل : أنا يا رسول الله ، أردقتها فأرادت أن تصرعني فقتلتني فقتلتها ، فأمر بها أن تولى . وأخرج ابن جرير مثله عن عبد الرحمن بن أبي عمرة<sup>(٢)</sup> . وفى للمصنف أن خالد بن الوليد قتل امرأة كانت تسب النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> . وأخرج أبو داود عن عائشة أنه لم يقتل من نساء بنى قريظة إلا امرأة حدثت أحدته . قال الخطابي : يقال أنها كانت شتمت النبي صلى الله عليه وسلم وفى ذلك دلالة على وجوب قتل من فعل ذلك<sup>(٤)</sup> . وليس فيما تقدم تصريح بعلته النهى عن قتل النساء إلا أن الحاقهم بالصبيان فى الحكم يشى بالحاقهم بهم فى العلة من حيث أنهم تابعون فى كفرهم للرجال فان باشروا القتال كان ذلك قرينة على أنهم قد صاروا كالحاربين ومن ثم جاز قتلهم . أما ان لم يباشروا القتال فيترك قتلهم بقصد الانتفاع بهم . ويشهد لذلك حديث أبي سعيد الذى رواه الطبراني فى "الأوسط" قال "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان وقال : هما لمن غلب"<sup>(٥)</sup> .

الطبراني : للمصنف الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٠ - ١١ ، ٥ / ٧٢ ؛ الفيني : لتلخيص شرح لموطأ ، مرجع سابق ، ١٦٦ / ٣ .

(١) عبد الرزاق : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠٢ ، ٤٠٨ ؛ الباقى : لتلخيص ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٦ ؛ ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، مرجع سابق ، ٢ / ٤٢ ؛ ابن حجر : فتح البارى : مرجع سابق ، ١٢ / ١١٤ .

(٢) ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ؛ الفتاوى : عون البارى . مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٤ ؛ المنذرى : كثر العمل ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٨٢ ؛ عبد الرزاق : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٣) عبد الرزاق : للمصنف ، ٥ / ٣٠٧ .

(٤) الخطابي : معالم السنن ، ٢ / ١٨١ .

(٥) ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٦ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ ؛ الفيني :

عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦١ .

وبناء على ما سبق اتفق "الجميع - كما نقل ابن بطال - على منع القصد الى قتل النساء والولدان ، أما النساء فلضعفهن . وأما الولدان فلقصورهن عن فعل الكفر ، ولما فى استيقاتهم جميعها من الاتضاع بهم ، لما بالرق وأما بالقتل فيمن يجوز أن يفادى به" (١) .

أما قول من قال إن العلة فى تحريم قتل المرأة أنها لاقتل فإذا قاظلت جاز قتلها مستدلا على ذلك بقوله "ما كانت هذه لتقاتل" (٢) ، فيمكن التعقيب عليه من ثلاثة وجوه :

الأول - أن ليس فى الأحاديث تصريح بذلك .

الثانى - أن قوله "ما كانت هذه لتقاتل" مفهومة أن الصحابة قد قتلوا هذه المرأة رغم أنها لم تباشر القتال وهو ما يعنى أنهم قتلوها بسبب شركها وليس بسبب أنها شاركت فى القتال .

الثالث - ما ذكره الحافظ فى ححر فى الفتح ، قال : " فى الحديث دليل على جواز العمل بالعام حتى يرد الخاص . لأن الصحابة تمسكوا بالعمومات الدالة على قتل أهل الشرك ، ثم نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان فخص ذلك العموم " (٣) . ويفهم من ذلك أن الأصل فى القتال أنه بسبب الشرك ثم اختص من ذلك النساء والأطفال برحاء اسلامهم أو للاتضاع بهم على ما كانت تقضى أعراف الحروب فى تلك الفترة .

وقد لحق الشيخ بالصبيان والنساء فى الحكم فى بعض الأحاديث وقد ذكرنا بعضها فيما تقدم آنفا . وقد أخرج ابن عساکر عن جبير بن نفير قال : مر رجل بثوبان فقال : أين تريد ؟ قال : لريد الغزو فى سبيل الله . فقال له : لا تجبن اذا لقيت ، ولا تقتل اذا غنمت ، ولا تقتلن شيخا كبيرا ولا صبيا . فقال له الرجل : بمن سمعت هذا ؟ قال من رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) . وأخرج أبو دلود عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " انطلقوا باسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله . لا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا صغيرا ولا امرأة . " . وقد تقدم . وقد ورد النهى عن قتل الشيخ فى الوصايا الثلاث التى كتبها أبو بكر الصديق ليزيد بن أبى سفيان واسمة بن زيد وعبد الرحمن بن جبير - كما تقدم . وكنا فقد نهى عمر بن الخطاب الجاهلدين الذين وجههم الى أهل فارس فقال : " لا تقتلوا هرما ولا امرأة ولا ولينا وتروقا قتلهم اذا اتى الزحفان وعند شن الغارات " .

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٢٢٢ ؛ ابن ححر : الفتح ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٥ .

(٢) قله الخططى فى معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٠ .

(٣) ابن ححر : الفتح ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٥ ؛ ابن ححر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ ؛ الفتوحى :

عون البارى ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٣ .

(٤) الفتوى : كثر لعمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٣٤ ، ٤٨١ - ٤٨٧ .

ومن جانب آخر قد روى الإمام أحمد في مسنده والترمذي وأبو داود في مسنده عن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قتلوا شيوخا للشركين واستبقوا شرهم<sup>(١)</sup> . قال الخطابي : الشرح ههنا جمع شارخ وهو الحديث السن ، يريد بهم الصبيان ومن لم يبلغ مبلغ الرجال . والشيوخ ههنا للسان<sup>(٢)</sup> . ولما كان ملول الحديث يعارض النهي عن قتل الشيوخ في الأحاديث والآثار السابقة فقد لجأ البعض إلى التأويل . فقول الألباني عن صاحب "النهاية" قوله : "أراد بالشيوخ الرجال للسان أهل الجلد والقوة على القتال ولم يرد للمرمي"<sup>(٣)</sup> . فصار تأويل الحديث : قتلوا الرجال البالغين واستحيوا الصبيان . وحكى ابن منظور عن صاحب "النهاية" أيضا أنه أراد بالشرح : الشباب أهل الجلد<sup>(٤)</sup> . قلت : هذا التأويل يفسر الحديث الآخر الذي أخرجه الطبراني في الكبير عن سمرة أيضا عن أبيه عن جده ونصه "إذا قتلتم للشركين فقتلوا شرهم فإن إليهم قلوبا يهرعون"<sup>(٥)</sup> . إلا أنه يشير إشكالا فيما يتعلق بحديث سمرة السابق وفيه : "واستبقوا شرهم" فلو أراد بالشرح الشباب مأمرا باستحيائهم في الحديث الأول . ولو أراد بهم الصبيان مأمرا بقتلهم في الحديث الآخر . وبدون تأويل فرعاً دار الأمر في الحالين حول المصلحة أو لربط الواقعة بمحلة : فإذا كان سبب القتل هو الشرك وسبب الاستحياء هو الاكتضاع حاز للأمر في بعض الحالات استبقاء من يريد الاكتضاع بهم من الشباب لوقل من نخشى مضرته ولا يتضع به من الشيوخ ، والله أعلم .

قال صاحب الروضة : في استلذه إبراهيم بن اسماعيل بن أبي حية وهو ضعيف، وقد وثقه أحمد<sup>(١)</sup>. وفي وصية أبي بكر الصديق ليزيد بن أبي سفيان حين وجهه إلى الشام : "أنك ستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فلعنهم وما زعموا"<sup>(٢)</sup>. كما أوصى أسامة بن زيد بقوله : "وسوف تمرّون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فلعنهم وما فرغوا أنفسهم له"<sup>(٣)</sup>. قال المروى : "يعني الرهبان. ويروى أنه إنما نهى عن قتلهم لأنهم لا يسمعون كلام الناس ولا يعرفون أخبارهم ولا يدلون للمشركين على عورة المسلمين ولا يخبرونهم بدخولهم أرضهم"<sup>(٤)</sup>. كما أخرج ابن أبي شيبة عن ثابت بن الحجاج الكلبي قال : قام أبو بكر في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ألا لا يقتل الرهبان الذي في الصومعة"<sup>(٥)</sup>.

ومن جانب آخر ففي وصيته لكل من يزيد واسامة قال أبو بكر الصديق : "وستجد قوما قد حصوا عن أوساط رؤسهم من الشعر وتركوا منها أمثال العصاب . فأضربوا ما تحصوا عنها بالسيف" أو قال "فانحرقوهم بالسيف خفقا" وقال في وصيته الثالثة لعبد الرحمن بن جبير بن نفير : "فوالله لأن أقتل رجلا منهم أحب إلي من أن أقتل سبعين من غيرهم وذلك بأن الله يقول "فقاتلوا أئمة الكفر" رواه ابن أبي حاتم<sup>(٦)</sup>. قال الباقى : قال ابن حبيب : يعني الشماسة<sup>(٧)</sup>. وقد عرف ابن قيم أئمة الكفر في كتابه "طريق المحترقين" : بأنهم رؤساء الكفر ودعاته الذين كفروا وصلوا عباد الله عن الإيمان وعن الدخول في دينه . وقال : هؤلاء عذابهم مضاعف ولهم عذابان : عذاب بالكفر ، وعذاب بصد الناس عن الدخول في الإيمان . قال الله تعالى ﴿الذين كفروا وصلوا عن سبيل الله زدناهم عذابا فوق العذاب﴾ (النحل/٨٨)<sup>(٨)</sup>.

ورغم أن الفلاحين لم يرد ذكرهم في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم كقصة مستثناة من القتل في الحرب كما لم تتضمنهم وصية أبي بكر الصديق لى أى من أمراء جيوشه ، إلا أنه روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان يوصى بعدم قتلهم إلا أن يشاركوا في

(١) الفتوحى : الروضة القلبية شرح فننر ليهية (القاهرة : دار الفزات ، د.ت) ٢ / ٣٣٩ . وراجع : تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢٦ .

(٢) الباقى : للفتى شرح الموطأ ، ٣ / ١٦٧ ، المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٢ : المروى : غريب الحديث ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٣١ : عبد الرزاق : للصف ، مرجع سابق ، ٥ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٣) أحمد زكى صفوت : جمهرة خطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ١٨٧ ، محمد طاهر جرويش : الخطابة فى صدر الاسلام ، مرجع سابق ، ١ / ٢٤٥ .

(٤) المروى : غريب الحديث ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٣١ . وكذلك : الباقى : للفتى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٧ .

(٥) المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٢ .

(٦) قس المرجع السابق ، ٥ / ٦٦٠ : تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٣٩ .

(٧) الباقى : للفتى ، مرجع سابق . ٣ / ١٦٧ . ولفظ : المروى : غريب الحديث ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٣١ .

(٨) ابن قيم : طريق المحترقين وباب المشركين (ط : نخبة الشئون الدينية ، ١٩٧٧) ص ٧٠٩ .

للحرب<sup>(١)</sup> . فروى ابن جرير أن عمر بن الخطاب كتب إلى سعد بن أبي وقاص : "أن تحرر  
الفلاحين على حلقم إلا من حارب أو هرب منك إلى عدوك فأدركه"<sup>(٢)</sup> . وعن زيد بن  
وهب قال : أتانا كتاب عمر : "لا تظفروا ولا تقفروا ولياء واتقوا الله في الفلاحين" رواه  
ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> .

وأخيرا فإنه لا يجوز قتل من أسلم من المخاربة حال القتال دون تفتيش عن الضمائر والنيات ،  
ودون اختبار لطريقة الإعلان عن هذا التحول بالدخول في الإسلام ، وسواء كان هذا التحول  
لخوف أو لغيرة . والأدلة على ذلك هي :

أولا - قوله تعالى ﴿فَانْهَازُوا غُلَامًا عَلَى الظَّلْمِ﴾ (البقرة/١٩٣) . وقد تقدم  
تفسيره في البحث الأول . وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُنَادُوا  
وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ السَّلَامُ لَسْتَ مُؤْمِنًا . تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا . فَغَضَّ اللَّهُ عَنْكُمْ  
غَضَبَهُ . كَذَلِكَ كَتَبْنَا مِنْ قَبْلُ فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ . فَيُنَادُوا إِنْ كَانَ عَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾  
(النساء/٩٤) . فقد روى الإمام أحمد عن ابن عباس في سبب نزول هذه الآية قال : مر رجل  
من بني سليم بفخر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرعى غنما له ، فسلم عليهم ،  
فقالوا : لا يسلم علينا إلا ليتخذ منا ، فعملوا إليه قتلوه وأتوا بغنمه إلى النبي - صلى الله عليه  
وسلم - فتركت هذه الآية توبخ لولئك الذين قتلوا من أتى إليهم السلام واتهموه بالثنية  
واللصانة ، وتذكروهم أنهم كانوا مثله يخفون إسلامهم حتى من الله عليهم . قال سعيد بن جبير  
في قوله بعد ذلك : "إن الله كان بما تعملون خيرا" : هذا تهديد وعيد<sup>(٤)</sup> .

ثانياً - حديث أبي هريرة الذي رواه الشيخان وغيرهما : "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا  
لا إله إلا الله فإن قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها"<sup>(٥)</sup> . وفيه دليل على عدم حوار  
قتل من قال لا إله إلا الله<sup>(٦)</sup> .

(١) لفنن : ذكر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٧ .

(٢) محمد حماد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣١٣ .

(٣) لفنن : ذكر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٧ .

(٤) واصل : تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ١ / ٥٢٨ - ٥٢٩ : الصلوني : صفوة فضائل (طبر) : لشئون الدينية ،

(١٩٨١) ، ٢٩٤ ، ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٧ / ١٢٥ .

(٥) واصل : ابن حجر : الفتح ، مرجع سابق ، ١٢ / ٧٣ : لفنن : مختصر صحيح مسلم (الكويت : وزارة الأوقاف ،

١٩٧٩) ، ١ / ٤٨ : محمد فؤاد عبد الباقي : الفروغ والرحان (القاهرة : دار الحديث ، ١٩٨٦) ، ١ / ٥ - ١٦ : الألباني : صحيح

سنة ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٤٧ .

ثالثاً - في الصحيحين وغيرهما أن أسامة بن زيد كان قد بعث الرسول صلى الله عليه وسلم في سرية إلى موضع يسمى الحرقاء فأدرك رجلاً من المشركين فلما علاه بالسيف قال الرجل : لا إله إلا الله ، فضربه أسامة فقتله ، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لأسامة : أقتله بعدما قال لا إله إلا الله ؟ وكيف تصنع بلا إله إلا الله يوم القيامة ؟ فقال : يا رسول الله ، إنما قلنا تموداً . قال : هلا شفت عن قلبه ؟ وجعل يقول ويكرر عليه : من لك بلا إله إلا الله يوم القيامة ؟ قال أسامة : حتى تميت أني لم أكن أسلمت إلا يومئذ<sup>(١)</sup> . وفيه دليل على عدم جواز قتل من أسلم خشية القتل وعلى أن الحكم إنما يجري على الظاهر وأن السرار موكولة إلى الله تعالى . وبعضه حديث مسلم والبخاري وغيرهما عن القناد بن عمرو الكندي أنه قال : يا رسول الله أرايت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني ، فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذ مني بشجرة فقال : أسلمت لله ، أقتله يا رسول الله بعد أن قلنا ؟ فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : لا تقتله . فقلت : يا رسول الله ، إنه قد قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها ، أقتله ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقتله ، فإن قتله فانه بمنزلة قتل أن تقتله وإنك بمنزلة قتل أن يقول كلمته التي قال<sup>(٢)</sup> ، وفيه دليل على عدم جواز قتل المحارب إذا أعلن إسلامه وعلى أن الإسلام يجب ماله كما جاء في الحديث<sup>(٣)</sup> .

رابعاً - وروى البخاري وأحمد وعبد الرزاق في المصنف عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد - في ثلاثمائة وخمسين من المهاجرين والأنصار - إلى بني جذيمة ، فدعاهم إلى الإسلام فلم يحسنوا أن يقولوا : أسلمنا ، وجعلوا يقولون صبياناً . صبياناً ، فجعل خالد يقتل منهم ويأسر ودفع إلى كل رجل منا أسيراً ، حتى إذا أصبح أمر خالد أن

(٦) راجع : ابن رجب : جامع العلوم والحكم (قاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٩٨٦) ١ / ٣٠٥ ومجلدها . ونظر : ابن الأثير : جامع الأصول ، مرجع سابق ، ١ / ٢٤٨ ؛ الألباني : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(١) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٦ / ١٠٦ ؛ فتوحى : عون الباري ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ؛ فتوى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ٢ / ١٠٠ ؛ للنزدي : مختصر صحيح مسلم ، مرجع سابق ، ١ / ٩٩ ؛ محمد فؤاد عبد الباقي : فتاوى والمرجع ، مرجع سابق ، ١ / ١٨ - ١٩ ؛ للنزدي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ١ / ٣٠٩ ؛ الخطيب : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ؛ ابن سعد : الطبقات الكبرى (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٠) ٥ / ٥١ ؛ أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

(٢) للنزدي : مختصر مسلم ، مرجع سابق ، ١ / ٩ ؛ فتوى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ٢ / ١٠٦ ؛ فتوحى : عون الباري ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ؛ محمد فؤاد عبد الباقي : فتاوى والمرجع ، مرجع سابق ، ١ / ١٨ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١ / ٩٧ .

(٣) فخر : تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٠٨ .

يقتل كل رجل منا أسيره، قلت: والله لا تقتل أسيرى ولا تقتل رجلا من أصحابي أسيره، حتى قمعنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم. فذكرناه له، فرفع النبي صلى الله عليه وسلم يده فقال: "اللهم انى أبرأ اليك مما صنع خالد" مرتين. ثم أرسل عليا بحال فودلهم وضمن لهم ماقتل<sup>(١)</sup>. ومثله ما أخرجه الطبراني في الكبير عن خالد بن الوليد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه الى نلس من خضع فاعتصموا بالسجود، قتلهم، فودلهم الرسول بنصف الدية". وأخرج أبو دلود مثله عن جرير بن عبد الله<sup>(٢)</sup>. وفيهما دليل على عدم جواز قتل من أسلم بطريق الكتابة. فقد قال الأولون صباأنا وأرأدوا أسلمنا جريا منهم على لنتهم فقد كانوا فى الجاهلية يقولون لكل من أسلم صباأنا. وسجد الآخرون كناية عن دخولهم فى الاسلام وآداء فرائضه. فالعبرة فى الأمر بالمقصد لا باللفظ. فسواء وقع الاسلام باعلان ذلك صراحة - كقوله "أسلمت" - أو كناية - كقولهم صباأنا أو باتيان أفعال وقبول للسلمين كقول لاله الا الله، أو القاء السلام أو السجود أو الأذان - وسواء حدث كل ذلك بالنطق أو بالإشارة، وسواء أسلم يقينا أو متوذا أو خلفا أو متظاهرا، فاته لا تخير ولا يد عليه ويجب قبول اسلامه ولا يجوز قتله، لقوله صلى الله عليه وسلم: "انى لم أؤمر أن انقب عن قلوب النلس ولا أشق بطونهم"<sup>(٣)</sup>. ولقول ابى بكر الصديق فى وصيته لخالد بن الوليد: "واقبل من النلس علاتيهم وكلهم الى الله فى سريرتهم"<sup>(٤)</sup>.

والأصل فى ذلك أن "الاسلام علانية والايان فى القلب"<sup>(٥)</sup>. جاء فى اللسان ماملخصه: "ان الاسلام اظهار الخضوع والقبول لما أتى به الرسول صلى الله عليه وسلم وبه يحقن الدم. فان كان مع ذلك الاظهار اعتقاد وتصديق بالقلب، فذلك الايمان الذى هذه صفته. فأسا من أظهر قبول الشريعة واستسلم لدفع المكروه فهو فى الظاهر مسلم وباطنه غير مصدق، فذلك الذى

(١) ابن حجر: فتح البارى، مرجع سابق، ١٢/ ٢٦٣، ١٦/ ١٧٤؛ الفتوحى: عون البارى، مرجع سابق، ٥/ ٣٠٨؛ عبد الرزاق: للصف، مرجع سابق، ٥/ ٢٢١ - ٢٢٢؛ سيرة ابن هشام، مرجع سابق، ٤/ ٥٤ - ٥٦؛ ابن سيد النلس: حيون الأكرم (بهرت: دار الجليل، ١٩٧٤) ٢/ ١٨٦؛ لقلسى: كتاب الفروع (بهرت: عام فكتب، ١٩٨٤) ٦/ ٢١٥.

(٢) لطوقى: للمصم لكبير، مرجع سابق، ٤/ ١١٤؛ الخطيبى: معالم السنن، مرجع سابق، ٢/ ٢٧١؛ لقلسى: كتاب الفروع، مرجع سابق، ٦/ ٢١٦.

(٣) ابن حجر: فتح البارى، مرجع سابق، ١٦/ ١٨٨؛ لقلسى: مختصر صحيح مسلم، مرجع سابق، ١/ ١٤٠؛ ابن رجب: جامع العلوم والحكم، مرجع سابق، ١/ ٣١٦.

(٤) أحمد زكى صفوت: جهرة خطب العرب، مرجع سابق، ١٦/ ١٨٨؛ محمد طاهر درويش: الخطبة فى صدر الاسلام، مرجع سابق، ١/ ٢٤؛ أحمد عبد العظيم الفرونى: للتلخار من كتاب حيون الاصلار لابن قتيبة، مرجع سابق، ص ٤٠؛ لقلسى: كتر العمال، مرجع سابق، ٤/ ٤٦٦.

(٥) الألبانى: ضعيف الجامع لصغير وزادته، مرجع سابق، ٢/ ٢٧٨.

يقول أسلمت ، لأن الإيمان لابد من أن يكون صاحبه صديقاً لأن الإيمان التصديق . قالوا من مبطن من التصديق مثل ما يظهر . وللسلم تمام الاسلام مظهر للطاعة مؤمن بها ، وللسلم الذي أظهر الاسلام تحوفاً غير مؤمن في الحقيقة الا أن حكمه في الظاهر حكم للسلم<sup>(١)</sup> . وبناء عليه فلا خلاف بين العلماء في اجراء الأحكام الظاهرة على من أظهر الاسلام ولو أسر الكفر<sup>(٢)</sup> .

وخلاصة ما تقدم من آيات وأحاديث وآثار أن للمستئين من القتل في الحرب التي يخوضها للمسلمون على الذين هم الفئات التالية<sup>(٣)</sup> :

(١) الأطفال (٢) النساء (٣) الشيخ (٤) الرهبان

(٥) المسفأ أو الأحرأ (٦) الفلاحون (٧) من أسلم حال القتال

آراء الفقهاء :

الاتفاق بين الفقهاء على وجوب قتل مقاتلة للشركين من الرجال ، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك في غير المقاتلة من الرجال ، وفي النساء والصبيان ، وفيما يلي تفصيل هذا الاختلاف بين الفقهاء حول فئات للمستئين من القتل :

أولاً- فيما يتعلق بالنساء والصبيان :

(١) ذهب البعض الى جواز قتل النساء والصبيان استناداً الى ماورد في صحيح ابن حبان عن الزهري بسننه عن الصعب قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أولاد للشركين : أنقتلهم معهم ؟ قال : نعم . وفي رواية الجماعة -إلا النسائي - قال : "هم منهم" . وقد تقدم قول الحازمي في هذا الحديث وأنه ناسخ لأحاديث النهي عن قتل النساء والصبيان<sup>(٤)</sup> . وقد ذكرنا في موضع آخر رأى من قال بجواز قتلهم بحجة أن الباعث على القتل هو الكفر لا الاعتداء وأن آيات سورة التوبة قد نسخت احاديث علم جواز قتلهم<sup>(٥)</sup>

(١) ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ٢٣ / ٢٠٨٠ .

(٢) حلى أبو حبيب : موسوعة الأجماع في الفقه الاسلامي ، مرجع سابق ، ١ / ٩٧ ، وقارن : الطبري : كتاب الجهاد

وكتاب الجزية وأحكام المغيرين ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

(٣) للوقوف على الفارق بين الشريعة الاسلامية ولشريع المسيحية عليها بهذا الخصوص راجع للبحث الخامس من الفصل

الأول من هذا الباب وراجع : الكوثري : أظهار الحق (خط : الشؤون الدينية ، د.٥) ٢ / ٥٣١ .

(٤) راجع : ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ ؛ فتوحى : عون البزرى ، مرجع سابق ، ٤ /

٤٢٤ ؛ فعنى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ .

(٥) راجع : ابن رشد : بدلة الجهاد (الفترة : للكية التجارية الكبرى ، د.٥) ١ / ٣٢٧ - ٣٢٨ .

أما فقهب المالكية الى عدم جواز قتل المرأة الا اذا باشرت القتل أو قصدت اليه لو اذا شمتت النبي صلى الله عليه وسلم . قالوا : ولا يقتل ان أنذرت للشركين بالصياح أو ان رمت للمسلمين بالحجارة أو ان عملت بالحراسة : فقد سئل مالك عن نساء العدو وصيانتهم يكونون على الحصون يرمون بالحجارة ويعينون على المسلمين أيقتلون ؟ فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان . وكذلك قال ابن حبيب : لا يستباح بذلك قتلهن . وقال ابن سحون : لا يقتل النساء في الحراسة . وقال الباجي : الذي يظهر من منذهب أصحابنا أن المرأة لا تقتل بسبب الاثتار بالصياح . وقد حكى ابن حجر عن ابن حبيب قوله : لا يجوز القصد الى قتل المرأة اذا قتلت الا ان باشرت القتل وقصدت اليه قال : وكذلك الصبي المراهق . وفي شرح سنن أبي داود ذكر الخطابي أن المالكية ترى وجوب قتل المرأة ان سبت النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) راجع: لطفي: كتاب الجهاد، مرجع سابق، ص ٨ - ٩؛ ابن حجر: كتاب الجهاد والسير، مرجع سابق، ص ٢٢٣؛ الفتاوى: عون اليازي، مرجع سابق، ٤/ ٤٢٤؛ أياجي: للنفي شرح للوطأ، مرجع سابق، ٣/ ١٦٦؛ الخطابي: معالم السنن، مرجع سابق، ٢/ ٢٨١ - ٢٨٢؛ ابن رشد: بداية المجتهد، مرجع سابق، ١/ ٣٢٧؛ مالك: المدونة الكبرى، مرجع سابق، ٢/ ٣/ ٦؛ الرخسي: شرح كتاب السير الكبير، مرجع سابق، ٤/ ١٤١٥ - ١٤٢١؛ أبو يوسف: الخراج، مرجع سابق، ص ٢١٢؛ الشافعي: الأم، مرجع سابق، ٤/ ٢٤٠؛ النووي: شرح مسلم - مرجع سابق، ١٢/ ٤٨، ١٦٠ - ١٦٣؛ النووي: روضة طليان، مرجع سابق، ١٠/ ٢٤٣؛ النووي: الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص ٤٤؛ ابن قدامة: للنفي، وعليه الشرح لذكر ابن قدامة المقدسي، مرجع سابق، ١٠/ ٥٠٤، ٥٤٣؛ ابن حزم: المحلى، مرجع سابق، ٧/ ٩٢٦؛ اللبني: الباب في شرح لكتاب (بهرت) دار الحديث، ١٦٧٩/ ١٢٠؛ ابن العربي: أحكام القرآن (قاهرة: عيسى بن أبي المحلى، ١٩٥٧)، ١/ ١٠٤ - ١٠٥؛ إمام: قراطي: المدخل لأحكام القرآن (قاهرة: دار الشعب، د-١) ٧٢٣؛ غفر الله للنفس: كتاب الفروع، مرجع سابق، ٦/ ٢١١؛ محمد النجدي: جواهر الكلام، مرجع سابق، ٢١/ ٧٣ - ٧٥.

عليه وسلم وحكى عن بعض أهل العلم من أهل الأندلس أن أسرى الروم كانوا يجاهدون بشتيم النبي صلى الله عليه وسلم إذا أُرلوا الخلاص من الأسر بللوت لعلهم أن القضاة - من اتباع مذهب مالك - يحكمون بللوت على من فعل ذلك . وعلى العموم فقد حكى ابن حجر عن مالك - والأوزاعي - قالا : لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى لو تفرس أهل الحرب بهم أو لو تحصن أهل الحرب بمحصن أو سفينة وجعلوا معهم النساء والصبيان لم يجوز رميهم ولا تخريقهم - خلافا للجمهور الذي يجوز قتلهم في هذه الحالة .

ب) وقال الأوزاعي : إذا قتلت المرأة والغلام قتلًا في القتال ، فإن أسرا لم يقتل ، وخلافًا لابن سحنون قال الأوزاعي : تقتل المرأة في الحراسة أي إن عملت في الحراسة على الأسوار والحصون جاز قتلها لذلك . حكاه عنه الإمام الباجي .

ج) أما الثوري فقال : تقتل المرأة إذا قتلت . وأما الصبيان فيكره قتلهم .

د) وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن كان مع المشركين امرأة تقاتل أو صبي فلا بأس أن يقتله المسلمون . قال الشيباني : إذا كان يباح قتل من له بنية صالحة للمحاربة يتوهم القتال منه ، فلا بأس بقتل من وجد منه حقيقة القتال كان أولى . قال : وكذلك إن كانت المرأة تعلن شتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا بأس بقتلها واستدل على ذلك بأحاديث أوردها في السير الكبير .

هـ) وقال الشافعي : إن قاتل النساء أو من لم يبلغ الحلم لم يرق ضربهم بالسلاح .

و) وقال الحنابلة : إذا قتلت النساء والصبيان جاز قتلهم . ولو وقت المرأة في صف الكفار أو على حصنهم فشتت المسلمين أو تكشفت لهم جاز رميها قصداً . وكذلك يجوز رميها إذا كانت تلتقط لهم السهام أو تسقيهم الماء أو تعرضهم على القتال لأنها في حكم المقاتل . وهكذا الحكم في الصبي . قال للقدسى : ظاهر المذهب عدم القتل لذلك

ز) وقال ابن حزم : إن قاتل أحد من النساء أو ممن لم يبلغ من المشركين بحيث لا يكون للمسلم منجى منه إلا يقتله فله قتله حيث .

وهكذا يمكن التمييز بين ثلاثة أقوال :

الأول - أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان ، قاتلوا أم لم يقاتلوا ، إلا أن باشروا حقيقة القتال ، وهو قول مالك .

الثاني - أنه تقتل المرأة إن قتلت ويكره قتل الصبي إن قاتل ، وبه قال الثوري .

الثالث - وهو قول الأوزاعي وأبي حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد وابن حزم : أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان إلا إذا قاتلوا المسلمين . فإن قاتلوا المسلمين أو أبحاثوا للمشركين على قتلهم جاز قتلهم . وقد ذهب البعض إلى جواز قتلهم إذا وقع منهم ضرر أثناء القتال كالتهريض

وإثارة الشار لو ان كانت للمرأة ملكة أو للصبي ملكا وأحضروه معهم فى موقع القتال فلا بأس  
بقتل الملكة أو الملك الصبي لتفريق جمعهم .

وبطبيعة الحال فان ما سبق ذكره من آيات وأحاديث وسوانق وآثار يرجح رأى الجمهور  
وملخصه أنه لا يجوز القصد الى قتل النساء والصبيان الا اذا وقع الضرر منهم سواء بمباشرة القتل أو  
القصد اليه أو بطرق اخرى .

### ثانياً - حكم الشيوخ والزمنى والعجزة والمجنون وأشباههم :

اذا كان ثمة اتفاق بين جمهور الفقهاء على عدم جواز قتل النساء والصبيان فى الحرب، فانهم  
قد اختلفوا حول حكم غيرهم من الفئات كالشيوخ والرهبان والعصفاء والفلاحين ، سواء قاتلوا  
لم لم يقاتلوا . ف فيما يتعلق بالشيوخ والمرضى قالوا بجواز قتلهم ان قاتلوا أما ان لم يقاتلوا<sup>(١)</sup> :

أ) فقال مالك : لا يقتل الشيخ الفانى ولا الأعمى ولا للعنوة وأشباههم ممن لا يقاتلون  
ولا يسيرون العدو ولا يخاف منهم مضرة فلا يجوز قتلهم كالمركة .

ب) وقال الأوزاعى : لا يقتل شيخا فانيا ، ويقتل الشاب للريض ، ويكف عن الأعمى فلا  
يقتل .

ج) وقال الثورى : لا يقتل الشيخ . وسئل : ماترى فى قتل الشاب للريض والجريح ؟ قال :  
يقتل . قيل : فالأعمى والمقعذ ؟ قال : من كانت عنده معونة أو قوة على قتال قتل . قيل :  
فالمعنوة ؟ قال : لا يعجبني قتله .

د) وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا ينبغي أن يقتل الشيخ الفانى الا اذا كان ذا رأى فى الحرب  
فانه يقتل . قالوا : ولا يقتل المجنون الا اذا كان يبين ويفيق فيقتل فى حال افاقته . ويقتل الأخرس  
والأصم وأقطع اليد اليسرى وأقطع أحد الرجلين لأن هؤلاء يحكمهم بمباشرة القتال وكل من له  
بنية صالحة للقتال واعتقاده يحمله على القتال فيقتل دفعا لشربه .

هـ) وقال الشافعى - فى الأصح عنه - تقتل جميع هذه الأصناف حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية  
- ان كانوا من أهلها - سواء قاتلوا لم لم يقاتلوا . قال : "فان قال قاتل مادل على أنه يقتل من

---

(١) رابع : الطوى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٩ - ١٢ ، تفسير القرطوبى (دور الشعب) مرجع سابق ، ١ /  
٧٢٤ ؛ ابن رشد : بداية الجهاد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٧ ؛ الثورى : شرح مسلم . مرجع سابق ، ١٢ / ٤٨ ؛ الباقى :  
للنقى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ ؛ ابن قدامة : المنى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٥٤١ - ٥٤٢ ؛ الخطيبى : معالم السنن ،  
مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٣ ، ٢٨٠ - ٢٨١ ؛ الفرغى : شرح المسو الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٤١٥ ، ١٤٣٠ ،  
١٤٣٩ ؛ الثورى : روضة الطالبين ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ؛ اللوارى : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص  
٤٣ ؛ الشافعى : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٤٠ ؛ ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق ، ٧ / ٢٩٦ - ٢٩٨ ؛ محمد النجفى :  
جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٧٥ - ٧٦ .

لاقتال منه من للمشركين؟ قيل: قتل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين دريد بن الصمة وهو في شجار مطروح لا يستطيع أن يثبت جالسا وكان قد بلغ نوحا من خمسين ومائة سنة فلم يعجب رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله، ولم أعلم أحدا من المسلمين عاب أن تقتل من رجال للمشركين من عدا الرهبان، ولو جاز أن يعاب قتل من عدا الرهبان بمعنى أنهم لا يقاتلون لم يقتل الأسير ولا الجريح للثب. وقد ذف على الجرحى بمحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو جهل بن هشام ذفف عليه ابن مسعود وغيره<sup>(١)</sup>.

(و) وقال ابن النفر مثل قول الشافعي واستدل عليه بالحديث الذي رواه أبو دلود والترمذي - وقال حسن صحيح: "اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرهم"، ويعموم قوله تعالى "فاقتلوا للمشركين" وقال: لأعرف حجة في ترك قتل الشيوخ يستتي بها من عموم قوله "فاقتلوا للمشركين"، ولأنه كفر لاضرع في حياته فيقتل كالشباب.

(ز) وقال أحمد: لا يقتل زمن ولا أعمى ولا الشيخ الثاني إن لم يقاتلوا. قال ابن قدامة: أما الزمن والأعمى فلائهما ليس من أهل القتال فأشبهها للمرأة<sup>(٢)</sup>. وأما الشيخ فلا أحاديث والآثار التي تنهى عن قتله ولأنه أيضا ليس من أهل القتال فلا يقتل كالمراة.

(ح) وقال ابن حزم: يجوز قتل الشيخ الكبير سواء كان ذا رأى أو لم يكن. وكذا الأعمى والمقعّد وكل من عدا النساء والصبيان.

وعلة من قال بعدم حوازل قتلهم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء في الأثر عن أبي بكر الصديق من النهي عن قتلهم، ولأنهم يلحقون بالنساء والصبيان من ناحية أنهم ليسوا من أهل القتال ولا يرجي نفعهم للكفار ولا ضررهم للمسلمين على الدوام، قالوا: أما إن كان فيهم نفع للكفار كأن يكون الشيخ مقاتلا أو ذا رأى فإنه يجوز قتله، وحملوا على ذلك الأحاديث التي رويت في حوازل قتل شيوخ المشركين كالحديث الذي رواه الترمذي - وصححه - عن علي "اقتلوا شيوخ المشركين ٠٠٠" وكذا أمره صلى الله عليه وسلم أو موافقته على قتل دريد بن الصمة الذي أحضرته هوزن ليدبر لهم الحرب فقتله أبو عامر، كما أولوا حديث "اقتلوا شيوخ المشركين" بأن المراد به الشيوخ الذين فيهم قوة على القتال أو معرفة عليه جمعا بين

(١) للشافعي قولان في حكم الشيوخ فلهما مذكرته. قال النووي في شرح مسلم: وهو الأصح في منع الشافعي. وقال في روضة الطالبين: هو الأصح. وقال ابن رشد في بلفية المجتهد: هو الصحيح عنه. ومضاه حوازل قتل الشيوخ وإن لم يقتلوا. أما القول الثاني فهو أنهم لا يقتلون حتى يقتلوا لأنهم مولدون كالنفرى. ذكره النووي في الأحكام السلطانية. وعلق بهم في الحكم الأعمى والرمي ومقطوع اليد والرجل. ذكرهم النووي في روضة الطالبين.

(٢) قال ابن قدامة: أما المريض فيقتل إذا كان ممن لو كان صحيحا قتل لأنه بمحلة الإجهاد على الجريح لأن يكون مأويا من يره فيكون بمحلة الإجهاد لأنه لا يمتنع منه أن يصور إلى حال يقتل فيها. انظر: المغنى، مرجع سابق،

الأحاديث . وقالوا أن آية "قاتلوا للمشركين" مخصوصة بما ثبت من خروج المردة من عمومها وأن الشيخ الفاني يقلس على المردة ويخرج بذلك من عموم الآية . ذكر أغلب هذه العلل ابن قدامة في المغنى وعبد بن الحسن الشيباني في السير الكبير .

لما علة من قال بالجواز فعصوم الآيات والأحاديث التي تأمر بقتال للمشركين دون استثناء للشيخ والمرضى واشباههم، ولأن العلة للموجة لقتلهم هي الكفر وليس مجرد اطلاق القتال، ولعدم صحة الأخبار التي تنهى عن قتلهم وهو قول الشافعي وابن المنذر وابن حزم<sup>(١)</sup> .

### رابعاً - حكم الرهبان

لا خلاف على جواز قتل الرهبان ان قاتلوا فعلاً أو برئى . لما ان لم يقاتلوا فلخلاف والحجة فيهم كالخلاف والحجة في الشيخ . وعلى الرغم مما ذكره صاحب موسوعة الاجماع - نقلاً عن الشافعي - من أن الرهبان إما أن يسلموا أو يؤدوا الجزية أو يقتلوا بلا خلاف يعرف<sup>(٢)</sup> ، فان مراجعة مصادر الفقه الاسلامي التقليدي تؤكد أن فيهم خلافاً وأن يجعل الأقوال فيهم كالتالي<sup>(٣)</sup>:

أما قال مالك : لا يقتل الرهبا الذي حبس نفسه في الصوامع أو الديارات ولا يسى هؤلاء الرهبان ولا يخرجون من صوامعهم ويترك لهم من أموالهم بقدر ما يعيشون به لأن في استحصال ملهم كله قتلهم أو انزلهم عن موضعهم وهو ما يخالف قول أبي بكر : "قلعهم ومازعوهم أنهم حبسوا أنفسهم له" . قال الباجي : يريد الرهبان الذين حبسوا أنفسهم عن مخالطة الناس وأقبلوا على ما يدعون من العبادة وكفوا عن معاونة أهل ملتهم برأى أو مال أو حرب أو اخبار بخبر . فهؤلاء لا يقتلون لأنهم اعتزلوا الفريقين وعفوا عن معاونة أحدهما . وأما رهبان الكنائس فقال ابن

(١) تتبع ابن حزم أحاديث وآثار النهي عن قتل من عدا النساء والصبيان وانتهى إل أن بعضها ضعيف لرؤى وبعضها مجهول لرؤى وبعضها مرسل لاحقة فيه وبعضها لا يصح من جهة الرواية، وذكر بلقباً أحاديث وآثار وصفها بأنها صحيحة تنهى فقط عن قتل النساء والصبيان ولا تستسى شيخاً ولا عسيفاً ولا مريضاً ولا قلاعاً ولا رهباناً . انظر ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق . ٢٩٧-٢٩٩ .

(٢) سلعى ابو حبيب : موسوعة الاجماع في الفقه الاسلامى ، مرجع سابق ، ١ / ٢٨٣ .

(٣) راجع : الطبرى : كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحررين ، مرجع سابق ، ٩ - ١٢ ، ١٧٩ - ١٨٠ ؛ الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٤٠ ، ٢٨٤ ؛ تفسير القرطبي (نظر الشعب) ، مرجع سابق ، ١ / ٧٢٣ ؛ النووي : شرح مسلم . مرجع سابق ، ١٢ / ٤٨ ؛ المحطلى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٣ ، ٢٨٠ ؛ ابن رشد : بلفية المجهت ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٧ ؛ سالك للندوة الكورى ، مرجع سابق ، ٢ / ٦ ؛ الباجي : المحلى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٧ ؛ السرخسى : شرح كتاب السير الكفى ، مرجع سابق ، ١ / ٤١ ، ٤ / ١٤٢٩ - ١٤٣٨ ؛ سلعى أبو حبيب : موسوعة الاجماع ، مرجع سابق ، ١ / ٢٨٣ ؛ ابن قدامة : المغنى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٥٤٢ ؛ النووي : روضة الطالبين ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٤٣ ؛ للوردى : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤٣ ؛ ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق ، ٧ / ٢٩٦ - ٢٩٨ ؛ للقدسى : فقرو . مرجع سابق ، ٦ / ٢١٠ ؛ محمد الحنفى : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٧٦ .

حبيب : يقتلون لأنهم لم يعتزلوا أهل ملتهم وهم ملأخلون لهم بحيث لا يمكن أن تعرف سلامتهم من معوتهم . قال : ويقتل الشماسة لقول أبي بكر : " وستجد أقواما فحوصا عن لوساط رؤسهم " - يعني خلقوا لوساط رؤسهم - " فاضرب مافحصوا عنه بالسيف " .

ب) وقال الأوزاعي : لا يقتل صاحب الصومعة . وعن أبي اسحق قال : قلت للأوزاعي : العلاج يوجد في أرض الروم في بيت قد طبق عليه له كوه ينظر منها ليس في صومعة ؟ قال : هنا راهب قد حبس نفسه . قلت : لا يقتل ولا يسي ؟ قال : لا يقتل ولا يسي . قلت : فان وجلوا واهبا قد نزل من صومعته فأدرك فأخذ فقال لما نزلت حين حتم فختكم ؟ قال : لا يعرض له . قلت : أستمخرونه عن شيء من أمر عدوهم ؟ قال : لا . انهم ان استخبروه فأخبرهم ثم استخبره العدو عنكم فأخبرهم استحلتم بفلك دمه .

ج) وسئل الثوري عن الراهب الذي قد نهى عن قتله أبوك بغير جزية أو يكلف الجزية ؟ قال فمافذا . قيل : فان أبي أقتل ؟ قال : لو ما يكون دون القتل ؟ قيل : فلم ندعه اذن ومالرت أن أدعه له ؟ قال : ان كان جاء فيه أثر " . ويفهم من كلام الثوري أنه يكره قتل الراهب ولكنه يلزمه بالجزية ان أبي أن يسلم شأنه في ذلك شأن غيره من أهل الكتاب .

د) ولأبي حنيفة وأصحابه قولان في الرهبان : الأول : جواز قتلهم ، قالوا : وانما قول أبي بكر لا يقتل راهبا ولا أكلرا اذا افتتح بلادهم وظفر بهم فلا ينبغي لهم أن يقتلوه لأنهم قد صاروا فينا للمسلمين . وعن أبي يوسف قال : سألت أبا حنيفة عن قتل أصحاب الصوامع والرهبان ، فرأى قتلهم حسنا ، لأنهم فرغوا أنفسهم لنوع من أنواع الكفر فيفتن الناس بهم ، فيدخلون تحت قوله تعالى " فقاتلوا أمة الكفر " . أما القول الثاني فيميز بين من يدخلون ومن لا يدخلون الناس . قالوا : لا يقتل أصحاب الصوامع والسياحين في الجبال الذين لا يدخلون الناس ، أما القسيسون والشماسة والسياحون الذين يدخلون الناس فلا بأس بقتلهم لأنهم من جملة للقاتلة اما برأيهم أو بنفسهم ان تمكنوا من ذلك .

هـ) وعند الشافعي أيضا قولان في الرهبان أحدهما أنهم لا يقتلون حتى يقاتلوا لأنهم مودعون كالنزلري . والقول الثاني - وهو الأصح في مذهب الشافعي - أنهم يقتلون وان لم يقاتلوا لكفرهم ولأنهم ربما أعانوا برأي هو أنكى للمسلمين من القتال . فقال الشافعي في رواية : " يترك قتل الرهبان . وسواء رهبان الصوامع ورهبان الديارات والصحرارى . وكل من حبس نفسه بالزهد تركنا قتله اتباعا لأبي بكر رضى الله تعالى عنه " . وقال في رواية اخرى : كل من خالف الاسلام من أهل الصوامع وغيرهم ممن دنا دين لعل الكتاب فلا بد من السيف أو الجزية . قال : لا يعرف في الرهبان خلافا أن يسلموا أو يؤدوا الجزية أو يقتلوا " .

و) وقال أحمد : لا يقتل أصحاب الصوامع لقول أبي بكر ولأنهم لا يقاتلون تدنيا فأشبهوا من لا يقتل على القتال .

ن) وقال ابن حزم : يجوز قتل الأسقف والقميس والراهب . وقد روى ابن حزم الحديثين الذين ورد فيهما النهى عن قتل أصحاب الصوامع وهما :

\* من طريق ابن أبي شيبة حميد عن شيخ من أهل المدينة مولى لبنى عبد الأشهل عن خلود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيوشه قال : لا تقتلوا أصحاب الصوامع" .

\* ومن طريق القعنبي إبراهيم بن إسماعيل عن خلود بن الحصين عن عكرمة "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقتلوا أصحاب الصوامع" .

- قال ابن حزم : حديث ابن عباس عن شيخ منى لم يسم ، وقد سماه بعضهم فذكر إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حنيفة وهو ضعيف . قال : وكذلك لا يصح الخبر للروى عن أبي بكر لأنه عن يحيى بن سعيد وعطاء وثابت بن الحجاج وكلهم لم يولد إلا بعد موت أبي بكر رضى الله عنه بهر .

وعلاصة أقوال الفقهاء فى الرهبان إن الحكم فيهم يختلف فيه على قولين :

الأول - قول مالك والأوزاعي وأحمد : أنهم يتركون وهو أحد قولين عند أبي حنيفة والشافعي .

والثاني - قول لأبي حنيفة وأصحابه وقول للشافعي وهو مذهب ابن حزم : أنه يجوز قتلهم إن امتنعوا عن الجزية . وهو المفهوم أيضا من كلام الثوري .

وعلة من قال بالترك قول أبي بكر الصديق ليزيد بن أبي سفيان - أو أسامة - حين وجهه إلى الشام : أنك ستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم فى الصوامع فدعهم وما زعموا" وبه علل الشافعي صراحة قوله الأول فقال : وإنما قلنا هذا اتباعا لأبي بكر لا قياسا" ويفهم من هنا أنهم لم يعرفوا كثيرا على ما روى من أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الخصوص ربما للشك فى صحة هذه الأحاديث كما قال ابن حزم . وقال بعضهم أن هذا الترك للأحاديث . وقال بعضهم : أنه قياسا على غيرهم ممن لا يشاركون فى القتال كالنساء والصبيان والشيوخ وأشباههم .

وعلة من قال بجواز قتلهم أنهم يقتلون لكفرهم لا بسبب اشتراكهم أو عدم اشتراكهم فى القتال ، ولعموم الأمر يقال للمشركين على الإسلام ولأهل الكتاب على الإسلام أو الجزية ، وعدم ثبوت الخصائص إلا فى حق النساء والصبيان ، ليس معنى أنهم لا يقتلون وإنما معنى أنهم اتباع وخزلى وأنهم يصيرون فينا للمسلمين . أما حديث أبي بكر الصديق فقد تأوله أبو حنيفة على أسس للنسب من قتلهم إذا اقتضت بلادهم لأنهم يصيرون حبيذا غيمة للمسلمين ، أما قبل الظفر عليهم فانه يجوز قتلهم كثيرهم . وهو عند الشافعي عمول على حزم على البدء بقتال من يقاتلهم

فى اللبدان وأن لا ىشغلوا باللقام على صوامع هؤلاء. وبعبارة أخرى قد أراد أبو بكر-وقفا للشفاى- أن ىوصى جنوده بالبدء بقتل مقاتلة للمشركن ثم التحول الى غيرهم من لا ىباشرون القتال كالرهبان والشيوخ وأشباههم حتى لا ىشغلوا بالضعف عن القوى فىهمزوا .

هذا فى حالة تحلى الرهبان للعبادة وعدم اشتراكهم فى قتال للمسلمين- بأنفسهم أو برأى أو تدبىر- فىهم القولان للقتلمان . وأما فى حالة اشتغالهم بالقتال أو تحريضهم عليه أو اشتراكهم فىه بالرأى أو للمال فالاتفاق بين جمهور الفقهاء على جواز قتلهم واعتبارهم فى حكم المقاتلة .

### خامساً - حكم العسيف والفلاح والحارث وأشباههم :

يمتد الخلاف بين الفقهاء - بطله - الى مسألة حكم الفلاحين والعسفاء <sup>(١)</sup> : فقال مالك : لا يقتلون . وقال الأوزاعى : لا يقتل جوابا ولا راعيا ولا حارثا اذا علم أنه لىس من المقاتلة . وقال الثورى : لا يقتل العسيف وهو التابع . وقال أبو حنيفة وأصحابه : ان قتلوا الحارثين فلا ىلأس ولكن سبهم أحب الينا من قتلهم . وقال الشافعى فى الاصح عنه : يقتل الفلاحون والاحراء حتى ىسلموا أو يؤدوا الجزية - إن كانوا من أهلها . وقال أحمد : لا يقتل المبد ولا يقتل الفلاح الذى لا يقتل . وقال ابن حزم : ىجزز قتل الفلاح والأحرى - وهو العسيف .

وعلة من قال بعدم جواز قتلهم أنهم ىلحقون بالرهبان والشيوخ فى الحكم بجامع ضعفهم واعتزلهم للحروب واشغلهم بأعمالهم ، وأنهم يصيرون رقيقا للمسلمين ىنتفع بهم فى الخنعة وأعمال الحرثة ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل العسيف كما نهى عمر بن الخطاب عن قتل الفلاحين - كما تقدم ذلك .

أما علة من قال بجواز قتلهم فلأنهم كفار ، ولأن آية السيف قد نسخت كل ذلك ، ولأنهم - على خلاف النساء والصبيان - لهم بنية صالحة للمحاربة وقد ىتحولوا الى المقاتلة فى أى وقت. وقال ابن حزم : حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذى ورد فيه أنهى عن قتل العسيف رواه للرقع وهو مجهول . قال : والصحيح عن عمر بن الخطاب أنه كان ىنهى عن قتل النساء والصبيان ويأمر بقتل كل من جرت عليه للواسى وأنه لم ىستثن الفلاحين ولا العسفاء من ذلك . قال : ولا ىصح عن أحد من الصحابة خلاف ذلك .

وأخيرا فانه ىمكن تلخيص ماسبق من أقوال الفقهاء بخصوص حكم غير المقاتلة فى نقطتين :

(١) راجع : الشافعى : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٨٤ ، ٢٤٠ ؛ القرطبى : تفسير المجمع لاحكام القرآن (دار الشعب) ، مرجع سابق ، ١ / ٧٢٤ ؛ الطبرى : كتب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠-١٢ ؛ ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٧ ؛ الخطابى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٣ ، ٢٨٠ ؛ لىرعسى : شرح لىسور الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٤٤٣ ؛ ابن قدامة : لىقى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٥٤٣ - ٥٤٤ ؛ ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق ، ٧ / ٢٩٧ - ٢٩٩ ؛ محمد لىفى : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٧٧ .

(أ) أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان ما لم يقاتلوا ، فإن قاتلوا جاز قتلهم وهو رأى جمهور الفقهاء  
 (ب) أما فيما عدا ذلك كالشيوخ والرهبان والفلاحون والأجراء فلا تهاق على أنهم يقتلون  
 ان قاتلوا . أما ان اعتزلوا القتال فقد اختلفوا فيهم على قولين :  
 (الأول) أنهم يقتلون لكفرهم لاسبب اشتراكهم فى القتال وان الاستثناء الوحيد فى ذلك  
 للنساء والصبيان للأحاديث الموثوق بها فى ذلك .

(الثانى) أن كل من كان من أهل القتال يحل قتله سواء قاتل أو لم يقاتل . وكل من لم يكن  
 من أهل القتال لا يحل قتله الا اذا قاتل حقيقة أو معنى بالرأى والتحريض . وبعبارة أخرى فإنه  
 لا يجوز قتل إلا أولئك الذين يقاتلون أو القادرين على القتال سواء قاتلوا أم لم يقاتلوا . ولأن  
 الشيوخ والرهبان والفلاحين والعسقاء أو الأجراء لا يشتركون عادة فى القتال ، فإنهم لا يقتلون .  
 فان أعتادوا على القتال . عمال أو رأى جاز قتلهم إذ أن الرأى فى الحرب قد يكون أبلغ من للمشاركة  
 بالقتال والاحتياج اليه قد يكون أكثر من الاحتياج الى الشجاعة .

واختيار أحد القولين يتوقف على الإجابة عن هذا التساؤل : لمعوا الباعث على القتال : الكفر  
 أم الاعتداء ؟ وقد بسطنا هنا للوضع فى الفصل السابق . وقد صرح ابن رشد بأن السبب  
 للوجوب بالجملة لاختلاف الفقهاء بخصوص حكم غير المقاتلة هو اختلافهم فى العلة للوجبة  
 للقتل قال : " فمن زعم أن العلة للوجبة لذلك هى الكفر لم يستثن أحدا من المشركين . ومن  
 زعم أن العلة فى ذلك إطلاق القتال استثنى من لم يطلق القتال ومن لم ينصب نفسه اليه " . وقال  
 فى موضع آخر : " السبب فى اختلافهم معارضة بعض الآثار بخصوصها لعموم الكتاب ولعموم  
 قوله عليه الصلاة والسلام " امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله " . الحديث . وذلك  
 أن قوله " فاذا انسلك الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم " يقتضى قتل كل مشرك -  
 ولها كان أو غيره - وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله  
 الا الله " (١) .

وقد اتفقنا لموضوع السيرة فى المقاتلين نغتم ماتقدم من حديث عن المستنيرين من القتل فى  
 الحرب التى يخوضها للمسلمون على الدين بلطفية ذكرها محمد بن الحسن الشيبانى - صاحب أبى  
 حنيفة - فى السير الكبير ، قال : ولذا لقي للمسلم أباه للمشرك فى القتال فإنه يكره له أن يقتله (٢)

( ١ ) ابن رشد : بداية الجهد ونهاية المقتصد ، مرجع سابق ، ٣٢٧/١ ، ٣٢٨ .

( ٢ ) راجع بيان ذلك وأصله الشرعى فى : لفرغى : شرح كتاب السيرة الكبير ، مرجع سابق ، ١٤٣٣ / ٤ -

## ثانياً - السيرة في قتال اغيارين :

إذا كان كل ما تقدم يعبر عن قيمة العدل التي يأبى الإسلام إلا أن تحكم علاقة للمسلمين بغيرهم حتى في وقت الحرب ، فإن ما تقدم لا يمثل سوى أحد وجهين للعدل في التعامل مع غير المسلمين في وقت الحرب . الوجه الآخر يرتبط بالمقاتلين من أهل الحرب . أى أولئك الذين يشارون القتال بالفعل أو يقتلون عليه . فإذا كان من العدل عدم قتل من لامتسولية عليهم في اعتناق دين الكفار ولا رأى لهم في القتال وهم النساء والأطفال فمن العدل أيضاً عدم تعذيب من غفر به من مقاتلة الكفار أو التمثيل به أو حرقه بالنار . فلذا كان لابد من القتل فليكن القتل باحسان : أى بأدلة سريعة القتل وفي مقتل حتى لا يعضب للقتول قبل موته فيموت مواتاً لامرأة واحدة . وحتى لا يكون في ذلك لهدار لأدنيته وتجهل لآسائته ، وهو ما يحرص الإسلام على تأكيده ليس فقط بحق البشر بل وأيضاً بحق كل ذى روح . ويكفى أن نذكر هنا حديث شدد بن أوس رضى الله عنه الذى رواه مسلم وأبو دلود والترمذى والنسائى وابن ماجه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة . وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة . وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته " . وكنا حديث ابن عباس رضى الله عنهما - الذى رواه الطبرانى - قال " مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل واضع رجله على صفحة شاه وهو يعد شفرته وهى تلحظ اليه بصرها ، قال : أفلا قبل هنا ؟ لو : تريد أن تميتها موات ؟ " . وفى رواية الحاكم " تريد أن تميتها موات ؟ هلا أهددت شفرتك قبل أن تضجعها " (١) . ويفينا هذان الحديثان عن حديث " إن أعف الناس قتلة أهل الإيمان " الذى أورده الألبانى فى سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢) . وفيهما دليل على الطابع الحضارى والعلمى والإنسانى للدعوة الإسلامية بصفة عامة وارتباط الحرب الإسلامية بصفة خاصة بأحكام مستمدة من الأصول ولاسيلا لتجاوزها وتلور حول تأكيد هذين العنصرين اللذين وردا فى وصية عمر بن الخطاب لجنده الذين وجههم إلى أهل فارس : لا تمثيل عند القدرة ولا اسراف عند الظهور (٣) .

هذا النهى عن التمثيل والاسراف فى قتال الطرف الآخر بما يعنيه ذلك من رفض كل مظهر التخريب والافساد هو قاعدة ثابتة نصت عليها للمصادر الأصولية لكى تحكم كل حرب على

(١) ذكر الحديثين وغيرهما لثنى فى كتابه التزجى والتزجى وعرون عليهما " التزجى من لثة بالمون ومن كله لغو الأكل وماهله فى الامر بتحصين القلة والذبة " راجع : الألبانى : صحيح التزجى والتزجى للحفظ لثنى ، مرجع سابق ، ١ / ٤٥٦ - ٤٥٧ .

(٢) الألبانى : ضعيف الجمع لصغر وزيدته لفتح الكبير للسيوطى ، مرجع سابق ، ١ / ٣٠٥ ، ٣١٢ .

(٣) راجع : أحمد زكى صفوت : جبهة خطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢٧ ؛ محمد طاهر درويش : الخطابة فى صدر الإسلام ، مرجع سابق ، ١ / ٢٨٤ .

الذين يخوضونها للسلمون<sup>(١)</sup> . وسوف نحاول في الصفحات التالية اكتشاف حقيقة التصور الأصولي للربط بهذه القاعدة .

### النهى عن المظنة :

جاء في حديث سليمان بن بريدة - عن أبيه - أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يوصي أمراء سراياه فيقول : "اغزوا ولا تغلروا ولا تغلروا ولا تأكلوا مما تركوا" الخديث . وقد تقدم ذكره في أكثر من موضع<sup>(٢)</sup> . وقد ورد النهى عن التمثيل في أكثر من حديث ومن ذلك ما رواه مالك في اللوط أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أحد عماله أنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية يقول لهم : "اغزوا بأسم الله في سبيل الله تقاتلون من كفر به الله . لا تأكلوا ولا تغلروا ولا تأكلوا" وما أخرجه ابن ماجه في صحيحه عن صفوان بن عسال قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فقال : " . . . ولا تأكلوا" . . . وما رواه عبد الرزاق في المصنف عن ابن جريج قال : أخبرني حبيب الوليد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيشا قال : " . . . ولا تأكلوا" . . . وما رواه ابن اسحاق في السيرة وأبو داود في السنن عن سمرة بن جندب أنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي على الصلوة ويتهاون عن الثالثة<sup>(٣)</sup> . وقد ورد مثل ذلك في أكثر من حديث<sup>(٤)</sup> . وقد أخرج الشيخان عن أبي هريرة وأحمد عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إذا قاتل أحدكم فليحتب الوجه"<sup>(٥)</sup> .

(١) يتضح من هذه المقدمة وقبل التطرق لتفاصيل هذه المسألة أن الإسلام يرفض كل سلاح يؤدي استعماله إلى إحداث الألام مرحلة أو تشوهات فنية أو وراثية وذلك كالأسلحة الكيميائية أو البيولوجية ونسبها، وأنه يأتي للنسب من الطرف الآخر ألا الموت "السرير" أو الاستحياء "بشرطه" وليس حالة تافهة . ولكن هل يجوز اللجوء إلى هذه الأسلحة إذا كان الطرف الآخر يستعملها؟ وهل هناك ملق شرعي لاستخدام الأسلحة النووية والكيميائية وغيرها من أسلحة لمساواة لشامل في عصرنا هذا رغم ميزته . استخدام هذه الأسلحة من تخيل وتشويه وتعذيب وفساد كبير ؟

(٢) راجع : القزوي : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٣٧ : الألباني : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ١٢٢ ، ١٤٠ ، ١٤١ : المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٣) الباقى : المنذرى شرح اللوط ، مرجع سابق ، ٣ / ١٧١ : الألباني : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٠ : عبد الرزاق : المصنف . مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٠ : سيرة ابن هشام . مرجع سابق . ٣ / ٣٩ - ٤٠ : الخطيبى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٠ .

(٤) راجع على سبيل المثال : المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٩١ ، ٤٣٤ ، ٤٧٨ : ابن قيم : زاد المعاد (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥) ٣ / ١٠٠ : القزوي : علل الحديث (بيروت : دار المعرفة . ١٩٨٥) ١ / ٤٨٧ .

(٥) المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢٦ : المصطوفى : كشف الخفاء ومزيل الإلباس (بيروت : دار الكتب العلمية . ١٩٨٨) ١ / ٩٣ . وقيل المصطوفى عن هذا الحديث أنه يرتبط بقتال الخلاص ولا يناسب الحرب الحديثة المسلحة .

ومن للكوف أن يذكر بهذا الخصوص ما روى من أنه لما قتل حمزة رضي الله عنه في غزوة أحد ومثل به - فقبر بطنه عن كبده وجذع أنفه وإذناه - حزن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: لئن أظفرتني الله على قريش لأمتلن بثلايين رجلا منهم. ولما رأى المسلمون حزن الرسول صلى الله عليه وسلم وغيطه على من فعل بعمه ما فعل قالوا: والله لئن أظفرتنا الله بهم يوما لمتلن بهم مثلة لم يمتلها أحد من العرب بأحد قط. فأنزل الله تعالى في ذلك ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوْ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ الآيات إلى آخر سورة النحل . فعفا الرسول صلى الله عليه وسلم وصبر ونهى عن المثلة<sup>(١)</sup> .

وقد نهى عن المثلة أيضا أبو بكر الصديق كما جاء في كتابه إلى المهاجر - عامله على كعدة بمضرموت - "ياك والمثلة في الناس فانها مأثم ومنفرة"<sup>(٢)</sup> . وفي وصيته لأسامة بن زيد عندما سيروا إلى الشام (سنة ١١هـ): "لو صيكم بمشر فاحفظوها عني : لا تخونوا ولا تغفلوا ولا تغفلوا ولا تمثلوا ."<sup>(٣)</sup> . وقد أنكر علي المهاجر - عامله على كعدة - أنه قطع يد امرأة ونزع ثيبتها لأنها تغتبت بشتم الرسول صلى الله عليه وسلم وكذب إليه : "لولا ما قد سبقتني فيها لأمرت بك بقتلها"<sup>(٤)</sup> . كما أنكر بشدة ما فعله عمرو بن العاص وشرحيل بن حسنة حين بشا إليه برأس بنان بطريق الشام مع البريد وقال : لا يحمل إلى رأس ، إنما يكفى الكتاب والخير<sup>(٥)</sup> . وقد روى أنه

---

قلت : هو مناسب لما أيضا لأنه يقتضى النهي عن استعمال كل سلاح من شأنه أن يؤدي إلى تشويه الوجه الذي هو مجمع بحسن الإنسان ما أمكن ذلك إلا أن يكون ذلك شخصا أو معاملة بالمثل كما سيأتي .

(١) سيرة ابن هشام : مرجع سابق ، ٣ / ٣٩ - ٤٠ ؛ تاريخ الطبري (بيروت : مؤسسة الأعلمي ، ١٩٨٣) ٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ؛ ابن الأثير : الكمال في التاريخ (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧) ٢ / ٥٤ . قال ابن كثير في التفسير : "هذا مرسل وفيه رجل مبهم لم يسم ، وقد روى من وجه آخر متصل ولكن استاده فيه ضعف" . وقال الألباني " هذا الحديث ضعيف يختلف روايته" . راجع : تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٩٢ ؛ الألباني : سلسلة الإحاديث الضعيفة والموضوعة (الرياض : مكتبة المعارف ، ١٩٨٨) ٢ / ٢٦ - ٢٨ .

(٢) محمد حميد الله الخليلر آبادي : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ ؛ الطبري : تاريخ الاسم واللقب (بيروت : مؤسسة الأعلمي ، ١٩٨٣) ٢ / ٥٥٠ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ٢ / ٤٦٣ ؛ ابن الأثير : الكمال في التاريخ ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٠٠ ؛ محمد طاهر درويش : الخطبة في صلوات الإسلام ، مرجع سابق ، ١ / ٢٤٥ .

(٤) تاريخ الطبري : مرجع سابق ، ٢ / ٥٥٠ .

(٥) السيوطي : تاريخ الخلفاء (القاهرة : المكتبة الجديدة ، ١٩٦٩) ص ٩٩ ؛ ابن قدامة : المغني ، مرجع سابق ، ١٠ /

٤٦٠ ، ٥٦٥ .

فضل مثل ذلك مع عمرو بن العاص حينما بعث إليه برأس بطريق الشام<sup>(١)</sup>. وفي مصنف عبد الرزاق: "أتى أبو بكر برأس فقال: لا يؤتى بالجيف إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم"<sup>(٢)</sup> أما عمر بن الخطاب فكان يوصي أمراء الجيوش عند عقد الألوية بعدم التمثيل وقد تقدم قوله في ذلك: "لا تظفروا عند القدرة ولا تسرفوا عند الظهور"<sup>(٣)</sup>.

وهذه المسألة موضع اتفاق تام بين جمهور الصحابة والتابعين والعلماء والفقهاء لاختلاف بينهم في تحريم التعذيب والمثلة في معاملة الكفار. وكيف يمثل بالناس من نهوا عن التمثيل بالبهائم<sup>(٤)</sup>.

### التخريب والتحريق في بلاد العدو :

عن علي قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا بعث جيشا من المسلمين إلى المشركين قال: "... ولا تغربونا عينا ولا تغربن شجرا إلا شجرا يمنعكم قتالا أو يحجز بينكم وبين المشركين"<sup>(٥)</sup> وعن حبيب الوليد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيشا قال: "... ولا تحرقوا كيسة ولا تحرقوا نخلا"<sup>(٦)</sup>. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال "بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث فقال : ان وجدتم فلانا وفلاتا فاحرقوهما بالنار"<sup>(٧)</sup>. فلما أردنا الخروج قال : كنت أمرتكم أن تحرقوا فلانا وفلاتا وأن النار لا يعذب بها إلا الله ، فان وجدتموهما فقلوهما ". قال الحافظ في الفتح والعيني في العمدة : قوله "وان النار لا يعذب بها إلا الله "مرحوم بمعنى النهي . ووقع في رواية ابن لحيعة : "وانه لا ينفى ... " وفي رواية ابن اسحاق : "ثم رأيت أنه لا ينفى أن يعذب بالنار إلا الله ". وقال للمهلب : " ليس نهيه عن التحريق

(١) محمد طاهر درويش : الخطابة في صدر الإسلام ، مرجع سابق ، ٢٢١ / ١ - ٢٢٢ .

(٢) عبد الرزاق بن حنبل : للمصنف ، مرجع سابق ، ٣٠٦ / ٥ ، ٣٠٧ .

(٣) محمد طاهر درويش : الخصبة ، مرجع سابق ، ٢٨٤ / ١ ، على الططولي ونجاشي الططولي : أنباء عمر (بيروت :

الكتاب الإسلامي ، ١٩٨٣) ص ٢٤٠ ؛ المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٦٨٩ / ٥ .

(٤) راجع : ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق ، ٢٩٥ / ٧ ، ٢٩٦ ؛ سيد قطب : في خلال القرآن (بيروت : دار

الشروق ، ١٩٧٩) ١ / ١٨٨ ؛ عبد الرزاق : للمصنف ، مرجع سابق ، ٢١٣ / ٥ ؛ كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤

/ ٤٧٨ ؛ سفيان أبو حبيب : موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ١ / ١٥١ ، ٢٥٦ ، ٢٧٥ / ٢ ،

٨٩٦ ؛ محمد المنذرى : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٧٧ .

(٥) المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٨ .

(٦) عبد الرزاق : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٠ .

(٧) هما هبار بن الاسود ورجل آخر قل هو نفع بن عبد قيس وقل نفع بن عبد عمرو وقل خالد بن عبد قيس . وكان لرجلان قد نسا بهو زيب ابنة الرسول صلى الله عليه وسلم فأسقطت وأقتت ماني بطهما - رككت حلالا - ولذا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بقتلها وكان ذلك قبل اسلام هبار بعد الفتح .

بالتار على معنى التحريم وإنما هو على سبيل التواضع لله تعالى . قال ابن حجر : فظاهر النهي في الحديث التحريم وهو نسخ لأمره للتقدم سواء كان يوحى إليه أو باجتهاد منه وهو محمول على من قصد إلى ذلك في شخص بعينه . . . قال : وفي الحديث كراهية قتل مثل البيروغوث بالنار . وقد يوب البخاري على هذا الحديث : لا يعذب بهذا الله . قال ابن حجر : هكنا بت الحكم في هذه المسألة لوضوح دليلها عنده . وعمله إذا لم يتعين التحريق طريقا إلى الغلبة على الكفار حال الحرب <sup>(١)</sup> . وقد روى مثل هذا الحديث أبو داود في سننه ولكن بصيغة الأفراد : "إذا وجدتم فلانا فأحرقوه بالنار . . . . . " . قال الخطابي في الشرح : هذا إنما يكره إذا كان الكافر أسيرا قد ظفر به ، وقد أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تضرم النار على الكفار في الحرب <sup>(٢)</sup> ورواه بصيغة الأفراد أيضا عبد الرزاق في المصنف <sup>(٣)</sup> . وفي كل ما تقدم دليل على كراهية التعذيب بالنار وعلى أن أهل الحرب يقتلون ولا يحرقون . أما علة ذلك فهي أن القتل حرقا فيه تعذيب والاسلام - كما تقدم - يأبى التعذيب ويحث على أسرع الموتات لأن القصد ازهاق الروح لا تعذيب الجسد ولنا قال "وان النار لا يعذب بها الا الله" أي يوم القيامة لأن المقصود حينئذ التعذيب لا القتل .

ومن ناحية أخرى فإن الثابت في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع غل بني النضير وحرق ، وذلك حين أرادوا الغدر به - كما تقدم - فنادوا : أن يا محمد قد كنت تنهى عن الفساد في الأرض وتعيه على من يصنعه فما بال قطع النخل وتغريقها؟ فأنزل الله عز وجل في ذلك : "ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين" (الحشر/ ٥) ، أي أن ذلك كان بإذنه ورضاه . قال أهل التفسير والحديث : فيه جواز قطع شجر الكفار وأحراقه . وقد استلوا من وقائع غزوة بني النضير على أن للمسلمين أن يكبلوا عدوهم من المشركين بكل ما فيه تضعيف شوكتهم وتوهمين كيدهم وتسهيل الوصول إلى الظفر بهم من قطع ثمارهم وتغيير ميلهم والتضييق عليهم بالحصار <sup>(٤)</sup> .

(١) راجع : ابن حجر : فتح الباري . مرجع سابق ، ١٢ / ١١٦ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤

- ٢٢٦ ؛ المعنى : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٢٠ ، ٢٦٣ - ٢٦٤ ، فتوحى : عون الباري ، مرجع سابق .

٤ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ؛ ابن هشام : السيرة النبوية (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٨) ، ٢ / ٢١٧ - ٢١٨ .

(٢) الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٢ . وقوله إن الأكره مرتبط بحالة الأسر لا دليل عليه وقد أورد أبو داود الحديث في باب "كراهية تقييد العدو بالنار" .

(٣) راجع : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٤ - ٢١٥ ، ٢٢٠ .

(٤) راجع : المعنى : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٧٠ (باب حرق الدور والتخيل) ؛ فتوحى : عون الباري ،

مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٤ ؛ النووي : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٥٠ ؛ الآلاتي : صحيح سنن ابن ماجة ، مرجع

سابق ، ٢ / ١٠٤ ، ١٣٧ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ؛ قصور ابن كثير ، مرجع سابق ،

٤ / ٢٢٢ ؛ ابن حجر : فتح الباري . مرجع سابق ، ١٢ / ١٣٣ ، ١٥ / ٢٠٥ ؛ تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ /

كما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الطائف بالتحريق وأمر بقطع أعناقهم وأمر بهم - أو يحرق - قصر مالك بن عوف النصري - أمير الجيش في حصن الطائف <sup>(١)</sup> . وفي حديث جرير الذي أخرجه البخاري أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال له - أي جرير بن عبد الله البجلي : ألا تريخي من ذي الخصلة - وكان يتنا في خثعم - فأنطلق إليها في خمسين ومائة فارس فكسرها وحرقها . وقد يرب عليه البخاري "باب حرق الدور والتخيل" ورواه مع حديث حرق النبي صلى الله عليه وسلم غل بني النضير <sup>(٢)</sup> . وروى أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن سعد في الطبقات أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما أمر الناس بالتهجير لغزو الروم قبيل وفاته (سنة ١١هـ) دعا أسامة بن زيد وقال له : "أفر صلبا على أهل بني وحرق عليهم" <sup>(٣)</sup> . وأخيرا فقد عمل النبي صلى الله عليه وسلم لعين العرينين <sup>(٤)</sup> بالخليد الحمي وقطع أعناقهم وأرسلهم

٤٠ / ٢٢٢٢ : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٢٣ ، ١٥ / ٢٠٥ : تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ /

٢٢٤ : تاريخ ابن عسلون ( بيروت : مؤسسة جمال ، ٢٠٠٤ ) ٢ / ٢٨ : عبد الرزاق : لمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ١٩٨ -

١٩٩ (باب عز الشجر بأرض المدن) : أبو علي : في السيرة (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨) ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(١) : راجع : ابن عسلون : فتح الباري ، مرجع سابق ، ٢ / ٤٧ - ٤٨ : ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، مرجع سابق ، ٢ /

١٤٠ : السرخسي : شرح كتاب السير الكبير ، مرجع سابق ، ١ / ٥٤ - ٥٥ : سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ٩٣ -

- ٩٤ : (وللتحقيق أنه ترمى بها قتائف النار والحجارة وغيرها) .

(٢) : راجع : ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ : المعنى : عمدة القاري - مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٨ :

أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ .

(٣) : راجع : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٦ / ٢٨٧ : الخطابي : معالم السنن - مرجع سابق ، ٢٠ / ٢٦٨ ،

٢٨٢ : ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٦ : السرخسي : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ١ / ٥٤ ،

٤ / ١٤٦٨ : الشوكاني : نيل الأوطار ، مرجع سابق ، ٧ / ٢٥٠ . وفي استناد الحديث صالح بن أبي الأخضر . قال

لبخاري : هو زين . وقد تورد الألباني في حديثه في كتابه : ضعيف سنن ابن ماجه وقال : ضعيف . انظر ص ٢٢٩

(بيروت : المكتب الإسلامي / ١٩٨٨) . ولغني اسم موضع ناحية البلقاء - الأردن .

(٤) : هم ثمانية من قبيلة عينة - أو عكل - من الذين أظهروا الاسلام وجعلوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهم مرضى

فألقاهم النبي صلى الله عليه وسلم بأحد الرعاة يستقيهم من لبن الابل فلما صحوا وسعوا فخرأوا الراعي واستقوا الابل وكهروا

بعد اسلامهم . وقيل فهم فخرأوا الراعي وجعلوا الشوك في عينه . وقد بحث في النبي صلى الله عليه وسلم في آثارهم بخلاف من

للسلميين أنزأ بهم قطع أيادهم وأرجلهم وسمل أعينهم بالسلب ثم تركهم بلامه حتى ملأوا عطشا . راجع قصة العرينين في:

ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٢١ : ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ -

٢٣١ : المعنى : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ - ٢٦٧ : ابن سيد الناس : عيون الأثر (بيروت : دار الجليل ،

١٩٧٤) ٢ / ٨٨ : سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٣ / ٤٠ : الطبرسي : كتاب تنبيه على الأسباب التي أوجب

الاختلاف بين المسلمين (تهامة : دار الانصاف ، ١٩٧٨) ص ١٩٥ : الصلوني : روضه ليان (دمشق : مكتبة الفزان) =

وتركهم بالحرية<sup>(١)</sup> يستسقون فما يسقون حتى ماتوا . ففى كل ذلك دليل على جواز التحريق وقطع الأشجار وهدم البيوت والتعذيب بالعطش وفقاً للأعين بالنار . وقال البعض إنه لاحجة فى قصة العرنيين على جواز التحريق بالنار لأنها كانت قصاصاً أو منسوخة وهو قول ابن المنير وغيره . فقد حكى أهل التاريخ والسير أن العرنيين قطعوا يدي الرامى ورجليه وغرزوا الشوك فى عينيه ولذا قال الكرماني أنه صلى الله عليه وسلم فعل بهم مثل ما فعلوا بالرامى من سمل العين ونحوه . وقد ثبت ذلك فيما رواه مسلم عن أنس قال : إنما سمل النبي صلى الله عليه وسلم أعين العرنيين لأنهم سملوا أعين الرعاء . ولعل هذا يفسر لماذا بوب البخارى على حديث قصة العرنيين باب "إذا حرق للشرك للمسلم هل يحرق ؟" . وكذا فإن تركه صلى الله عليه وسلم لهم بالحرية يستسقون فلا يسقون حتى ماتوا عطشاً فلأنهم عطشوا أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة ويشهد لذلك ما روى فى حديث مرفوع أنه صلى الله عليه وسلم لما بقى وأهله تلك الليلة بلا لبن قال : "اللهم عطش من عطش أهل بيت نبيك" . وقع هذا فى شرح ابن بطال وقد خرجه النسوى . ويفيد ذلك أن ما حدث كان قصاصاً . ومن جهة أخرى فقد روى أن هذه القصة قد وقعت قبل نزول حد الحراية بقوله تعالى ﴿لما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً﴾ الآية (الثلاثة/٣٣) .

فلما نزلت هذه الآية لم يسمل النبي صلى الله عليه وسلم عينا . لى أن هنا كان قبل نزول هذه الآية فلما نزلت نسخت ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم فى العرنيين . قاله قتادة وحكاية الطبري عن بعض أهل العلم . وحكى أبو داود عن محمد بن سيرين قال : كان هذا قبل أن تنزل المخلود . وكذا قال الليث بن سعد : ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم بوفد عريضة نسخ . وقيل أن هذه الآية نزلت معاتبة للنبي صلى الله عليه وسلم فى شأن العرنيين فلما وعظ ونهى عن المثلة لم يعد . قاله الليث وأبو الزناد<sup>(٢)</sup> .

وبعض النظر عن قصة العرنيين ، وسواء وقعت على مقتضى قوله تعالى "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم" أو نسخت بقوله تعالى : "لما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله" . الآية ، أو وقعت ابتداء بما يجوز قتل الكفار وتعذيبهم بالنار ، فإن ما تقدم من أحاديث

١٩٧٧/١ : ٥٤٨ : تفسير القرطبي (اللمعة : دار الكتب ، د.ت) ٦ / ١٤٨ : الطبري : انصم الكبير (ط) ،

١٩٨٥ / ٢ / ٦ - ٧

( ١ ) سمل أعينهم لى قتلاً . والحرية : أرض عمارج للمدينة ذات حجارة سود .

( ٢ ) راجع : ابن حجر : فتح الباري مرجع سابق ، ١٢ / ١١٧ ، ١٢١ : سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٣ / ٤٠ ؛

المعنى : عملة قتازى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٧ : الفتوحى : عون الباري مرجع سابق ، ٤ : ٣٩٧ : تفسير القرطبي

( ط - دار الكتب ) مرجع سابق ، ٦ / ١٤٨ - ١٥٠ : تفسير ابن العربي : أحكام القرآن (بيروت : دار الفكر ، د.ت)

٢ / ٥٩٤ - ٥٩٥ .

وسابق يفيد بعضها الجواز ويفيد بعضها الآخر الكراهة، أدى إلى اختلاف السلف في هذه المسألة . ويدنو هذا الاختلاف في إخراج الصحابة لحكم هذه المسألة في ثلاثة أحاديث :

**الأول** - رواه عبد الرزاق في المصنف عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه قال "حرق خالد بن الوليد ناساً من أهل الردة فقال عمر لأبي بكر : أتدع هذا الذي يعذب بعذاب الله ؟ فقال أبو بكر : لأشيم - أي لأعتمد - سيفاً سله الله على الشركين" <sup>(١)</sup> . ويفهم من ذلك أن أبا بكر وخالد كانا جواز تحريق المرتدين بينما كان عمر يستكر ذلك ويذكر أبا بكر بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : "إن النار لا يعذب بها إلا الله" .

**الثاني** - رواه أيضاً عبد الرزاق وأخرجه البخاري عن عكرمة : أن علياً رضي الله عنه حرق قوماً فبلغ ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تعذبوا بعذاب الله ، ولقتلتهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : من بدل دينه فاقطوه" <sup>(٢)</sup> . ويفهم من هذا أن تجويز الصحابي معارض يمنع صحابي آخر . فقد أجاز التحريق علي بن أبي طالب وكرهه ابن عباس للأحاديث التي تنهى عن ذلك . وقد مال البخاري إلى رأي ابن عباس وهو ما يفهم من الترجمة ، فقد روى البخاري هذا الحديث في باب "لا يعذب بعذاب الله" أي أنه يوجب على كلام ابن عباس لا على فعل علي - رضي الله عنهما .

**والثالث** - أخرجه أبو داود عن ابن أبي عمير قال : غزونا مع عبد الرحمن بن خالد بن الوليد فأتى بأربعة أعلاج من العدو ، فأمر بهم فقتلوا صبراً بالنبل . فبلغ ذلك أبا أيوب الأنصاري رضي الله عنه فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن قتل الصبر . فوالذي نفسي بيده لو كانت دجاجة ماصبرتها " فبلغ ذلك عبد الرحمن بن خالد بن الوليد فأنشأ أربع رقاب" <sup>(٣)</sup> . وفيه تجويز عبد الرحمن للتعذيب وتحريم أبي أيوب له استناداً إلى نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن قتل الصبر .

(١) عبد الرزاق : المصنف : مرجع سابق ، ٥ / ٢١٢ .

(٢) هس المرجع السابق ، ٥ / ٢١٣ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٨ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ ؛ لعيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٤ ؛ الفتاوى : عون الباري ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(٣) راجع : سيد قطب : في ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ١ / ١٨٨ ؛ ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ٣٤ / ٣٠٦٥ (ولعلنا) : الرجل من الكفار . وقل الصبر : أي بصفحة السيف لا بشفرته وفيه نوع من التعذيب بالوقت لبطئه . وأنشأ عبد الرحمن أربع رقاب وهي كتلة قتل الخطأ . وقل إن قتل الصبر أي القتل في الوقت أي بعد ربط اليدين أو (الرجلين) .

وهكذا اختلف السلف في مسألة التحريق والتعذيب بالنار أو بغيرها . ففكره ذلك عمر وابن عباس وغيرهما مطلقا سواء كان ذلك بسبب كفر أو في كل مقاتلة أو كان قصاصا ، وأجازه علي وعلاء بن الوليد <sup>(١)</sup> وأبو بكر الصديق واسامة بن زيد وغيرهم .

فالتاب أن أبا بكر قد حرق البغاة بالنار بحضرة الصحابة ، وأنه كان يوصي كل أمير من الأمراء الذين يجهت لقتال أهل الردة " أن يحرقهم بالنار ويقتلهم كل قتلة " <sup>(٢)</sup> وقد تقدم منذ قليل أن عليا حرق قوما . وحرق خالد بن الوليد ناسا من أهل الردة <sup>(٣)</sup> . وحرق أسامة بن زيد في طوائف أهل أبنى بالنار وحرق منازلهم ونخلهم حتى صارت " أعاصير من الدخانين " <sup>(٤)</sup> . كل هذا على خلاف عمر وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وغيرهم ممن كرهوا تحريق أهل الحرب أو رميهم بالنار <sup>(٥)</sup> .

### آراء الفقهاء :

بناء على ما تقدم من اختلاف بين الصحابة وعلماء السلف فقد اختلفت آراء الفقهاء في مسألة حكم التحريق والإتلاف في بلاد العدو :

أ) فقال مالك : ما أرى بأسا بأحراق النخيل وإحراق العلم في أرض العدو . وقد قال الله تعالى ﴿ ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين ﴾ (الحشر/٥) . ولا بأس أن تعرق الدواب التي يتقون بها على قتال المسلمين في أرض العدو . فأما المواشي التي توكل فلا أرى أن تعرق ولا تحبس . وسئل مالك عن تحريق بيوت الروم وأشجارهم ؟ فقال : " لا أرى بذلك بأسا ، قد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم النخيل " . وفي المنونة الكبرى روى عن مالك أنه قال أيضا : يعرق البقر والغنم ويحرق المتاع والسلاح . وقد فسر الإمام الباجي هذا الاختلاف بالقول إن النهي عن قطع الشجر وتخريب العلم وعقر الشاة والبعر في وصية أبي بكر الصديق ليزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام <sup>(٦)</sup> محمول على

( ١ ) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٧ : ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ ؛

لقنوجي : عون الباري ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٥ : المعنى : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٤ .

( ٢ ) راجع : تاريخ الطبري ( ١٩٨٣ ) ، مرجع سابق ، ٢ / ٤٨٠ - ٤٨٢ : المعنى : كثر لعمال ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٥٩ ؛

محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ .

( ٣ ) راجع : المعنى : كثر لعمال ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٦٦ .

( ٤ ) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٧ .

( ٥ ) المعنى : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٤ .

( ٦ ) جاء في وصية أبي بكر في إشرافها في أكثر من موضع : " .. ولا تقطن شعرا مشرا ولا تخلا ولا تخربها ولا تخربن

علمها ولا تحرقن شاة ولا بقر ولا مأكلة " . وجاء مثل ذلك في وصية لأسامة بن زيد . راجع : المعنى : كثر لعمال ،

مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٢ ، ٥ / ٦٦٠ : عبد الرزاق : للصف ، مرجع سابق ، ٥ / ١٩٩ : السيوطي : تاريخ -

ما يرجي أن يظهر عليه للمسلمون أو يخرجوا به من أرض العدو ، أما ما كان بحيث لا يرجي مقام للمسلمين به - لبعده وتوغله في بلاد الكفر - فانه يخرب عامره ويقطع شجره للشمس وكذا يقتل أو يعقر من الأبل والغنم ما يعجز المسلمون عن اخراجها لأن في ذلك اعتصافا لهم وتوهينا واتقلا لما يتقون به على المسلمين . قال ابن حبيب : " قال مالك واصحابه : انما نهى الصديق عن اختراب بلاد الشام لأنه علم مصيرها للمسلمين وأما ما لا يرجي ظهورهم عليه فخرب ذلك مما ينبغي " قال ابن حبيب : " وهو الصحيح وقد حرق النبي صلى الله عليه وسلم غل بني النضير " . وقد خالف ابن وهب وحميل قول أبي بكر على عمومها فقال : " لا يجوز قتل شيء من الحيوان الا لما كله " وقال : " لا يجوز عقر الخيل والذئب والبغال والحمير اذا عجز عن اخراجها والانتفاع بها ولكن تغل " . وقد وقع مثل هذا الاختلاف في منهب مالك في مسألة تحريق للمشركين بالنار بسبب الكفر أو في حال القتال أو على سبيل القصص <sup>(١)</sup> .

ب) وقال الأوزاعي : " لابس أن يدخن عليهم في المظورة اذا لم يكن فيها الا للمقاتلة ويحرقوا ويقتلوا كل قتال ، ولو لقيناهم في البحر رمينا لهم بالنفط والقطران " . قال : " ويجوز تحريق الحصون والراكب على أهلها " <sup>(٢)</sup> . أما تحريق الشجر وتخريب العمر فقد كرهه الأوزاعي واحتج بنهى أبي بكر عن ذلك فقال : " نهى أبو بكر الصديق أن تقطع شجرة تثمر أو يخرب عامر ، وعمل بذلك أئمة للمسلمين بعده وكانت عليه علمائهم ، ولا أعلم مكان أحد يشك في أبي بكر واصحابه وأنهم كانوا أعلم بتأويل هذه الآية من أبي حنيفة " <sup>(٣)</sup> . وعن أبي اسحاق قال : سألت الأوزاعي فقال : أكره تخريب القرى والكنائس والشجر . قلت : أليكسر أرحامهم ويغور عيونهم فلا يطعنوا فيها ؟ فقال : لا . قلت : أتهدم قنائهم ليقطع عنهم الماء ؟ قال : لا ، إلا أن يكونوا يرملون أحصارهم . قلت : أفيحسون البقر والغنم في مائهم ليفسدا عليهم ما هم ؟ قال : إن كانوا يرملون أكل ما ذبحوا فلا بأس والا فاني لأعلم هذا أفسادا ، لا يعجبني

١- الخلفاء . مرجع سابق ، ص ٩٧ ؛ تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٤٦٣ / ٢ ؛ ابن الأثير : للكمال ، مرجع سابق ، ٢٠٠ / ٢ ؛ محمد طاهر درويش : الخطابة في صدر الاسلام ، مرجع سابق ، ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٤٩ .

(١) رابع : الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ - ١٠٣ ؛ مالك : للوننة الكبرى ( دار صادر ، مطبعة السعادة ، ١٣٣٣هـ ) ، ٣ / ٢ ، ٤٤٠ ؛ الباقى : للتقى شرح للوطا ، مرجع سابق ، ١٦٩ / ٣ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ؛ ابن رشد : بداية الجهد ونهاية التقصد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٨ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ ؛ الفيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٤ ، ٢٦٤ ؛ معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٤ .

(٢) الفيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٤ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ ؛ ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٧ ؛ القزويني : عون البارى ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٥ .

(٣) حتى قوله تعالى " ما ظلم من لية أو تركموها قاتلة " الآية . وقول في حجة أن قول أبي بكر مترل على حال توضع فتاح بلاد العدو وتفكر بها لأنها تصور بذلك فينا للمسلمين - كما سيأتى بعد قليل .

أن يكيدوا عليهم بما قد نهوا عنه . قلت : نجد العسل فنحمل منه لحاجتنا ونهريق بقيته ؟ قال : لا . هذا فساد . قلت : نجد الأوعية فيها الدقيق والطعام ولاتريد حملهم وزيد حمل الأوعية الى للنقسم ؟ قال : انشر الدقيق والطعام في ناحية وخذ الأوعية ان شئت ولا تفسد . وسئل الأوزاعي : اذا أصاب للمسلمون غنما أو دواب فلم يستطيعوا أن يخرجوها الى دار الاسلام ؟ فقال : نهى أبو بكر الصديق أن تعز بهيمة الا لما كلة وأخذ بذلك أئمة المسلمين وجماعتهم حتى أن كانت علماءهم ليكرهون ذبح الرجل الشاة أو البقرة لاهابها أو ليأكل طائفة منها ويترك سائرها <sup>(١)</sup> .

(ج) وأحاز الثوري رمى الحصون بالنار وتحريق المراكب على أهلها <sup>(٢)</sup> . وسئل عن اخراب العمران وقطع الشجر في بلاد العدو ؟ فقال : لولا ما جاء فيه من الأثر ما رأينا به بأسا <sup>(٣)</sup> .

(د) وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا بأس بتحريق حصون وسفن للمشركين وتفريقها ماداموا مجتمعين فيها . ولا بأس أن يقطعوا عنهم الماء وأن يجعلوا في مائهم الدم والسم حتى يفسلوه عليهم . ولا بأس بأن يجعل السم في السلاح وكذلك الأسمه يجعل على رؤوسها النيران ليطعن به للمشركين حتى يحترقوا فان كل هذا من مكاييد الحرب فلا بأس به <sup>(٤)</sup> . وقالوا : يجوز قطع التحيل وتخريب البيوت في دار الحرب ولو أصابوا دواب فحجزوا عن اخراجها حاز لهم أن ينجوها ثم يحرقوها بالنار فان عجزوا عن ذبح بعضها - كالثور - فلا بأس أن يقروه بالرمي . أما قول أبي بكر " لا تخرب عمرا ولا تحرق نخلا ولا تقطع شجرا مثمرا " فأنه علم باخبار النبي عليه السلام أن الشام فتحت وتصير للمسلمين فنهاهم عن التخريب وقطع الاشجار . وقد استدلوا على كل ذلك بقوله تعالى : " ما قطعتم من لينة " الآية ، والأحاديث التي تفيد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بالتحريق وما روى من أن حضرا الطيار رضى الله عنه لما أس من نفسه يوم مؤتة ترجل وعقر جواده وجعل يقاتل حتى قتل . وقالوا في تبرير ذلك أيضا : لأننا أمرنا

(١) الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ ، ١٠٨ : الشافعي : الأم (بيروت ، دار المعرفة ، ١٩٧٣) / ٧

٣٥٥ - ٣٥٦ : ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٨ : الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٤ ؛

للمرغسي : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ١ / ٤٣ .

(٢) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٧ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ ؛ العيني :

عبد القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٤ ؛ فتاوى : عون الباري ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٥ : الخطابي : معالم السنن ،

٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٣) الطبري : كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المغازين ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(٤) للمرغسي : شرح كتاب السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٤٦٧ ، ١٤٧٥ ، ١٥٥٤ : أبو يوسف : الخراج ،

مرجع سابق ، ص ٢١١ .

يقهر أهل الحرب وكسر شوكتهم . وجميع ما ذكرنا من تدبير الحروب بما يحصل به كسر شوكتهم ، فكان راجعا إلى الامتنال لأهل خلاف للمؤمن . ثم في هذا كله نيل من العدو وهو سبب اكتساب الثواب . قال الله تعالى ﴿ولا يقاتلون من عدو نيلا الا كتب لهم به عمل صالح﴾ (التوبة/ ١٢٠) . ولما جاز قتل النفوس وهو أعظم حرمة من هذه الأشياء لكسر شوكتهم فما دونه من تخريب النيان وقطع الأشجار لأن يجوز كولي<sup>(١)</sup> .

(هـ) وقال الشافعي : "أما كل مالا روح فيه للعدو فلا بأس أن يحرقه للمسلمون ويخربوه بكل وجه لأنه لا يكون معنبا إنما للعطب مايا لم بالعذاب من ذى الأرواح . وقد قطع النبي صلى الله عليه وسلم أموال بني النضير وحرقتا وقطع من أعناب الطائف وهي آخر غزوة غزاها لقي فيها حربا . ولعل أمر أبي بكر بأن يكفوا عن أن يقطعوا شجرا مشرا إنما هو لأنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبر أن بلاد الشام فتتح على المسلمين ، فلما كان ميحا له أن يقطع ويترك اختار الترك نظرا للمسلمين . وقد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم غنل بني النضير فلما أسرع في النخل قيل له : قد وعدكها الله ، فلو استقيتها لنفسك ، فكف القطع استبقاء لا أن يقطع عرم . فان قال قائل : قد ترك في بني النضير قيل : ثم قطع بالطائف وهي بعد هذا كله وأخر غزاة لقي فيها قتالا " قال : "فأقطع والترك موجودان في الكتاب والسنة وذلك ان الله تعالى يقول "يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين " فوصف وقوع التخريب كالرضا به . ويقول : مقطعون من لينة " الآية ، رضا بما صنع الرسول صلى الله عليه وسلم من قطع غنل بني النضير وإباحة للترك . وقد قطع الرسول صلى الله عليه وسلم غنل بني النضير وترك ، وقطع غنل غيرهم وترك ، ومن غزا من لم يقطع غنله"<sup>(٢)</sup> . وبناء عليه قال أصحاب الشافعي : اذا احتاج للمسلمون إلى التحريق باضرار النار ورمي النفط اليهم أو التفريق بارسال للماء أو الاتلاف بتخريب البيوت وقطع الشجر وغير ذلك من أجل أن يظفروا بهم جاز ذلك . وان لم يحتاجوا إلى ذلك نظفروا : فان غلب على ظنهم حصول مال الكفار للمسلمين كره الاتلاف ولا يحرم . وان لم يغلب على ظنهم حصول ذلك جاز اتلافه مغايطة لهم وتشجيعا عليهم . ويجوز قتل ما يقتلون عليه من اللوات لأن يقتل الفرس يوصل إلى قتل الفارس<sup>(٣)</sup> ولما روى أن حنظلة بن الربيع عقر

(١) لفرمسي : شرح لسان الكبير ، مرجع سابق ، ١/ ٤٣ - ٤٤ - ٥٢ - ٥٥ / ٤ - ١٤٦٧ - ١٤٦٨ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٨

- ١٤٨٠ الشافعي : الأهم ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٥٥ - ٣٥٦ : الطوى ، كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ ، الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٤ .

(٢) راجع : لشافعي : الأهم ، مرجع سابق ، ٤ / ١٤١ ، ٢٢٨ ، ٢٥٧ - ٢٥٨ ، ٢٨٧ ، ٧ / ٣٥٥ - ٣٥٦ : الشافعي : أحكام القرآن (بروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٠) ، ٢ / ٤٤ - ٤٥ : الطوى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ - ١٠٧ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٤ .

(٣) لاختلاف في جواز تدبير وتخريب مكره الحارب في الحرب المعاصرة كالدبابة والطائرة وغيرها وثما أثر الخلاف بين الفقهاء في جواز قتل الحيوان فتنى تدبيره الحارب لأن الحيوان قد يطلب بالقتل بعكس مالا روح فيه .

بأبي سفيان فرسه فسقط عنه فجلس على صدره حتى جاء ابن شعوب واستنقذ أبا سفيان وقتل حنظلة ولم يكره النبي صلى الله عليه وسلم فعل حنظلة<sup>(١)</sup> . وقال النووي : قتل رؤوس الكفار إلى بلاد الاسلام فيه وجهان ، أحدهما لا يكره للارعاب ، والثاني وهو الصحيح : يكره . وقال صاحب "الحاوي" : لا يكره ان كان فيه نكابة بل يستحب<sup>(٢)</sup> .

(و) وقال أبو ثور : "لا يقتل مواشيهم ولا يحرق ثملهم ولا زرعهم ولا يعقر دوابهم ولا يفسد من أموالهم شيء إلا أن يكون في ذلك إذا فعله ادعى خروجهم . ولا يقتل شيئاً من الحيوان ، ويأخذ من ذلك ما أطاق ، وما لم يطق تركه ، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى أن يقتل شيء من الدواب صبراً"<sup>(٣)</sup> .

(ز) وقال الامام أحمد : يكره قتل رؤوس للمشركين ولثلاثة يقتلهم . ولا يجوز أن يحرق بالنار منهم حياً ولا ميتاً لقوله صلى الله عليه وسلم "لا تمضوا عباد الله بعذاب الله" . فإذا حارب العدو لم يحرقوا بالنار ولم يغرقوا في الماء إذا قدر عليهم بغير ذلك . فان تمزق قتلهم بدون ذلك حاز تغريقهم ورميهم بالنار . وان فعلوا بنا مثل ذلك فعلنا بهم . ولا يصحني أن يلقي في نهرهم سم لعله يشرب منه مسلم . ولا يغرقوا النحل . ولا يعقروا شاة ولا دابة إلا لأكل لا بد لهم منه . ولا يقطع شجرهم ولا يحرق زرعهم إلا أن يكونوا يفعلون ذلك في بلادنا فيفعل ذلك بهم ليتهموا" . وقال أبو يعلى : "يجوز عقر خيلهم من تحتهم إذا قاتلوا عليها وقد عقر حنظلة فرس أبي سفيان يوم أحد . ويجوز أن يغور عليهم لئلا يقطعها عنهم . ويجوز أن يهدم عليهم منازلهم ويضع عليهم اليات والتحريق وإن رأى في قطع ثملهم وشجرهم صلاحاً يضعفهم به ليظفر بهم أو يدخلوا في السلم فعل وإن لم ير ذلك صلاحاً لم يفعله" . وقال صاحب للمضى : "ظاهر كلام أحمد جواز التحريق والتفريق مع الحاجة وعلمها . ويقوى عندي أن ماعز للمسلمون عن سياحته وأخذته ان كان مما يستعين به الكفار في القتال كالخيل حاز عقره وأتلافه وإن كان مما يصلح للأكل فللمسلمين ذبحه والأكل منه مع الحاجة وعلمها . وماعز هذين القسمين لا يجوز أتلافه لانه مجرد إفساد وأتلاف وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذبح الحيوان لغير مأكلة . أما الشجر والزرع فينقسم إلى ثلاثة أقسام : أحدها - ما تدعو الحاجة إلى أتلافه - كالذي يقرب من حصونهم ويمنع من قطعهم أو يحتاج إلى قطعه لتوسعة طريق أو يكونون يفعلون ذلك بنا - فهذا يجوز بغير خلاف نعلمه .

(١) رابع : النووي : روضة الطالعين وعمدة الفتاوى (بهروت ودمشق : للكتب الاسلامي ، ١٩٨٥) ١٠ / ٢٤٤ ، ٢٥٨ : الشيرازي : للهندي في فقه الامام الشافعي وبهاشم الفظم للسعدي ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، للنووي : الاحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٥٥ : ابن رشد : بناية الجهاد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٨ : الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢) النووي : روضة الطالعين ، مرجع سابق ، (ط ١٩٨٥) ١٠ / ٢٥٠ .

(٣) الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

الثاني - ما يضر المسلمون بقطعه لكونهم يتفعون ببقائه - لعلوهم أو يستظلون به أو يأكلون من ثمرة أو تكون العادة لم تجر بذلك ميتا وبين عدونا فافذا فعليه بهم فعلوه بنا . فهذا يحرم لما فيه من الأضرار بالمسلمين .

الثالث - ما دعا هذين القسمين مما لا ضرر فيه بالمسلمين ولا تقع سوى غيظ الكفار والأضرار بهم ففيه روايتان : أحدهما لا يجوز والثانية يجوز <sup>(١)</sup> .

(ح) وقال ابن حزم : "جائز تحريق أشجار المشركين وأطمعتهم وزرعهم ودورهم وهدمها لقوله تعالى "ما قطعتم من لينة . . الآية وقوله تعالى : "ولا تطون موطئا يغيظ الكفار ولا يتالون من عدو نيلا الا كتب لهم به عمل صالح" . وقد أحرق رسول الله صلى الله عليه وسلم نخيل بني النضير وقد علم أنها تصير للمسلمين في يومه أو غده" أما ما ورد عن أبي بكر فقال ابن حزم : "لا حاجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد ينهى أبو بكر عن ذلك اختيارا لأن ترك ذلك أيضا مباح كما في الآية للذكورة . ولم يقطع الرسول صلى الله عليه وسلم أيضا نخيل خيبر ، فكل ذلك حسن" قال : ولا يحل عقر شيء من حيوانهم البتة - لا ابل ولا بقرة ولا غنم ولا إبل ولا دجاج ولا حمم ولا نوز ولا غير ذلك الا للأكل فقط ، حاشا الخنازير جملة فتعقر وحاشا الخيل في حال المقاتلة فقط ، وسواء أخذها للمسلمون أو لم يأخذوها ، أكرهها العدو ولم يقرر للمسلمون على منعها أو لم يتركوها ، ويحلى كل ذلك ولابد أن لم يقرر على منعه ولا على سرقه . . وكذلك من وقعت دابته في دار الحرب فلا يحل له عقرها لكن يدعها كما هي . ولا يعقر شيء من غنلهم ولا يفرق ولا يفرق خلاياه <sup>(٢)</sup> .

(ط) وعند الشيعة يجوز عارية العدو بهدم الحصون والبيوت وقطع الأشجار والتخلف بالنار وإرسال الماء لينصرفوا به أو منعه عليهم ليموتوا عطشا وكل ما يوجب به الفتح . ويحرم القاء السم ، وقيل يكره . ويكره رمي النار وقطع الأشجار الا مع الضرورة . ويكره أن يعرق المسلم دابته ان وقعت به الا لضرورة والذبح أفضل . أما دابة الكافر فلا كراهة في تعريقها حال الحرب اضعافا لهم ومقدمة لقتل راعيها ، ولو تمكن أيضا من ذبحها كان أولى <sup>(٣)</sup> .

وخلص مما تقدم من أقوال الفقهاء في مسألة التحريق والتخريب في دار الحرب الى مقالته ابن حجر في الفتح والنووي في شرح مسلم وغيرهما قالوا : ذهب الجمهور الى جواز التحريق والتخريب في بلاد العدو . وهو من ذهب نافع مولى ابن عمر ومالك والثوري وأبي حنيفة

(١) رابع : ابن قدامة : للنفى ، مع الشرح الكبير لابن قدامة المقدسي ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٦ - ٥٤ ، ٤٥٩ ، ٥٠٢ .

- ٥١٠ ، ٥١٥ ، خمس الدين المقدسي : كتاب فروع ، مرجع سابق ، ٦ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، ٢١٨ ، ٤١٤ ، يطى : الاحكام السلطانية (بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت) ص ٤٣ ، ٤٩ ، ٥٠ - المخطوط : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٤

(٢) ابن حزم : المحلى (القاهرة : مكتبة دار التراث ، د.ت) ٧ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٣) محمد بن النجاشي : جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٦٥ - ٦٧ ، ٨٢ - ٨٥ .

والشافعي وأحمد وإسحاق والجمهور، وكرهه الأوزاعي وأبو ثور والليث بن سعد، واحتجوا برؤية أبي بكر لجيوشه أن لا يظفروا شيئا من ذلك . وأجاب الطبري بأن النهي محمول على القصد لذلك بخلاف ماذا أصابوا ذلك في خلال القتال كما وقع في نصب للتحقيق على الطائف، وهو نحو ما أجاب به في النهي عن قتل النساء والصبيان . وبهذا قال أكثر أهل العلم . ونحو ذلك القتل بالشرع<sup>(١)</sup> . ولكن هل يجوز ذلك إذا كان في دار الحرب أسارى من المسلمين لو كان فيها من نساء وأطفال للمسلمين ؟ اختلطوا في ذلك - وهذه المسألة تفرض نفسها في الحروب الحديثة بالنظر إلى اندماج المسلمين مع غيرهم في ظل الدول القومية المعاصرة من جهة واستخدام أسلحة الدمار الشامل التي تقتك بالجميع ويصعب معها التحرز من قتل المسلمين من جهة أخرى :

(أ) فقال مالك : لا يرمى الحصن ولا تحرق سفينة الكفار إذا كان فيها أسارى للمسلمين . قال : يقول الله لأهل مكة : "لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما" أي إنما صرف النبي صلى الله عليه وسلم عن أهل مكة لما كان فيهم من المسلمين ولو تزيل الكفار عن المسلمين لعذب الكفار<sup>(٢)</sup> .

(ب) وقال الأوزاعي : إذا تفرس الكفار بأطفال للمسلمين كفوا عن رميهم فإن برز أحد منهم رموه . واستدل بقوله تعالى في للمشركين عكة ﴿ ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطوهم فصيصكم منهم مرة بغير علم ليلخل الله في رحمته من يشاء . ولو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما ﴾ (الفتح/٢٥) . قال : فكيف يرمى للمسلمون من لا يرونه من للمشركين وهم يعلمون إذا رموهم أنهم يصيرون بها أطفال للمسلمين . ومثل عن القوم من المسلمين يلقون السفينة من سفن العدو وفيها سبي من المسلمين أنكروا لهم أن يحرقوها ؟ قال : يكف عن تحريقها بالنار ما كان فيها من أسارى للمسلمين<sup>(٣)</sup> .

(١) راجع : ابن حجر : فتح الباري، مرجع سابق، ١٢ / ١٢٣ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير، مرجع سابق، ص ٢٢٢ ؛ القنوجي : عون الباري، مرجع سابق، ٥ / ٢٣٤ ؛ العبد القلبي، مرجع سابق، ١٤ / ٢٧٠ ؛ النورى : شرح مسلم، مرجع سابق، ١٢ / ٥٠ ؛ لوطي : فقه السيرة، مرجع سابق، ص ٢٠٥ ؛ سعدى أبو حبيب : موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ١ / ٢٨١-٢٨٣، ٣٥٦ ؛ البهوتي : شرح منتهى الإراتات (قهقرة) للكبيرة السلفية بدوت، ٢ / ٩٦ ؛ ابن القطر : منتهى الإراتات (قهقرة: مكتبة دار العربية، د. د. ت) ١ / ٣٠٥ .

(٢) مالك : اللؤلؤ الكرى، مرجع سابق، ٢ / ٣ / ٢٤ ؛ الطبري : كتاب الجهاد، مرجع سابق، ص ٤ ؛ العبد القلبي : حكمة القاري، مرجع سابق، ١٤ / ٢٦٢ .

(٣) مالك : اللؤلؤ الكرى، مرجع سابق، ٢ / ٣ / ٢٥ ؛ الشافعي : الأم، مرجع سابق، ٧ / ٣٤٩ ؛ الطبري : كتاب الجهاد، مرجع سابق، ص ٤ - ٥ ؛ العبد القلبي، مرجع سابق، ١٤ / ٢٦٢ ؛ ابن رشد : بداية المجتهد، مرجع سابق، ١ / ٣٢٩ .

(ج) وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد : لا بأس بتحريق حصونهم وسفنتهم وتفريقها ما علموا تمتعين فيها ، سواء كان فيها قوم من المسلمين أسراء أو مستأمنين أو لم يكونوا . وكذلك اذا تترسوا بأطفال المسلمين فلا بأس أن يرميهم المسلمون يتمكون من الظفر بهم بوجه آخر فاذا لم يتوصل إلى الظهور عليهم الا بذلك ينهى لهم أن يقتصدوا بقطعهم للشركين من المقاتلين دون غيرهم من النساء والأطفال وكان عليهم أن يحترزوا عن إصابة المسلمين . فان أصابوا رغم ذلك أحدا من المسلمين في حصون أو سفن الكفار فليس عليهم في ذلك دية ولا كفارة . وقالوا في تبرؤ ذلك . لو وجب الكف عنهم بسبب المسلمين الذين فيهم لم يتوصل إلى الظهور عليهم وموسع المسلمون أن يغيروا على أهل الحرب لأنه لا يخلو أن يكون فيهم بعض المسلمين والولدان والنساء وأنه لو علم أهل دار الحرب أن المسلمين يكفون عنهم ان كان فيهم من المسلمين لجعل كل أهل حصن منهم أو أهل سفينة معهم أسرا من أسرى المسلمين حتى يتضرر على المسلمين أن يقاتلوهم وهذا لا يجوز<sup>(١)</sup> .

(د) أما اللؤلؤي<sup>(٢)</sup> فقال : " لا ينبغي للمسلمين اذا علموا أن في المدينة أو في الحصن مسلمين أن يخرقوا عليهم مدينتهم ولا يخرقوها ولا ينصروا عليها للثغاتي . قال : وعلى من أصاب أسيرا أو تاجرا مسلما في المدينة بسبب ذلك الكفارة والدية<sup>(٣)</sup> .

(هـ) وقال الثوري : لا بأس برمي حصون للشركين وان كان فيها اسارى من المسلمين وأطفالهم أو أطفال للشركين ونسائهم . قال : فان أصابوا واحدا من المسلمين ففيه الكفارة ولادية<sup>(٤)</sup> .

(و) وقال الشافعي : اذا كان في حصن للشركين نساء وأطفال واسراء مسلمون فلا بأس أن ينصب للتحقيق - أو النفط والنار والماء - على الحصن دون البيوت التي فيها المساكن . ولا أحب أن ترمى التي فيها المساكن الا أن يلتحم للمسلمون قريبا من الحصن فلا بأس أن ترمى بيوته وجدراته . فاذا كان في الحصن مقاتلة محصنون رميت البيوت والحصن . قال : واذا تترسوا بالصبيان للمسلمين أو غير المسلمين والمسلمون ملتحمون فلا بأس أن يعمدوا للمقاتلة دون المسلمين والصبيان وان كانوا غير ملتحمين أحبت لهم الكف عنهم حتى يمكنهم أن يقاتلوهم غير

(١) رابع : فرج عيسى : شرح لسان الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٤٤٦ - ١٤٤٧ ، ١٤٧٢ - ١٤٧٤ ، ١٤٧٤ - ١٥٥٤ ؛

كمال الدين بن المصنف : فتح لقدير (قاهرة : مصطفى ليلى الحلبي ، ١٩٧٠) ، ٥ / ٤٤٧ ؛ البدائي ، عبد الفتاح الغنيمي :

اللب في شرح الكتاب (بغروت : دار الحديث ، ١٩٧٩) ، ٤ / ١١٧ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٦ - ٧

؛ الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٤٩ ؛ الهنري : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٢ .

(٢) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي الكشي أبو علي (٢٠٤ هـ) . وهو من اصحاب الامام أبي حنيفة النعمان .

(٣) الطبري : كتاب الجهاد وكتاب البغية وأحكام المقاتلين ، مرجع سابق ، ص ٨ - ٧ .

(٤) قس المرجع السابق ، ص ٥ الهنري : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٢ .

متزين. وهكذا ان ابرزوهم قتلوا : ان قاتلتمونا قتلناهم <sup>(١)</sup> . وقال النوى : لو كان فى البلدة  
لو القلعة مسلم أو أسير أو تاجر أو مستأمن أو طائفة من هؤلاء فهل يجوز قصد أهلها بالنار  
وللمنتحيق ومافى محلها ؟ وأجاب : فيه طرق :

(١) للذهب : أنه ان لم يكن ضرورة كره ولا يجرى على الأظهر لئلا يعطلوا الجهاد بحبس للمسلم  
فيهم . وان كانت ضرورة كخوف ضررهم أو لم يحصل فتح القلعة إلا به ، جاز قطعاً .

(٢) الطريق الثانى : لاعتبار بالضرورة بل ان كان مايرمى به يهلك للمسلم لم يميز والا فقولان .

(٣) والثالث : ان كان عدد للمسلمين الذين فيهم مثل المشركين لم يميز وميهم وان كان أقل  
جاز لأن الغالب أنه لا يصيب للمسلمين .

قال : وللذهب : الجواز وان علم أنه يصيب مسلماً لأن حرمة من معنا أعظم حرمة ممن فى  
أيديهم فان هلك منهم هالك فقد رزق الشهادة . ولو رمى بشيء منها الى القلعة او البلدة فقتل  
مسلماً : فان لم يعلم أن فيها مسلماً لم يجب إلا الكفارة . وان علم وجبت الدية والكفارة <sup>(٢)</sup> .  
وقال صاحب "الذهب" : وان تفرسوا بأهل النمة أو بمن يتنا وينهم أمان كان الحكم فيه  
كالحكم فيه اذا تفرسوا بالمسلمين لأنه يحرم قتلهم كما يحرم قتل المسلمين <sup>(٣)</sup> .

ن أما أبو ثور فقال : اذا كان فى حصن من حصون للمشركين اسارى من المسلمين لم يحل  
لأهل الاسلام أن يحرقوه ولا يرموهم بمنجانيق ولا يقطعوا عنهم الماء ولا يدخلوا عليهم ضرراً ينال  
للمسلمين الذين معهم ويحاربونهم بما أمكن مما لا يدخل ضرره على المسلمين . وكذلك ان كان  
فى حصن اسارى من المسلمين لم يكن لأهل الاسلام أن يمنعهم للميرة <sup>(٤)</sup> . واذا تفرسوا للمشركين  
بأطفال المسلمين لم يرموهم بنبل ولا منتحيق ولا نشاب الا أن يمكنهم وميهم بما لا يصيب أحداً من  
أطفال المسلمين بشيء <sup>(٥)</sup> .

ج وقال الامام أحمد فى القوم محاصرون فيقون بأولاد المسلمين ينصونهم أمامهم : أحب  
لى أن لا يعرض لهم ، الا أن يخافوا أن يخرجوا عليهم ، ويكون تركهم ضرراً للمسلمين ،

---

(١) الشافعى : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٤٤ ، ٢٨٧ ، ٧ / ٣٥٠ ؛ الطوى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص  
٥ - ٦ .

(٢) النوى : روضة الطالبين وعمدة المفتين ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٤٥ - ٢٤٦ . ونظر كذلك : للنوى : الاحكام  
السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤٤

(٣) الشيرازى : للذهب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٤ .

(٤) الميرة : الطعام يجمع للسفر وغوه .

(٥) الطوى : كتاب الجهاد وكتب الميرة وأحكام المغارين ، مرجع سابق ، ص ٨ .



المبحث الثالث

الإجارة والأمان



## المبحث الثالث

### الإجارة والأمان

هذا تعبير آخر عن عليية وحضارية واتساقية الدعوة الإسلامية ، وتأكيد جديد على ارتباط الحرب الإسلامية بوظيفة نشر الدعوة وعدم اقتصرها على مهمة رد العدوان . والإجارة : النعمة . واستجاره : سأله أن يجره أى يمنعه ويعينه . والأمان : الأمن ، وهو ضد الخوف . واستأمن : أى طلب الأمان <sup>(١)</sup> . وسوف نتناول عملية الإجارة والتأمين فى عدة نقاط توضح عناصر هذه العملية ومخالفاتها وعلاقتها بالاطار العام للتحليل وبصفة خاصة بموضوع غاية الحرب فى التصور الأصولى من جهة وبموضوع مخصص الدعوة الإسلامية من جهة أخرى .

#### أولاً : مشروعية الإجارة والأمان :

الأصل فى ذلك قوله تعالى : ﴿ فسيحوا فى الأرض أربعة أشهر وأعلموا أنكم غير معجزي الله وإن الله عذرى الكافرين ﴾ (التوبة/٢) . فقد أذن للمشرىكين مدة أربعة أشهر يتجربون فيها أكرهم وموقفهم من الدعوة ويصرفون فيها على حقيقة الإسلام وما يقاتلون عليه . ولو كان القتال لرد العدوان مامنتهم أماناً يرضون فى منته على المسلمين . ولو كان القتال لمجرد القتل مامنتهم فرصة التبر والذخول فى الإسلام والنعمة من القتل . فبين من ذلك أن القتال هو لنشر الدعوة ، وأن الأمان قد شرع برفقة بالنس لاذ أنه بمثابة الباب الذى يدخل منه كل من هداه الله لى الإسلام من أهل الحرب ولو كان ذلك فى ميدان القتال ، الأمر الذى يؤكد الطابع العالى والإنسانى للدعوة الإسلامية ووظيفتها الحضارية . وبالفعل فقد دخل أغلب مشركى الجزيرة فى الإسلام قبل مرور فترة الأمان للمتوحة لهم كما تقدم ذلك فى المبحث السابق <sup>(٢)</sup> . ولما كان الأصل فى الحرب فى الإسلام أنه يجب أن تسبقها دعوة وأن هذه الدعوة يجب أن تجدد كلما أمكن ذلك وكلما رعى أن يستجاب لها فقد أمر الشارع بمنح الإجارة والأمان لكل من يطلب الاستماع لى الدعوة من جديد بل ومنحه حرية الاعتناق أو عدم الاعتناق بها وإعادته لى مأمته اذا أصر على البقاء على الكفر فقال تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركىن استجار فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون ﴾ (التوبة/٦) . قال الزجاج : للمعنى إن طلب منك أحد من أهل الحرب أن يجيره من القتل لى أن يسمع كلام الله فأجره حتى يسمع كلام الله فأجره أى آمنه وعرفه مليب عليه أن يعرفه من أمر الله تعالى الذى يبين به الإسلام ، ثم أبلغه مأمنه لئلا يصاب بسوء قبل انتهائه لى مأمنه <sup>(٣)</sup> . ويفهم من هذه الآية أمور :

(١) ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ١٤٠ / ٢ - ١٤١ / ٩ ، ٧٢٢ - ٧٢٣ .

(٢) رابع فيما تقدم . وانظر : ابن قهم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ١٦٠ / ٣ .

(٣) ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ٧٢٣ / ٩ .

(أولها) أن اجارة للمستجير فرض على المسلمين في حق أهل الحرب . يدل عليه قوله تعالى: "فأجره" بصيغة الأمر . (والثاني) أن قوله "أحد" يفيد شمول الأمان لكل أحد من المحاربين . (والثالث) أن قوله "من للمشركين" يشي بأن القتال إنما هو على الدين . (والرابع) أن الفرض من إعطاء الاجارة هو منع للمشرك فرصة الاستماع الى الدعوة التي هي سبب قتاله . (والخامس) أن تبيان حقيقة الاسلام والدعوة اليه يجب أن يكونا بالحكمة وللوعظة الحسنة وفي غياب أي مظهر للضغط أو الاكراه . (والسادس) أنه يجب اسباغ الأمن وللمتعة على المستجير في حالة عدم استجابته للدعوة . وتجب حراسته وحمايته ورده الى مأمنه ثم قتاله بعد ذلك على الدين .

الأمان بهذا المعنى لا يعبر أن يكون اجارة مؤقتة من القتل لحين استماع المحارب الى الدعوة في اطار يظلب عليه المحول والافتناع وعدم الاكراه . وبميت يزول هذا الأمان بعد تعريف للمستجير بما يجب أن يعرفه من أمر الاسلام ومبادئه الى مأمنه وعلى أن تقع على المسلمين مهمة ابلاغه بمأمنه بما يفرضه ذلك من حماية وحراسة ومنعة .

هذا النوع من أنواع الأمان الذي يمنح للمحارب في ميدان القتال رجاء اسلامه واتقاء لقتله جسسته صوابق الرسول صلى الله عليه وسلم التي تمثل نموذج للممارسة للتألي للعبر عن الإدراك النابع من المثالية القرآنية . فقد منح الرسول صلى الله عليه وسلم أماناً لأبي سفيان ولكل من دخل بيته وذلك حين استأمن له العباس قبيل دخول الرسول صلى الله عليه وسلم مكة عام الفتح (٦١٠هـ) وقد أسلم أبو سفيان في اليوم التالي لليوم الذي أئمنه فيه الرسول صلى الله عليه وسلم فكان الأمان سبباً لاسلام أبي سفيان <sup>(١)</sup> . ولما كان يوم فتح مكة منح الرسول صلى الله عليه وسلم أماناً لكل من لم يقاتل من أهل مكة إلا امرأتين وبعض نفر من للمشركين أمر الرسول صلى الله عليه وسلم يقتلهم وإن تعلقوا بأستار الكعبة . وقد كان هذا الأمان سبباً لاسلام أهل مكة واتخاذهم من القتل الذي كان سيحل بهم . بل وقد كان الأمان سبباً لاسلام بعض أولئك النفر الذين أهدر الرسول دمه مثل عكرمة بن أبي جهل الذي استأمنت له امرأته أم حكيم بنت الحارث فأئمنه الرسول فعاد الى مكة بعد أن كان قد فر الى اليمن وأسلم وحسن اسلامه . وعبد الله بن سعد بن أبي سرح الذي استأمن له أخوه من الرضاعة عثمان بن عفان فأئمنه الرسول صلى الله عليه وسلم فأسلم وحسن اسلامه . وصفوان بن أمية الذي استأمن له عمير بن وهب فأئمنه الرسول صلى الله عليه وسلم أربعة أشهر فأسلم وحسن اسلامه . واستكرم الرسول صلى الله عليه وسلم لولادة لبني عبد المطلب اسمها سارة ولاحدى قيسين لابن حنظل فأئمنهما فأسلمتا . واستجار رجلاً من بني عذرة بأمر هاتئ فأئمنهما وأمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) راجع: سورة بين هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٦ - ٣٣ ؛ عبد الرزاق بن همام ، المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٣٧٦

ابن عبد البر ، القدر ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ - ٢٥٦ ؛ ابن القيم المشيبي ، حقائق الآثار ، مرجع سابق ، ٢ / ٦٦٥ -

٦٦٦ ؛ ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٦ / ١١٣ - ١١٦ ؛ ابن الاثير ، الفكل في التاريخ ، مرجع سابق ، ٢ /

١٢٠ / ١٢١ ؛ ابن قيم ، زبد القاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٤٠٦ - ٤٠٣ .

أمانها<sup>(١)</sup> . وهكذا فتح الأمان الطريق لاسلام من سبق لهم رفض الدعوة ومناصبتها العداء ،  
وليزك من جديد على أن الغاية من الحرب في الاسلام هي تحقيق الهداية ، وأن اندلاع المعارك  
لا يخلق الباب أمام كل من يريد من أجل الحرب أن يستمتع من جديد الى دعوة الاسلام وأن يمنع  
فرصة أخرى للتندر والاختيار .

وقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم على صيانة دم اللسان وعدم الاعتداء على حياة  
المستجير وانزاله منزلة للعهد فقال : "من أمن رجلا على دمه قتلته فانه يحمل لواء غدر يوم  
القيامة" وفي رواية أخرى : "من أمن رجلا على دمه قتلته فأنا يرىء من القاتل وإن كان للمقتول  
كافرا"<sup>(٢)</sup> . ولما قتل عمرو بن أمية رجلين ظن أنهما من بني عامر - حرم عامر بن الطفيل الذي  
قتل حرام بن ملحان وقاد رجال القبائل الذين قتلوا الدعوة للمسلمين في بئر معونة (٤هـ) -  
وطعها الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه كان قد أجارهما ولم يكن عمرو بن أمية يعلم بذلك  
لأنه كان مع دعوة بئر معونة<sup>(٣)</sup> .

وبعد فتح مكة هرب حويطب بن عبد العزى فرآه أبو ذر في حائط فأخبر النبي صلى الله  
عليه وسلم بمكانه فقال : لويس قد أمنا الناس الا من قد أمرنا بقتله؟ فأنكر أبو ذر حويطب بذلك  
فجاء الى النبي فأسلم<sup>(٤)</sup> .

ولما كان القتال وسيلة لنشر دعوة الاسلام وليس غاية في ذاته ، ولما كان تحقيق هذه الغاية  
بنون قتال أولى من تحقيقها عن طريق القتال ، فقد مد الرسول صلى الله عليه وسلم دائرة الأمان  
لتشمل أيضا سفراء ووفود ومعوثى الطرف الآخر الذين يوفدون للتشاور والمحوار ومحاولة انتهاء  
حالة الحرب عن طريق الاتصالات السلمية دل على ذلك ما رواه الامام أحمد عن ابن مسعود قال :

( ١ ) لمزيد من التفاصيل حول اسباب اندلاع دم هولاة لفر بالذلت من أجل مكة واسلام بعضهم بفضل الأجر والامان  
راجع : سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨ - ٤٠ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٦ / ١٢٠ ؛ ابن عبد  
البر : الدرر ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ - ٢٦١ ، ٢٦٤ ؛ ابن النديم : حقائق الاثوار ، مرجع سابق ، ٢ / ٦٧٠ - ٦٧١ ؛  
ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٢١ ، ١٢٢ ، ٤١٠ - ٤١٣ ؛ ابن الاثير : المكمل ، مرجع سابق ، ٢ / ١٢٣ -  
١٢٤ ؛ محمد طاهر درويش : الخطبة في صدر الاسلام ، مرجع سابق ، ١ / ٢٩١ .

( ٢ ) الألباني : سلسلة الاحاديث الصحيحة ، مرجع سابق ، ١ / ٧٢٥ ؛ عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ،  
٥ / ٣٠٠ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٢٥ ؛ الفتاوى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٦٢ .

( ٣ ) راجع : سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٥ ؛ ابن عبد البر : الدرر ، مرجع سابق ، ص ١٨١ ؛ ابن قيم : زاد  
المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٤٨ ؛ ابن النديم : حقائق الاثوار ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٤٣ ؛ تاريخ الطبري (مؤسسة الاعلمي -  
بيروت) ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٠ - ٢٢١ ؛ البوطي : قه السيرة ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع  
سابق ، ٢ / ٢٨ .

( ٤ ) ابن الاثير : المكمل في التاريخ ، مرجع سابق ، ٢ / ١٢٥ .

"جاء ابن نوحاة وابن أنال - رسولاً مسيلمه - إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهما : أتشهدان أنني رسول الله ؟ قال : تشهد أن مسيلمه رسول الله . فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : آمنت بالله ورسوله . لو كنت قاتلاً رسولاً لتقتكماً" . وفي رواية : "والله لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكم" قال عبد الله : فمضت السنة أن الرسل لا تقتل<sup>(١)</sup> . ويشهد لذلك ما رواه ابن كثير في التفسير من أنه حين تولى ابن مسعود الإمارة على الكوفة وظهر عن ابن نوحاة أنه يشهد مسيلمه بالرسالة أرسل إليه ابن مسعود وقال له : إنك الآن لست في رسالة ثم أمر به فضربت عنقه<sup>(٢)</sup> . وفي كل ذلك دليل على تحريم قتل الرسل الواصلين من الكفار وإن تكلموا بكلمة الكفر في حضرة الإمام أو سائر المسلمين ، لأن الرسالة تقتضي جواباً يصل على يد الرسول فكان ذلك بمنزلة عقد العهد<sup>(٣)</sup> ، ولأن ذلك يعطى الفرصة لتحقيق مقصود الحرب بدون قتال ويساعد على تعرف الطرف الآخر على حقيقة الإسلام كما أنه قد يؤدي إلى انتهاء حالة الحرب ودخول الطرف الآخر في الإسلام - كما حدث في عام الوفود بعد فتح مكة - أو على الأقل قد يؤدي إلى توقيع معاهدة صلح يتوقف خلالها القتال بين الطرفين إلى أجل مسمى - كما حدث عام الحديبية - . وهكذا أدت ممارسة إعطاء الأمان للسفراء والوفود إلى نمو الاتصالات السلمية في وقت الحرب وإلى دخول الكثير من القبائل في الإسلام بدون قتال وإلى ارتباط انتشار الدعوة الإسلامية بالحريّة والاتّباع في ظل مفهوم الأمان<sup>(٤)</sup> .

ثانياً : المستأمن :

يُضح مما تقدم أن الأمان يمنح لكل أحد من أهل الحرب أراد أن يستمع إلى الدعوة أو أن يعيد النظر في موقفه منها وسواء كان فرداً من المخاريين أو جماعة منهم في حصن أو سرية أو جيش أو حتى مدينة بأسرها كما آمن الرسول صلى الله عليه وسلم أهل مكة يوم الفتح . هذا فيما يتعلق بالأمان الذي يمنح للمحارب حال القتال . أما الأمان الذي يمنح للسفراء والتجار في وقت الحرب فليس هذا موضع بسط أحكامه ونكتفي بما ذكرناه بهذا الخصوص .

( ١ ) ( رابع : ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٦١١ ؛ سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ١٨٣ ؛ فتاوى :

لروضة الفقيه ( ط . القاهرة ) مرجع سابق ، ٢ / ٣٥٣ .

( ٢ ) قصص ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٣٧ .

( ٣ ) لشركاني : نيل الأوطار ( القاهرة : مكتبة الدعوة الإسلامية ، د . ت ) ٨ / ٣٠ .

( ٤ ) تحدث المصنفات الفقهية عن نوع ثالث من الأمان يمنح للتجار الذين يوفدون إلى دول الإسلام للبيع والشراء وذلك انطلاقاً من طابع الاتّباع والمخاض إلى الدعوة الإسلامية وعلى أساس أن حرمان الشعوب من ضرورات الحياة يدخل في باب الاعتداء الذي نهى الله عنه بقوله " ولا تحلوا " الأمر الذي يفرض استمرار التجارة وتأمين التجار رغم استمرار حالة الحرب . رابع بهذا الخصوص : باب الامان في كتب الفقه .

## ثالثاً : كيفية طلب الأمان :

وكما حرص الاسلام على توسيع دائرة للمستأمنين حتى شملت كل أحد من المحاربين رجاء اسلامهم جميعاً ، فقد كان حريصاً أيضاً على قبول أي مظفر من مظفر طلب الأمان وسواء كان ذلك صراحة بالكلام أو ضمناً بالإشارة أو بكل ما يفهم منه طلب الأمان . بل وقد أجرى مجرى الامان كل كلمة أو إشارة تصدر عن المسلمين ويفهم منها المحارب أنه قد صار مستأمناً كقولهم له : لا تخف لو لا بأس ما شابه ذلك من كلام أو إشارة . يدل على ذلك ما رواه عبد الرزاق في المصنف عن الثوري عن موسى بن عبيدة عن طلحة بن عبيد الله بن كريب قال : كتب عمر بن الخطاب : لهما رجل دعا رجلاً من المشركين وأشار إلى السماء فقد آمنه الله ، فانما نزل بهد الله وميثاقه <sup>(١)</sup> . وما رواه عبد الرزاق أيضاً عن الثوري عن الأعمشى عن أبي وائل قال : كتب كعب الأثامي عن سفيان بن عيينة عن رجل عن رجل قال له : مؤمن <sup>(٢)</sup> ، فقد آمنه . وإذا قال : لا تنحل <sup>(٣)</sup> ، فقد آمنه . وإذا قال : لا تخف ، فقد آمنه . فان الله يعلم الأكسنة <sup>(٤)</sup> . وما رواه الطبري في تاريخه أن عمر بن الخطاب كتب إلى سعد بن أبي وقاص في وقعة القادسية (٤١هـ) : "فإن لاعب أحد منكم أحداً من العجم بأمان أو قره بأشارة أو بلسان ، كان لا يبرى الأعجمي ما كلمه به ، وكان عندهم أماناً ، فأجروا ذلك مجرى الأمان . . . " <sup>(٥)</sup> . وما رواه مالك في اللوطا عن رجل من أهل الكوفة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب إلى عامل جيش كان به : "أنه يلغى أن رجلاً منكم يطلبون العليج - أي الكافر - حتى إذا أسند في الجبل ولتمتع قال رجل : مطرس - يقول : لا تخف - فإذا أدركه قله . واني - والذي نفسي بيده - لا أعلم مكان أحد فعل ذلك الا ضربت عنقه " <sup>(٦)</sup> . وما رواه أنس بن مالك أنه لما فتح

(١) عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٢ ؛ للندى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٨٤ .

(٢) كلمة فارسية معناها : لا تخف .

(٣) كلمة نبطية معناها أيضاً : لا تخف .

(٤) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٩ ؛ محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص

٣٠٣ ؛ أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ /

٢٦٤ .

(٥) محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ ؛ ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، مرجع سابق ،

٣٠٣ / ٢ .

(٦) مالك بن أنس : اللوطا ( القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٨ ) ؛ البيهقي : اللغى شرح اللوطا ، مرجع سابق ، ٣ /

١٧٢ . وقال يحيى : قال مالك : ليس هذا الحديث بالمتجمع عليه وليس عليه العمل . قال البيهقي في الشرح : يريد أن من

قتل من المسلمين مستأنفاً لا يقتل به وهو رأى في حجة والشقي كذلك أما أبو يوسف فقال يقتل المسلم بالستن .

قال : يحمل أن يكون عمر بن الخطاب رضى الله عنه رأى قتل المسلم بالستن قوله " لا أعلم مكان أحد فعل ذلك الا

ضربت عنقه " ولذا عقب مالك بقوله : ليس هذا الحديث بالمتجمع عليه . راجع البيهقي : اللغى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٧٤ .

للمسلمون تسير (١٧هـ) نزل للميزان على حكم عمر . فلما قدم به عليه استعجم - أي لم يتكلم - فقال له عمر : تكلم . قال : أكلام حتى لم أكلام ميت ؟ فقال له عمر : تكلم لآبائس عليك . فتكلم للميزان بكلام لم يحجب عمر فأمر بقتله فقال له أنس : لاسيل إلى ذلك قد قلت له تكلم لآبائس . وشهد بذلك أيضا الزبير بن العوام . فتركه عمر ولم يقتله فأسلم للميزان<sup>(١)</sup> . وهكذا بنى الأمان على التوسع حتى أنه كان يبيت بالمختل من الكلام والاشارات وبغير المقصود منهما وليس ذلك الا نظرا للمصلحة المحارب وحققا للمع ورجاء اسلامه وإشارة لتحقيق غاية الحرب في الاسلام بلون قتال . وقد ظهر مما تقدم ان أغلب من طلبوا الاحلوة ومنحوا الأمان قد اعتصموا الاسلام في غياب أي ضغط أو اكراه . وعلى الرغم من أن القتال يسبقه اتصال ودعوة وحول إلا أن باب الاتصال والحول والدعوة لا يفتح بمجرد اندلاع القتال ولكنه يظل مفتوحا دائما لمن أراد أن يعرف من جديد على حقيقة الاسلام وحقيقة مايقابل عليه وذلك من منطق مفهوم الأمان . وهكذا يمكن القول إن ظاهرة الحرب في الاسلام ترتكز إلى منطق قوامه الجمع بين الدعوة السلمية والاتحاد العضوي وأنها تعتمد أساسا على الاتصال السلمي والاتحاد إلى القتال والمواجهة الاحيما يفشل الاتصال في تحقيق الغاية التي قامت الحرب من أجلها وأن المسلمين الأوائل كانوا يؤثرون الطرق السلمية ولا يلجأون للقتال الا كمرحلة أخيرة من مراحل التعامل مع الطرف الآخر . وحتى في هذه المرحلة فانهم كانوا على استعداد دائم لوقف القتال وإعادة الاتصال والحول إذا أبلى الطرف الآخر رغبته في ذلك .

#### رابعا : المؤمن :

امتد التوسع الذي بنى عليه الأمان إلى عنصر المؤمن : أي من له حق ممارسة إعطاء الأمان . ويان هذا في حديث : "ذمة للمسلمين واحدة ، يسعى بها أدناهم" وحديث : "للمسلمون تكتافا دماؤهم وهم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم" وحديث : "يجبر على المسلمين أدناهم"<sup>(٢)</sup> . قال في اللسان : "أي إذا أجاز واحد من المسلمين - حر أو عبد أو امرأة - واحدا

(١) روى أن عمر قال - بعد أن قال أنس مقلده : قتله الله - بنى الميزان - نأخذ لنا ولا نأشعر . وروى أنه قال له : حدثني . . . راجع : ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٦ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٤ ؛ الكاتلبي : حية الصلبة (يهود) : دار المعرفة ، ٥٠٤ / ٢ - ٩٣ - ٩٤ ؛ السرخسي : شرح السيرة الكبرى للشيعي ، مرجع سابق ، ١ / ٢١٣ - ٢١٤ ؛ أحمد عبد العظيم الوردوني : المعاصر من كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة (تقديرا) : مكتبة نهضة مصر ، ٥٠٤ (ت) ص ٦٠ .

(٢) محمد فواد عبد الباقي : اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيعة ، مرجع سابق ، ٢ / ٨٣ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ٨ / ٢١٤ ، ١٢ / ٢١٢ ؛ القنوي : مختصر صحيح مسلم ، مرجع سابق ، ١ / ٢٠٤ ؛ سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ١٠٧ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٢٤ ؛ عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٦ ؛ ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٦ ؛ المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ١ / ٩٤ ؛ أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ .

لو جماعة من الكفار وخفرهم وأمنهم حاز ذلك على جميع المسلمين لاحتقاض عليه حوارته ولماته<sup>(١)</sup>. وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: "دخل في قوله "أذنهم" - أي أظلمهم - كل وضع بالنص وكل شريف بالفحوى. فدخل في أذنهم المرأة والعبد والصبي والمجنون"<sup>(٢)</sup>. يدل على ذلك أحاديث وآثار ووقائع منها ما رواه الطبري وابن الأثير في تاريخيهما من أنه لما هزم للمسلمون الفرس في موقعة النمارق (١١٢هـ) أسر مطر بن فضة التيمي ملكهم جابان إلا أنه خدعه حتى آمنه وحلّى عنه فوقع في يد المسلمين فأثروا به قائلهم أبا عبيد بن مسعود وأخبروه أنه جابان. وانشأوا عليه بقتله فقال: اني أخاف الله أن أقتله وقد آمنه رجل مسلم، وللمسلمون في التواد والتناصر كالجسد، ما لم يعضهم فقد أزمهم كلهم. فقالوا له: انه للملك. قال: وإن كان، لا أغتر، فتركه<sup>(٣)</sup>. وفي القادسية (١١٤هـ) سأل رستم (قائد جيش الفرس) ربهى بن عامر: أسلهم أنت؟ فرد ربهى: "لا ولكن للمسلمين كالجسد الواحد بعضهم من بعض يجير أذنهم على أعلامهم"<sup>(٤)</sup>. وفي غزوة بني قريظة (٥٥هـ) استجار رفاعه بن سمعول القرظي بأهل للنذر سلمى بنت قيس - إحدى خالات الرسول صلى الله عليه وسلم - فأجاز الرسول صلى الله عليه وسلم جوارها ووجه لها<sup>(٥)</sup>. كما أمضى النبي صلى الله عليه وسلم جوار ابنته زينب لزوجه أبي العاص بن الربيع قبل فتح مكة وقال: أنه يجير على المسلمين أذنهم<sup>(٦)</sup>. وأجاز النبي صلى الله عليه وسلم جوار أم هانئ لرجل - أو لرجلين - يوم فتح مكة بعد أن هم على ابن أبي طالب بقتله - أو بقتلهما - وقال: "قد أحرنا من أحررت يا أم هانئ"<sup>(٧)</sup>. كما استأمنت أم حكيم لزوجها عكرمة بن أبي جهل فأمنه<sup>(٨)</sup>. وقد أسلم هؤلاء جميعا بفضل إجابة

(١) ابن منظور: لسان العرب، مرجع سابق، ٩ / ٧٢٢.

(٢) ابن حجر: فتح الباري، مرجع سابق، ١٢ / ٢٦٢.

(٣) تاريخ الطبري، مرجع سابق، ٦٣٤/٢ - ٦٣٥ - ابن الأثير: الكامل، مرجع سابق، ٢٨٤/٢.

(٤) نفس المرجع السابق، ٢ / ٣١٢.

(٥) ابن عبد البر: الدرر في اختصار النفوذ، مرجع سابق، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٦) رابع: عبد الرزاق بن همام: المصنف، مرجع سابق، ٥ / ٢٢٤ - ٢٢٦؛ سيرة ابن هشام، مرجع سابق، ٢ / ٢١٨؛ تاريخ الطبري، مرجع سابق، ٢ / ١٦٦؛ ابن الأثير: الكامل، مرجع سابق، ٢ / ٣٠، ٩٢؛ ابن قيم: زاد المعاد، مرجع سابق، ٣ / ٢٨٣؛ أبا يوسف: الخراج، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٧) رابع: عبد الرزاق: المصنف، مرجع سابق، ٥ / ٢٢٣ - ٢٢٤؛ ابن حجر: فتح الباري، مرجع سابق، ١٢ / ٢٦٢؛ ابن قيم: زاد المعاد، مرجع سابق، ٣ / ١٧١، ٤١٠، ٤٦٤؛ أبا يوسف: الخراج، مرجع سابق، ص ٢٢٢ - ٢٢٣؛ ابن سيد الناس: عون الابرار، مرجع سابق، ٢ / ١٧٧؛ البيهقي: هبة السيرة، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

١٦٢، ٢٨١.

(٨) سيرة ابن هشام، مرجع سابق، ٤ / ٣٩؛ ابن قيم: زاد المعاد، مرجع سابق، ٣ / ٤١١، ٤١٣؛ ابن حجر: فتح الباري، مرجع سابق، ١٦ / ١٢٠.

النساء لهم ولعطاء الرسول صلى الله عليه وسلم لأمتهم . ويدعو أن هذا الأمر كان مألوفاً لقول عائشة رضي الله عنها فيما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عنها : "إن كانت للمرأة لتأخذ على المسلمين" قول : <sup>(١)</sup> .

وكما أجاز النبي صلى الله عليه وسلم لآمان للمرة فقد أجاز لآمان العبد . يشهد لذلك ما رواه ابن جرير وابن عساكر من أن عملاً بن ياسر كان في سرية مع خالد بن الوليد فأجاز رجلاً وأهل بيته فتنازع هو وخالد بن الوليد فقال له خالد : أتيبر علي وأنا الأمير ؟ وقال عملاً : نعم ، أجزر عليك وأنت الأمير . فلما عادا إلى المدينة وعرضا الأمر على الرسول صلى الله عليه وسلم أجاز لآمان عملاً <sup>(٢)</sup> . وقد أمضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه لآمان عبد آمن قرية من قرى فارس يقال لها "شاهرتا" وقال : "إن العبد للمسلم من المسلمين لآمانه لآمانهم" <sup>(٣)</sup> . كما أجاز لآمان عبد رماه بهسم على إحدى قرى فارس تسمى "جنديسابور" (١٧هـ) وكان أصل العبد من هذه القرية <sup>(٤)</sup> .

لما آمان الصبي فالتفت أن أبا سفيان بن حرب ذهب إلى المدينة بعد أن نقضت قريش صلح الحديبية وطلب من أبي بكر وعمر وعلى أن يبيعوا قريشاً فأبوا فالتفت إلى فاطمة فقال : "هل لكى أن تأمرى ابنك هذا - يعنى الحسن وكان غلاماً يدب بين يديها - فيجبر بين الناس فيكون سيد العرب إلى آخر النهر ؟ قالت : والله ما يبلغ ابني ذلك أن يجبر بين الناس وما يجبر أحد على رسول الله" <sup>(٥)</sup> . ويفهم من طلب أبي سفيان أن الأمان كان جائزاً من الصبيان ويفهم من كلام فاطمة رضي الله عنها عكس ذلك ، لو ربما لم يكن الحسن قد بلغ سن الصبيان للمسموح لهم بممارسة إعطاء الأمان وهو للفهوم من وصف ابن إسحاق وغيره للحسن بن علي بكونه "غلام يدب بين يديها" <sup>(٦)</sup> ومن قول فاطمة "ما يبلغ ابني ذلك أن يجبر بين الناس" . والله أعلم .

ولما أذننى ، فالواضح أنه لا يدخل في عموم قوله "يسعى بركة للمسلمين أذنانهم" أو قوله "يجبر على المسلمين أذنانهم" لأنه ليس من المسلمين وإن قاتل معهم ولنا كتب عمر بن عبد العزيز

(١) عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٣ : أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ ؛

لسرخسى : شرح كتاب السير الكبير ، مرجع سابق ، ١ / ٢٥٥ .

(٢) الدكتور : حجة الصالحة (بروت : دار للفرقة : ٥٠٤ / ٢ - ٥٥ : سعيد حوى : الرسول (الشاهرة : مكتبة وهبة ، ٥٠٤ / ٢ - ٤١٥ - ٤١٥ .

(٣) عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٤) تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٣ / ١٨٨ : تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ١١٣ .

(٥) سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٨ : ابن عبد البر : القدر ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ : ابن قيم : زاد المعاد ،

مرجع سابق ، ٣ / ٢٩٧ : ابن الأثير : الفتح ، مرجع سابق ، ٢ / ١١٨ .

(٦) سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٧ .

للنذر بن عبيد في النمي الذي يغزو مع المسلمين فيؤمن العدو قال : "لا يجوز أماته . . انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "يجير على المسلمين أعدائهم" وهذا ليس بمسلم" (١) .

خاصاً : المأمن :

ويقصد به موضع الأمن . وهو للوضع الذي يجب على امام المسلمين أن يبلغ للمستأمن اليه بعد انتهاء وقت أو سبب الأمان . وواضح من قوله تعالى "ثم أبلفه مأمنه" أن للمستأمن هو الذي يحدد للوضع الذي يراه مأمناً له وأن على المسلمين حمايته وحراسته حتى يبلغ هذا الوضع ثم يعامل بعد ذلك معاملة غيره من أهل الحرب .

صاحباً : انتهاء الأمان :

ينتهي الأمان في حالتين :

(الأولى) انتهاء مدة أو سبب الأمان إن كان الأمان محدداً بمدة معينة أو بفرض - كسماع دعوة الاسلام أو توصيل رسالة أو لممارسة التجارة - وبلوغ المستأمن مأمنه أو بقاءه في دار الاسلام ان اختار اعتناق الاسلام .

(الحالة الثانية) إلغاء الأمان ، اذا رأى الامام للمصلحة في ذلك - كأن يشك في المستأمن أن يكون عينا للمشركين أو غير ذلك . وفي هذه الحالة لا يجوز الاعتداء على المستأمن انما يجب على الامام أن ينبذ اليه ثم يمنعه من المسلمين والمعادين حتى يبلغه مأمنه .

آراء الفقهاء :

اتفق الفقهاء حول أغلب عناصر التصور الأصولي المرتبط بمسألة الأمان ، واختلفوا في بعض الجزئيات الخاصة باللؤم ، وقتل المسلم بالمستأمن ، وأثر ارتكاب المستأمن للجرائم على سريان الأمان وغيرها . .

فاتفق للملكية على أن التأمين لازم بكل لسان عربياً كان أو غيره وأنه لازم كذلك بالكفاية والاشارة وأنه اذا أورد للؤمن التأمين ولم يفهمه الحربى فقد لزم الأمان وكذلك ان ظن الحربى أن مسلماً قد منحه الأمان فاستسلم ولم يكن المسلم يريد ذلك فقد لزم المسلم من الأمان أن لا يقتله بذلك الاستسلام . قالوا : والتأمين لازم ما لم يكن الحربى مأسوراً أو في حكم المأسور ممن يثبت هزيمته وظهر الظفر به وأنه يقتضى للنعم من القتل والاسترقاق ويفرض ابلاغ المستأمن موضع امتناعه من بلاد الحرب فان مات المستأمن وترك مالا في دار الاسلام يرد الى ورثته في دار الحرب . وان قتل رجل من المسلمين فانه لا يقتل به وانما يدفع دينه الى ورثته في بلاد الحرب . وقد اختلف علماء للملكية في مسألتين : صفة اللؤم وما يثبت به الأمان : فقيما يتعلق بصفة من له

( ١ ) ابن سعد : الطبقات لكبرى ، مرجع سابق ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ .

حق ممارسة إعطاء الأمان قال عبد الملك بن الناجون (ت ٢١٢هـ) : لا يلزم غير تأمين الإمام فان أمن غيره فالإمام بالخيار بين أن يمضيه وبين أن يرده . وقال مالك يجوز تأمين كل مسلم احتمت له صفات خمسة هي الذكورة والحرية والبلوغ والعقل والاسلام . وقال مالك يجوز أمان المرأة . وقال ابن الناجون وسخون : أمان للمرأة موقوف على إذن الإمام . وعن الإمام مالك روايتان فيما يتعلق بالعبد فحكى عنه القاضي أبو محمد أنه قال يلزم أمان العبد وبه قال ابن القاسم أيضا <sup>(١)</sup> . وفي رواية لعن بن عيسى (ت ١٩٨هـ) عن مالك أنه قال : لا يصح أمان العبد وما سمعت فيه شيئا . وقال سخون : ان إذن له سيده في القتال حاز أمانه والا لم يجر أمانه . ووجه ذلك أنه محصور عليه فلم يجر تأمينه . ولما البلوغ فاحتلف فيه علماء للملكية أيضا : فقال ابن القاسم : يجوز تأمين الصبي اذا عقل الأمان . وقال سخون : ان اجازته الإمام في للقاتلة حاز تأمينه والا فلا أمان له . ولما العقل والاسلام فلا اختلاف في اعتبارهما في لزوم الأمان وصحته عند علماء للملكية .

أما ما ثبت به الأمان : فقال ابن القاسم وأصبغ وابن اللوات : ثبت بقول المؤمنين . وقال سخون : لا يثبت الا بقول شاهدين . ووجه قول ابن القاسم وغيره : أن هذا شخص يصح أمانه فوجب أن يقبل فيه قوله . أما وجه كلام سخون : أن التأمين فعل للمؤمن والزلم سائر للمؤمنين تأمينه لا يثبت بقوله وإنما يثبت بشهادة غيره <sup>(٢)</sup> .

وقال الأوزاعي : أمان الحر والعبد والمرأة حائز <sup>(٣)</sup> . وسئل عن أمان الغلام فقال : وما أمان الغلام ؟ ثم قال : ليس ابن عشر سنين تراه حائزا <sup>(٤)</sup> . أما النعمي فقد حكى عن الأوزاعي فيه روايتان . فقال ابن حجر في الفتح : قال الأوزاعي : ان غزا النعمي مع للمسلمين فأمن أحدا فان شاء الإمام أمضاه والا فندره الى أمانه <sup>(٥)</sup> . وقال ابن وهب في للمونة الكبرى : قال الليث والأوزاعي في النصراني يكون مع للمسلمين فيعطى لرجل من المشركين أمانا ، قال : لا يجوز على للمسلمين أمان مشرك ويرد الى أمانه <sup>(٦)</sup> . وقال الأوزاعي بثبوت الأمان بقول للمؤمن ولا يشترط

( ١ ) هو عبد الرحمن بن القاسم لحنى لذي روى عنه سخون بن سعيد التنوخي للمونة الكبرى .

( ٢ ) راجع : ملك بن انس : للمونة الكبرى (قاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٣٢هـ) ٣ / ٢ ، ٢٤ ، ٤١ - ٤٢ ؛ الجاسي :

لتنقي شرح لموطا (قاهرة : دار الفكر العربي ، ١٣٣٢هـ) ، ٣ / ١٧٢ - ١٧٤ ؛ ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ،

١ / ٣٧٦ ؛ الطبري : كتاب المجتهد وكتاب الجوزة وأحكام المجرمين ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ؛ ابن حجر : فتح الباري ،

مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٢ ؛ تفسير القرطبي (قاهرة : دار الشعب ، د.ت) ٤ / ٢٩١٥ ؛ سعدى أبو حبيب : موسوعة

الاجماع في الفقه الاسلامي (قطر : دائرة احياء التراث الاسلامي ، ١٩٨٥) ٢ / ٩٩٠ .

( ٣ ) الطبري : كتاب المجتهد ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ؛ لفتاوى : الأم (بيروت : دار المعرفة ، ١٩٧٣) ، ٧ ، ٣٥١ - ٣٥٠

( ٤ ) الطبري : كتاب المجتهد ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

( ٥ ) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ٦٦٣ .

( ٦ ) ملك : للمونة الكبرى . مرجع سابق ، ٢ / ٣ ، ٤٢ .

فيه شهادة غيره<sup>(١)</sup> . وقال الأوزاعي : إن اجارة للمستجير حتى يسمع كلام الله لازمة ولايجل للامام أن يرده وعليه أن يؤمنه ثم يبلغه مأمنه . وسئل عن اللأمن فقال : اذا بلغه حصنا من حصونهم أو مقلا من مقلتهم فهو مأمنه . وسئل : كم يترك التاجر والرسول وصاحب الحاجة اذا دخل بأمان أن يقيم ؟ قال : قدر ما يرى الامام وحتى يفرغ من حاجته ويسمع تجارته وان استبطأه الامام أمر بأخراجه . وسئل عن حكم للمستأمن اذا أتى مايجب عليه فيه الحد قال : اذا كان ذلك منهم قينا أو في لعل فنتا أو اذا استعلنوا بذلك فيما بينهم أخذوا بالحدود لأنهم لم يؤمنوا على آياتها فينا واطهار الفواحش في دار الاسلام . قيل : ان شرب أحدهم الخمر ؟ قال : ليس عليه شيء . قيل : فان سرق متاعا لمسلم ؟ قال : يقطع . قيل : فان زنى وهو محصن ؟ قال : يقام عليه الحد ، الجلد ، ولايرجم . قيل : فان قذف مسلما ؟ قال : يجلد . قال : فان سرق متاع للمستأمن ؟ قال : يقطع من سرقه . وسئل عن حكم للمستأمن يطلع عليه أنه عين للمشركين يكتب اليهم بأخبار المسلمين ؟ قال : ينبذ اليه على سواء **إن الله لا يحب الخائنين**<sup>(٢)</sup> .

وقال الثوري : للركة اذا أمنت حاز أمانها<sup>(٣)</sup> . وحكى عنه ابن المنذر أنه استثنى من الرجال الأحرار الأسير في أرض الحرب فقال : لا ينفذ أمانه وكذلك الأجير<sup>(٤)</sup> .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : اذا نادى للمسلمون لعل الحرب بالامان فهم آمنون جميعا بألى لسان نادوهم به . واذا قال للمسلمون للحربي : أنت آمن ، أو لا تخف ، أو لا بأس عليك ، أو ماشابه ذلك ، فهو كله أمان . ولو أن مسلما أشار الى مشرك في حصن أن تعال ، أو أشار الى لعل الحصن أن افتحوا الباب ، أو أشار الى السماء فظن المشركون أن ذلك أمان فهو أمان . ولو أشار للمسلم الى الحربي أن تعال فانك ان جئت قتلتك وكان الحربي لا يفهم قوله ان جئت قتلتك أو لا يسمعه فهو أيضا أمان لأن أمر الأمان مبنى على التوسع ، والتحرز عما يشبه القتل واجب . ولو أن رسول ملك لعل الحرب جاء الى عسكر المسلمين فهو آمن حتى يبلغ رسالته بمنزلة مستأمن جاء للتجارة لأن في مجيء كل واحد منهما منفعة للمسلمين . فان أرادا الرجوع فخاف الأمر أن يكونا قد رأيا للمسلمين عورة فيدلان عليها العدو فلا بأس بأن يحبسهما عنده حتى يأمن من ذلك الا أنه لا ينبغي له أن يعتد بهما أو يقتلهما لأنهما في أمان ولأنه لم يتحقق منهما خيانة .

وقالوا : الأمان الترام الكف عن التعرض للمستأمنين بالقتل والسبي حقا لله تعالى . فان بدا للأمر أن ينبذ اليهم فعليه أن يلحقهم بماأنهم ولايغلى سيلهم الا في موضع لا يخاف عليهم فيه . ولو كان الأمر والمسلمون آمنوا قوما ثم بعثوا رجلا ينبذ اليهم ويخبرهم أنهم قد نقضوا العهد

( ١ ) ليلى : المتقى ، مرجع سبق ، ١٧٣ / ٣ : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

( ٢ ) الطوى : كتاب الجهاد ، مرجع سبق ، ص ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ .

( ٣ ) نفس المرجع السابق ، ص ٢٧ .

( ٤ ) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٣ .

فرجع الرسول وذكر أنه قد أخبرهم بذلك ، فليس ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم حتى يعلموا ذلك . فان أخبروا عليهم قبل التثبت فقال المخاريون : لم يلغنا ما جاء به رسولكم فاقول قولهم . ولو جاء رسول لمؤمهم بكتاب يحثهم إلى أمير عسكر للمسلمين لتي قد ناقضت العهد فليس ينبغي للمسلمين أن يصحوا حتى يعلموا حقيقة ذلك .

وقالوا : انما يتحقق طرح الأمان باعلامهم واعادتهم إلى ما كانوا عليه قبل الأمان : فان كانوا لم يبرحوا حصنهم فلا بأس يقتلهم بعد الاعلام لأنهم في منعتهم فصاروا كما كانوا . وان كانوا قد نزلوا وصاروا في عسكر المسلمين فهم آمنون حتى يعودوا إلى ما منعتهم كما كانوا ، لأنهم نزلوا بسبب الأمان فلو عمل التنبذ في رفع أمانهم قبل أن يصيروا محتسبين كان ذلك خيانة من المسلمين والله لا يحب الخائنين .

وقالوا : اذا دخل الحربى دارنا بأمان فقتل مسلما - عمدا أو خطأ - أو قطع الطريق أو تجسس أخبار المسلمين فيعت بها إلى للمشركين أو زنى بمسلمة أو خذية كرها أو سرق فليس يكون شيء منها نقضا منه للعهد - خلافا لقول مالك - لأن هذه الأفعال لا تنقض إيمان المسلم وهي لذلك لا تنقض أمان المستامن ، ولكنه ان قتل انسانا عمدا يقتل به قصاصا وان قذف مسلما يضرب الحد . . . . وهكذا .

وقالوا : لو أن عينا من المشركين دخل إلى أرض الاسلام بأمان لغير تجارة ثم علم بعد ذلك أنه عين للمشركين فانه ينبغي للامام أن يخرجها من دار الاسلام إلى ما منته من دار الحرب . وان كان خرج إلى دار الاسلام بأمان لتجارة ثم علم أنه عين للمشركين يكتب إليهم بهوروات للمسلمين فانه ينبغي للامام أن يوجهه عقوبة وأن يلحقه بمأمنه من دار الحرب .

وقالوا : أمان الرجل الحر للمسلم جائز على أهل الاسلام كلهم عدلا كان أو فاسقا . ويصح أمان المرأة للمسلمة الحرة . أما العبد - الأمة - فقال أبو حنيفة وأبو يوسف في رواية عنه : ان قاتل العبد جاز أمانه والا فلا . وقال محمد بن الحسن الشيباني وأبو يوسف في رواية الاخرى : أمانه صحيح قاتل أو لم يقتل . أما النمي فأمانه باطل وان كان يقاتل مع المسلمين لثمة ميله إلى الضرف الآخر احتقدا . ويجوز أمانه اذا أمره أمير العسكر أو رجل من المسلمين أن يؤمن عهده أو أكثر لأن الأمير أو للمسلم يملك مباشرة الأمان بنفسه أما النمي فلا . وأما الغلام فقال أبو حنيفة وأبو يوسف : لا أمان للصبيان الذين لم يبلغوا لأنهم ليسوا بمحتسبين الحال فلا يتم معنى النظر للمسلمين في أمانهم ولأن احتدال الحال لا يكون قبل البلوغ . وقال محمد بن الحسن : يجوز أمان الصبي اذا عقل الاسلام ووصفه لأنه من ثم يعقل الأمان فان كان لا يعقل الاسلام ولا يصفه لا يجوز أمانه . ويختلط العقل كالصبي في ذلك . فان كان لا يعقل الاسلام ولا يصفه لا يجوز أمانه . وان كان بحيث يعقل الاسلام ويصفه صح أمانه عند محمد بن الحسن . أما الأسير من المسلمين في أيدي أهل الحرب وكذلك تجار المسلمين في دار الحرب فهو لا يجوز أمانهم لأن أمانهم لا يقع بصفة النظر منهم للمسلمين بل لأنفسهم حتى يتخلصوا من أهل الحرب ولأنهم

خائفون على أنفسهم ولأن أهل الحرب آمنون منهم لكونهم مقهورين في أيديهم ، ولو حاز أمانهم انسد باب الجهاد لأن أهل الحرب لا تغلو ديارهم عن أسر أو تاجر من المسلمين ويستطيع أهل الحرب كلما حز بهم خوف أمروا الأسير أو التاجر حتى يؤمنهم . والقول بهذا فاسد <sup>(١)</sup> .

وقال الشافعي : من جاء من للمشركون يريد الاسلام فحق على الأمل أن يؤمنه حتى يتلو عليه كتاب الله عز وجل ويدعوه الى الاسلام بللمعنى الذى يرجو أن يدخل الله به عليه الاسلام ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ﴾ قال : وأبلاغه مأمنه : أن يؤمنه من المسلمين والمعادين ما كان في بلاد الاسلام أو حيث ما يتصل ببلاد الاسلام وسواء قرب ذلك أو بعد . فقوله "ثم أبلفه مأمنه" يعنى مأمنه منك أو ممن على دينك أو ممن يطعك ، لامأمنه من غيرك ممن لا يطعك أو من عدوك . قال : وإذا أبلفه الاسام أدنى بلاد أى للمشركين شاء فقد أبلفه مأمنه . قال : أحب الى ألا ينظر إلا أربعة أشهر من قبل أن الله جل ثناؤه جعل للمشركين أن يسيحوا في الأرض أربعة أشهر . وأكثر ما يجعل له ألا يبلغ به الحول لأن الجزية في حول فلا يقيم في دار الاسلام مقام من يؤدى الجزية ثم لا يؤديها . فهذه الدار لاتصلح الا لئلا ممن أو معطى الجزية . فان كان من أهل الأوثان فلا تؤخذ منه الجزية بحال ولا ينظر الا الى مادون الحول . وان كان من أهل الكتاب قيل له : ان أردت للمقام فاد الجزية وان لم ترده فارجع الى مأمنك .

وقال : أمان كل مسلم بالغ حائر ، حرا كان أو عبدا ، وجلا كان أو لمرأة . وإذا أمن من دون البالغين وللعنوه - قاتلوا أو لم يقاتلوا - لم يميز أمانهم . وكذلك ان أمن ذمى لم يميز أمانه . وان أمن واحد من هؤلاء فخرجوا اليها بأمان فعليها ردهم الى مأمنهم ولا تعرض لهم فى مال ولا نفس ، من قبل أنهم ليسوا يفرقون بين من فى عسكرنا ممن يجوز أمانه ولا يجوز ، ونبيذ اليهم ففقاتلهم .

قال : وإذا أشار للمسلم اليهم بشيء يرونه أمانا فقال : أمتهم بالاشارة فهو أمان . فان قال : لم يؤمنهم بها فالقول قوله .

قال : اذا خرج أهل دار الحرب الى بلاد الاسلام بأمان فاصابوا حلولا : فالحلود عليهم وجهان : فما كان لله منها لاحق فيه للأدمين يجوز العفو عنه ويقال لهم : لم تؤمنوا على هذا فان

(١) راجع : لشرحى : شرح لشرح الكبير ، مرجع سابق ، ٢٥٢ / ١ - ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٢ / ٤٧٦ - ٤٧٧ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٩ ؛ لشرح : لشرح ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ؛ لشرح : كتاب الجهاد مرجع سابق ، ص ٢٩ - ٣٠ ، ٥٦ ، ٥٩ ؛ ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٢ ؛ لشرح : الأمان ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٥٠ ؛ ابن رشد : بداية الجهاد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٦ ؛ للوردى : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٥٥ ، ١٦٥ ؛ ابن قدامة : لشرح : مع لشرح الكبير ، مرجع سابق ( ط ١٩٨٣ ) ، ١٠ / ٤٣٢ .

كفتمت والا ردنا عليكم الأمان والخفناكم بآمنكم . فان فعلوا الحقوهم بآمنهم ونقضوا الأمان بينهم وبينهم . وكان ينبغي للإمام اذا آمنهم ألا يؤمنهم حتى يعلمهم أنهم ان أصابوا حدا أقامه عليهم . لما ماكان من حد للأدمنين قيم عليهم كحد القتل والنقض والسرقة وغير ذلك <sup>(١)</sup>

واشترط الشافعية لممارسة إعطاء الأمان ألا يفرض ذلك لى تعطيل الجهاد فقال فى المذهب : يجوز للمسلم أن يؤمن من الكفار أحادا لا يعطل بآمانهم الجهاد فى ناحية <sup>(٢)</sup> . وقال فى الروضة : يجوز لأحد المسلمين أمان كفر أو كفار محصورين كعشرة ومائة . ولا يجوز أمان ناحية وبلدة . وفى "البيان" أنه يجوز أن يؤمن واحد أهل قلعة . ولا شك أن القرية الصغيرة فى محتلا . وعن للسرحسى أنه لا يجوز أمان واحد لأهل قرية وإن قل عدد من فيها . قال النووى : الأول أصح ، وضابطه أن لا ينسد به باب الجهاد فى تلك الناحية . فان تأتى الجهاد بغير تعرض لمن آمن نفذ الأمان ، لأن الجهاد شعار الدين والدعوة القهرية ، وهو من أعظم مكاسب المسلمين ، ولا يجوز أن يظهر بآمان الأحاد انسداده أو نقصان يحس <sup>(٣)</sup> .

وقالوا : يشترط فى الأمان أيضا ألا يتضرر به المسلمون . فلو آمن جاسوسا لم ينعقد الأمان . قال الشافعية فى هذه الحالة : وينبغي أن لا يستحق تبليغ للأمن لأن دخول مثله خيانة ، فحقه أن يقتل . اما اذا استشر الإمام منه خيانة نبذ الأمان لأن للهادنة تبذ بذلك . وماعدا ذلك فالأمان لازم من جهة المسلمين ولا يشترط لاتعاقده ظهور للمصلحة ، بل يكفى عدم الضرر <sup>(٤)</sup> .

أما الخنابلة فقد أجازوا أيضا أمان الأسير فقالوا بصحة أمان كل مسلم عاقل مختار ذكرنا كان أو أنثى ، حرا كان أو عبدا . وكذلك الأجير والتاجر فى دار الحرب على أسس أن كل هؤلاء يدخلون فى عموم قوله "دعة للمسلمين واحدة يسعى بها أدناهم" فاذا عقد أحدهم أمانا غير مكروه عليه جاز . أما الصبي للمعز ففى أمانه روايتان . وأما أمان الطفل والنمى والمجنون والمكروه فلا يصح .

وقالوا : الأمان جاز بما يدل عليه من قول أو إشارة . قال أحمد : اذا أشير اليه بشيء غير الأمان فظنه أمانا فهو أمان . وكل شيء يرى العليج أنه أمان فهو أمان . فان أشار للمسلم بما يروونه أمانا وقال : أردت به الأمان ، فهو أمان . وإن قال : لم أرد به الأمان ، فالتقول قوله لأنه

(١) الشافعية : إمام ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، ٢٨٤ ، ٧ / ٣٥٠ - ٣٥١ الطبرى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٧ ، ٣٦ - ٣٨ ، ٥٥ ، ٥٩ ؛ الشافعية : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٢ / ٦٤ - ٦٦ ؛ للوردى : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٥٥ ، ١١٦٥ لشرى : للذهب : مرجع سابق ، ٢ / ٢٢٥ ؛ النووى : روضة لطالين ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٧٨ - ٢٩٥ ، ٢٩٦

(٢) لشرى : للذهب فى فقه الإمام الشافعية ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٥ .

(٣) النووى : روضة لطالين وعنده للفتن ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٧٨ .

(٤) نفس المرجع السابق ، ١٠ / ٢٨١ .

أعلم بيته ، فان خرج الكفار من حصنهم بناء على هذه الاشارة لم يجر قتلهم ولكن يردون الى مأمهم .

وقالوا : يصح امان الامام للكل ، ويصح امان الأمير لمن باذنه من الكفار أما أحاد المسلمين فيصح أمانه للواحد والعشرة والقافلة الصغيرة والحصن ولا يصح أمانه لأهل بلدة أو لجمع كثير لأن ذلك يفرض الى تعطيل الجهاد والاقليات على الامام .

وقالوا : يشترط للأمان عدم الضرر . ولاجزية مدة الأمان . ويجوز عقده مطلقا رمقيدا بمدة سواء كانت طويلة أو قصيرة . وقال بعضهم : يشترط ألا تزيد مدته على عشر سنين . وقال البعض : ان أقام للمستامن بدار الاسلام سنة دفع الجزية .

وقالوا : من طلب الأمان ليسمع كلام الله ويعرف شرائع الاسلام وجب أن يعطاه ثم يرد الى مأمته . ويجوز عقد الأمان للرسول والمستامن<sup>(١)</sup> .

وخلاصة ماقدّم أنه فيما يتعلق بالامان ، فقد أجمع الفقهاء على أمور ثم اختلفوا في أمور : فأجمعوا على انه كل من قدم من دار الحرب الى دار الاسلام في أداء رسالة أو تجارة أو طلب صلح أو مهادنة أو حمل جزية أو نحو ذلك من الأسباب وطلب من الامام أمانا أعطى أمانا مادام مترددا في دار الاسلام وحتى يرجع الى مأمته ووطنه . وأنه ان طلب مقاتل أو أهل حصن من الكفار الأمان ليسمعوا كلام الله تعالى ويعرفوا شرائع الاسلام فقد وجب اعطاؤهم الأمان ثم يردوا الى مأمهم . وأجمعوا على أن الأمان كما يكون بالكلام يكون بالاشارة وبكل ما جرت العادة على اعتباره أمانا .

وأجمعوا على أن الأمان يفترض للمنة والحماية وأنه في حكم العهد . وأنه اذا دخل للمستامن دار الاسلام فلا سبيل لأحد عليه . فلا يجوز نقض عهده ولا إكراهه على ما لم يلتزمه اذا أقام على ما عهده اليه . وعلى أن للمستامن يصير بأمانه محقون الدم - فلا يجوز قتله - والمال - فلا يجوز الاستيلاء على ماله ولا يجوز منعه من الخروج بما اشتراه بماله من دار الاسلام الى دار الحرب فيما عدا السلاح فانه لا يجوز له الخروج به الى دار الحرب . وان مات للمستامن في دار الاسلام وخلف مالا وكان له ورثة في دار الحرب فللأول مردود الى ورثته .

وأجمعوا على أن الحربى بعد أن يدخل دار الاسلام بأمان لا يقتص منه ولا تؤخذ منه دية عن جنائية ارتكبتها وهو حربى في دار الحرب حتى لو كان قد قتل مسلما . وعلى أن جنائيات أهل الحرب بعضهم على بعض في دار الحرب وغصب بعضهم بعضا فيها موضوعة وأن ليس لحاكم المسلمين أن ينظر في ذلك اذا دخلوا في دار الاسلام بأمان .

(١) رابع : من قلمة : للفتى ، مع اشرح الكبير (ط ١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٣٢ - ٤٤١ - ٥٥٥ - ٥٦٨

شمس الدين القنسى : كتاب الفروع ، مرجع سابق ، ٦ / ٢٤٨ - ٢٥٢ .

وأجمعوا على أنه حرام على مسلم أن يبيع مستأمناً يبعاً فاسداً، وأنه يظل ويفسخ من مبيعة المستأمن للمسلم في دهر الإسلام مايفسخ من مبيعات للمسلمين القاسدة بينهم .

وأجمعوا على أنه إذا أراد المستأمن الرجوع إلى وطنه فعلى الإمام أن يخلعه مأمته . وعلى أنه إذا أراد الإمام الرجوع في الأمان أو الغاء لسبب من الأسباب - أن يشك في المستأمن أن يكون عينا أو لعدم أهلية من أعطى الأمان أو لعدم قصد للمسلم منح الأمان أو غير ذلك - فيبغى رده إلى مأمته وعدم التعرض له بسوء حتى يبلغ مأمته .

وأجمعوا على أنه إذا قتل المستأمن أو جرح أو اعتدى عليه أو على أمواله وهو في الأمان فإنه يجب في هذه الحالة دفع الدية أو الترضي<sup>(١)</sup> .

لما اختلفهم الأساسي فحول من له حق ممارسة إعطاء الأمان : فذهب عبد الملك بن الماجشون - صاحب مالك - إلى أن الأمان موقوف على إذن الإمام فإن أحازه جازر والا فلا . أما الجمهور فعلى جواز أمان الإمام والأمير والرجل للمسلم الحر البالغ العاقل . أما المرأة والعبد والصبي والمجنون والنمى والأسير ففي أمانهم اختلاف بين الفقهاء .

فأما المرأة فأجاز الجمهور أمانها وقال ابن الماجشون وسحنون : أمانها موقوف على الإمام فإن أحازه جازر وإن رده رده . وقد تأولا ماورد مما يخالف ذلك - أمان لم هاتئء وزينب وغير ذلك - على قضايا خاصة .

وكذا أجاز الجمهور أمان العبد . وقال أبو يوسف : ليس لعبد أمان . وقال أبو حنيفة : إن قاتل العبد جازر أمانه والا فلا . وقال سحنون : إذا أذن له سيده في القتال صح أمانه والا فلا .

وأصل الخلاف في أمان للمرأة والعبد يرتبط بتأويل حديث "يسعى بعتهم أدنانهم" وحديث "قد أحرنا من أحرث يأم هاتئء" . فقال البعض أن أدنانهم تعني أقلهم مرتبة ويدخل في ذلك للمرأة والعبد . فقال للوردى : أدنانهم يعني عيبتهم . وقال فريق : أدنانهم يعني أقلهم عددا كالواحد والاثنين وليس أقلهم مرتبة لأن العبد لا يملك نفسه ولا يملك أن يتزوج أو يبيع أو يشترى فكيف يكون له أمان يجوز على جميع المسلمين فعله لا يجوز على نفسه . ورد الفريق الأول بأن الحديث عام وليس فيه مجال لأعمال القيلس على قضايا أخرى وأن الآثار الواردة عن عمر بن الخطاب توهم على أنه أجاز أمان العبد وأنه لما كان الإيمان يلزم جميع المسلمين فإن الأمان يجوز لهم جميعا أيضا لا فرق في ذلك بين رجل وامرأة أو حر وعبد .

( ١ ) راجع : الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، ٣٤ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ٥٥ ، سحنى أبو حبيب : موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ١/ ١٤٢ - ١٤٥ ، ٣٥٧ ، تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢/ ٢٣٧ . وخصوص للذهب الشيبى راجع : عمد القضاة : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٩٢ ومابعدها . .

لما حديث أم هانئ قد فهمه البعض على أن قوله "أجرنا من أحرث يأنم هانئ" إنما هو اجازة لأمان أم هانئ لأصحه في نفسه ، وأنه لولا اجازته لأمانها لم يؤثر . ولذا قال هولاء إنه لا أمان للمرأة إلا أن يجيزه الامام . وفهم آخرون الحديث على أسس أن أمضاء الرسول صلى الله عليه وسلم لأمان أم هانئ كان من جهة أنه كان عقدا صحيحا لامن جهة ان اجازته هي التي صححت العقد . ولذا قالوا إن أمان المرأة جائز .

وأما الصبي فقال ابن النضر : أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز . وتعبه ابن حجر في الفتح بأن هناك خلافاً بين المالكية والحنابلة حول التفرقة بين الرقيق وغيره وكذلك للمميز الذي يقل . وقد تقدم عن ابن القاسم - من المالكية - أنه قال : يجوز تأمين الصبي إذا عقل الأمان وكذا قول سحنون : إن أذن له الامام في القتال جاز أمانه والأفلا . وأجاز الأوزاعي أمان من بلغ عشر سنين . وقال محمد بن الحسن من الحنفية مثل قول ابن القاسم . واشترط أبو حنيفة وأبو يوسف البلوغ لاجازة أمان الصبيان . وهو قول الشافعي أيضاً . وعند الحنابلة روايتان .

ولا خلاف على عدم جواز أمان المجنون إلا ما ذكرناه عن محمد بن الحسن الشيباني فقد قال : يحتلط العقل كالصبي ، فيجوز أمانه إذا عقل الاسلام ووصفه والأفلا . ولا خلاف كذلك على عدم جواز أمان النمي إلا ما روي عن الأوزاعي أنه قال : "إن غزا النمي مع المسلمين فأمن أحداً فإن شاء الامام أمضاه والأفلا فليده الى أمانه" وقد تقدم أما الأسير والشاجر في دار الحرب وكذلك الأجير فالجمهور على عدم جواز أمانهم وقد خالف الحنابلة في ذلك فأجازوا أمان هولاء جميعاً .

رغم ذلك فالإتفاق على أنه لو أمن واحد من هولاء الذين لا يجوز أمانهم فخرج العلو بهذا الأمان - لأنهم لا يجوزون من من يجوز ومن لا يجوز أمانه من المسلمين - فانه لا يجوز في هذه الحالة قتلهم وإنما ينذ إليهم ويردوا الى أمانهم<sup>(١)</sup> .

وأخيراً فقد أحل الأمان في الاسلام مكانة مقدسة حتى صار في الوفاء به كالعهد أو القسم الذي يلتزم صاحبه أن يبر به ولو صلب عنه عفو أو بدون قصد . روى ابن قتيبة في "عيون الأخبار" أن شيب بن يزيد اخذ رجلي - وهو من كبار الثاقبين على بنى أمية - مر على غلام في

(١) وراجع بخصوص كل ذلك : ابن حجر : فتح البولي ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ؛ ابن رشد : بناية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٦ ؛ سعاد أبو حبيب : موسوعة الإجماع ، مرجع سابق ، ١ / ٢٧٦ ، ٢ / ٦١٠ ، ٩٩٠ . للوردى : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٥٥ ؛ للزغبى : للبلدية ، شرح بناية البندى ، وعليها : شرح فتح فقير لابن المسلم ، مرجع سابق ، ٥ / ٤٦٣ ؛ الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، ٧ / ٣٥٠ - ٣٥١ ؛ على أبو الحسن المالكي : كفة الطالب الربيعي ، مرجع سابق ، ٢ / ٨ ؛ لطوى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ وملاحقها ؛

فهرات يستقيم في اللاء فقال له شيب : اخرج الى اسائك . قال الغلام : فأنا آمن حتى ألبس ثوبي ؟ قال : نعم . قال : فوالله لا ألبسه<sup>(١)</sup> .

وروى صاحب الطبقات الكبرى وغيره في قصة اسلام الغرمزان أنه لما أتى به الى عمر استسقى ماء فأثوه بماء فقال : أخاف ان أقتل وأنا أشرب . فقال له عمر : لا بأس عليك حتى تشرب . فألقى الاثاء من يده وقال : لا حاجة لي في اللاء وقد أمتى . قال عمر : كذبت . قال أنس : صدق يا أمير المؤمنين فقد قلت له : لا أقتلك حتى تشربه ، لا بأس عليك . فتركه فأسلم<sup>(٢)</sup>

---

( ١ ) أحمد عبد العليم البردوني : المعطر من كتاب عيون الأعيان ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

( ٢ ) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٦ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ١١٣ .

المبحث الرابع

الوفاء بالعهود



## المبحث الرابع

### الوفاء بالعهود

ليس الوفاء بالعهود مقصوراً على علامة إعطاء الأمان ، ولكنه سمة عامة تميز التراث الاسلامي بطوله ، ومبدأ أصيل تنفرد به الحضارة الاسلامية في تعاملها مع الحضارات والمجتمعات الأخرى . وهذا المبدأ يقترب من مبدأ العدالة في التراث الحضاري الاسلامي كقيمة عليا لاتعلوها أى قيمة أخرى ، وكأحدى للثل التي لايمكن تجاوزها أو الترخص فيها أو النقش حولها .

### الوفاء بالعهود في القرآن الكريم :

الوفاء بالعهود من أخص خصائص المؤمنين في القرآن الكريم . فاللؤمئون حقا يصفهم القرآن بأنهم ﴿ للوفون بعهدهم اذا عاهدوا ﴾ (البقرة/ ١٧٧) وبأنهم ﴿ الذين يوفون بعهدهم الله ولا ينقضون لليثاق ﴾ (الرعد/ ٢٠) . وقد تكرر الأمر بالوفاء بالعهود في القرآن الكريم فى أكثر من موضع واحد . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ (المائدة/ ١) ، ﴿ وأوفوا بعهدهم الله اذا عاهدتم ﴾ (النحل/ ٩١) ، ﴿ وأوفوا بالعهود ان العهد كان مستولاً ﴾ (الاسراء/ ٣٤) . . . . . وواضح من هذه الآيات ومثيلاتها أن الأمر عام على كل عهد ، وأنه مبدأ عام يشمل التعامل بين المسلمين وبعضهم وبين غيرهم ، كما يحكم العلاقات فى وقت السلم أو الحرب . وفى علاقات المسلمين بغيرهم فى وقت الحرب فان الوفاء بالعهود أحد الكليات الأساسية التى لا موضع لنقضتها ولا تجاوز فى الالتزام بها . وسورة براءة التى أعلنت الحرب على المشركين حتى يسلموا ، وعلى أهل الكتاب حتى يسلموا أو يعطوا الجزية ، لم تغل من التأكيد أكثر من مرة وفى أكثر من موضع على الوفاء بالعهود حتى مع أولئك الذين أصبحوا فى علاقة حرب مع المسلمين .

### أولاً - فالآيات الثلاث الأولى من سورة التوبة تتضمن أمرين :

الأول - براءة الله سبحانه وتعالى من عهود للمشركين للأسباب التى ذكرت فى السورة بعد ذلك <sup>(١)</sup> . والأمر الثانى - إعلام للمشركين بذلك أى اخبارهم بالبراءة وعدم مباغتتهم بالعنوان وذلك بقوله تعالى " وأذان " ، قال البخارى : أذان : إعلام . وكذا قال أبو عبيدة . وقوله " يوم الحج الأكبر " تأكيد لهذا الإعلام يجعله وقت تجمع الناس وكرتهم . ليس هذا فحسب ، بل أن الآيات تأمر للمشركين بعد هذا الإعلان أن يسيروا فى الأرض كيف شاعوا وأين شاعوا وتمهلهم أربعة أشهر يتدبرون أمرهم وكأنها تقول لهم : هذه براءة موجبة لقتالكم فاسعروا فى تحصيل العدد

( ١ ) راجع الآيات من ١ - ١٣ من سورة التوبة .

والأسباب وبالفرا في اعتداد العناد من كل باب <sup>(١)</sup> . وهكذا فإن الآيات لم تأمر بأخفهم على غرة، وإنما لوجبت قتالهم بعد إعلامهم ولهم لهم ما يكفي من الوقت لتدبر الأمر . فكانت البراءة لولا ، ثم الأكلان والإعلام ثانياً ، ثم أخيراً السياحة أو الإمهال من أجل التدبر والاعتداد للقتال .

ثانياً - ثم أن الآيات استنتت من هذه البراءة من استقاموا على عهودهم من المشركين، فقال تعالى : ﴿ إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقضوكم شيئاً ولم يظلموا عليكم أحداً . فأنتم أياهم عهدكم إلى مدتهم . إن الله يحب المتقين ﴾ (التوبة/٤) . فالآيات السابقة على هذه الآية نزلت فيمن عاثوا عهودهم من المشركين . وهذه الآية استنتت من المشركين أصحاب العهود الذين لم ينقضوا عهدهم ولم يظلموا على المسلمين أحداً . فأمرت بالوفاء لهم إلى مدتهم، ولنا لرسل الرسول صلى الله عليه وسلم على بن أبي طالب حين نزلت هذه الآيات يؤذن في الناس بالبراءة إلا أصحاب العهود فقال لهم: "ومن كان له عهد عند رسول الله فهو إلى مدته" <sup>(٢)</sup> . وذلك على أسس أن الوفاء بالعهد يقتضى ألا ينقضى التعاهد إلا بانقضاء الأجل المتفق عليه مادام الطرف الآخر لم يخرج على شروطه ولنا قال تعالى : ﴿ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم . إن الله يحب المتقين ﴾ (التوبة/٧) أى مهما تمسكوا بما عاهدتموه عليه وعاهدتموه فاستقيموا لهم . وقد وصف تعالى هذا الوفاء بالعهد في الآيتين من سورة التوبة (الآية/٤ والآية/٧) بأنه من صفات المتقين . كل ذلك على الرغم من أن الطرف الآخر سوف يصير بعد انقضاء أجل العهد من الخائرين وعلى الرغم من أن الآيات تأمر للمسلمين بقتالهم بعد انقضاء الأجل على الذين <sup>(٣)</sup> . فكل ذلك لا يمنع من الوفاء لهم طالما كانوا على العهد لأن ذلك من المبادئ العامة التي لا سبيل لتجاوزها في جميع الأحوال . ويفهم من ذلك :

أ) أن الأصل بقاء التعاهد حين انقضاء الأجل .

ب) أنه لا يجوز الغدر بالطرف الآخر وأخذ على غرة وإنما يجب الوفاء بالعهد إلى مدته .

ج) أن التعاهد لا ينقض الا في حالة غدر الطرف الآخر وعدم وفائه بالعهد .

(١) راجع تفسير أبي السعود للسبي : إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (الشافعية : دار للنصف ، د.ت)

٤١/٤ .

(٢) راجع : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٦ / ٢٠٥ ، ١٧ / ١٩٧ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ،

٥٩٤ / ٣ .

(٣) فهم هذه الأحكام لا يكون الا في السياق العام لسورة التوبة . وعلى سبيل المثال فهذه الآيات التي تأمر بالوفاء لعهود المشركين في صدر سورة التوبة ليس فيها دليل على جواز التعاهد مع المشركين مطلقاً وإنما ذلك مقيد بشروط الضرورة وشرط الثبات كما ذكرنا ذلك بالتفصيل في المباحث الثلاثة الأولى من الفصل الأول فضلاً عن البحث الرابع الخاص بالتصور الفقهي والمقصود من الآيات - كما تقدم - فرض قتال المشركين على الذين على أن يبدأ ذلك مع المشركين فحينئذ لعهودهم وتأجيل للمشركين للمسلمين على عهودهم إلى مجيء انقضاء الأجل .

ثالثاً - بل ويصل الوفاء لأصحاب العهد لدرجة اعتبار جوارهم والكف عمن لجأ إليهم وتحيز لهم . وفي ذلك قوله تعالى : "فان تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تخذلوا منهم ولوا ولاصبروا . الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق" (النساء / ٨٩ - ٩٠) : نزلت في الثاقفين تأمر بقتلهم ان تركوا الحجرة وأظهروا الكفر الا أنها استثنت من ذلك الذين لجأوا وتحيزوا الى قوم بينهم وبين المسلمين مهادنة أو عقد ذمة فصطلت حكمهم كحكمهم . وهذا قول السدي وابن زيد وابن جرير . هذا في الوقت الذي تنص فيه الآيات على عدم جواز نصرة مسلم لم يهاجر وليس بينه وبين المسلمين عهد على مشرك بينه وبين المسلمين عهد . فيقول تعالى : ﴿ وان استصروكم في الدين فليحكم النصر الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق ﴾ (الأنفال/ ٧٢) . فلا تنصر تلك الفئة من المسلمين - أي الذين آمنوا ولم يهاجروا ومن ثم ليس بينهم وبين دار الاسلام عهد- على للعالمين من الكفار . مما بين أن الله عز وجل جعل حق الميثاق فوق حق الأخوة الاسلامية <sup>(١)</sup> .

رابعاً - تأتي أية النبذ لتسلط مزيدا من الضوء على هذا المبدأ العام . فيقول تعالى في الآية/ ٥٨ من سورة الأنفال : ﴿ ولما تخلفن من قوم خيابة فاتبذ إليهم على سواء . ان الله لا يحب الخائنين ﴾ . فهي وإن أباحت التحلل من التعهد في حالة خشية وقوع الفدر والخيانة من الطرف الآخر ، الا أنها اشترطت وجوب إعلامه بذلك قبل قتاله . وفي الآية أربعة أمور :

الأمر الأول - أنها تتحدث لا عن حالة وقوع الضرر وإنما عن حالة توقع وقوعه وذلك بطبيعة الحال بظهور امارات أو دلائل تفيد استعلاء الطرف الآخر للاخلال بشروط العهد .

الأمر الثاني - أنها تأمر حتى هذه الحالة- بالنبذ ، ويعني الطرح والالتقاء والتفرض والترك ونظائرهما من الكلمات التي تفيد طرح الشيء أو القاءه <sup>(٢)</sup> . وللقصود: اطرح إليهم عهدهم .

والأمر الثالث - أن يكون هذا النبذ على سواء . قال ابن عباس : أي على مثل . وقال ابن منظور : على عدل . وقيل : أعلمهم أنك خارجهم حتى يصيروا مثلك في العلم بذلك . وقال الأزهرى : للنى : اذا عللدت قوما فخشيت منهم التقض فلا توقع بهم بمجرد ذلك حتى تعلمهم <sup>(٣)</sup> . وبطبيعة الحال فان ذلك يكون بأن يرسل إليهم من يعلمهم صراحة بأن العهد انتقض .

( ١ ) ككل سلامة النفس : العلاقات الدولية في الاسلام على ضوء الاصحاح الثاني في سورة التوبة (رحلة : دار الشروق ،

١٩٧٦) ص ٨٥ ؛ محمد رشيد رضا : المنار ، مرجع سابق ، ١٠ / ١٠٨ .

( ٢ ) وراجع ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ص ٤٣٢٢ .

( ٣ ) وراجع : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ؛ ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ،

ص ٢٦٦٢ ؛ الفيثوى : صفوة القاسم ، مرجع سابق ، ١ / ٥١١ .

**والأمر الرابع -** أن مناجرتهم الحرب قبل النذ اليهم - فى حالة توقع الخيانة - يضر خيانة ينهى عنها القرآن ، إذ أنهم فى هذه الحالة يظنوا على توهمهم فى بقاء العهد لعدم صلور ماينيد الخيانة يقينا من جانبهم وعدم علمهم بتخرف للمسلمين من وقوع الخيانة منهم . ولنا فان الآية توجب أن يكون الطرفان متساويين من حيث معرفة انتفاض للعاهدة وبدأ حالة الحرب، وهو المفهوم من قوله "على سواء" وذلك من باب العدل والوفاء بالعهد معا .

بل وينهب بعض العلماء الى أنه لايكفى مجرد اعلامهم بالنذ ، بل لابد من مضى مدة يتمكن فيها ملكهم بعد علمه بالنذ من انفاذ الخبر الى أطراف مملكته ، ولايجوز للمسلمين أن يغيروا على شيء من أطرافهم قبل مضى تلك المدة حتى لايعخذوا على غرة . ومع ذلك اذا علم المسلمون يقينا بعد مضى المدة أن القوم لم يأتهم خبر من قبل ملكهم ، فللستحب لهم أن لايعيروا عليهم حتى يعلمهم بالنذ ، لأن الاغرة قبل الاعلام فى هذه الحالة تشبه الخديعة وكما أنه على المسلمين أن يتحرزوا من الخديعة فان عليهم أن يتحرزوا كذلك من شبه الخديعة <sup>(١)</sup> .

ولما كان كل ذلك يرتبط بحالة توقع الخيانة كما يدل عليه تفسير الآية - قال الشافعى: نزلت فى أهل مدنة بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عنهم شيء استدل به على خيانتهم <sup>(٢)</sup> - فانه يتعين فى هذا للوضع التمييز بين حالة وقوع الخيانة فعلا وحالة توقع وقوعها : ففى الحالة الأولى يقع الغرر فعلا من الطرف الآخر . أما فى الحالة الثانية فان الخيانة لا تقع منهم وانما يخاف منهم ذلك بسبب أشياء يستدل بها على استعلاهم للخديعة ونقض العهد . فى الحالة الأولى تجوز مباغتتهم ومفاجأتهم بالحرب كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم حين اتجه لفتح مكة لما نقضت قريش الصلح : اللهم خذ العيون والأبصار عن قريش حتى نبتها فى بلادها <sup>(٣)</sup> . ولايشترط فى هذه الحالة النذ والاعلام لأنهم نقضوا العهد وعلموا بذلك . أما فى الحالة الثانية فلا بد من اعلامهم بالنذ لأنه وان توفرت البراهين على عزمهم على الخيانة فانها لم تقع منهم . ولنا فان نقض العهد من جانب المسلمين قبل اعلام الطرف الآخر - فى هذه الحالة الثانية - يعد خيانة و "إن الله لا يحب الخائنين" .

(١) راجع : لبرغسى : شرح كتاب لبرغسى للشافعى ، مرجع سابق ، ٥ / ١٦٩٧ : ابن القيم : شرح فتح القدير ،

على : الخديعة للمريغنى ، ومعه : شرح الخديعة للبرغسى وحاشية سعدى حلى ، مرجع سابق ، ٥ / ٤٥٧ .

(٢) لشافعى : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٢ / ٧٢ .

(٣) سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٩ : ابن الأوزق : بفتح فسلك فى طبع تلك (بغداد : دار الحرية ، ١٩٧٧)

١ / ١٦٢ : البيهقى : فتح البيرة ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ : ابن العربى : أحكام القرآن (ط . بيروت) مرجع سابق ، ٢ /

٨٧١ : محمد رشيد رضا : لفتاوى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٥١ : الرزقى : تفسير الكبير (ط . بيروت) مرجع سابق ، ٨ / ١٥

/ ١٨٩ - ١٩٠ ، ١٩٤ : الشوكلى : فتح هدير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٠ : ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، مرجع

سابق ، ٢ / ٣٢٠ : الطرسى : مرجع سابق ، ٥ / ١٤٤ - ١٤٥ .

وبطبيعة الحال فانه لا يجوز - في هذه الحالة الأخيرة - تبرير الباغية وترك التذبذبة بعامل المصلحة أو للعامة بالمثل ، فان مبدأ الوفاء بالعهد يتسم بالاطلاق ولا يقبل الاستثناء . وفي هذا المعنى يقول صاحب الفلال : "ان الاسلام يكره الخيانة ويحترق الخائنين الذين يتقضون العهود . ومن ثم لا يجب للمسلمين أن يخونوا أمانة العهد في سبيل غاية مهما تكن شريفة . ان النفس الانسانية وحده لا تتجزأ ، ومتى استلحت لنفسها وسيلة خسيصة فلا يمكن أن تغفل عاقبة على غاية شريفة . وليس مسلماً من يهرع بالغاية . فهذا المبدأ غريب على الحس الاسلامي والحساسية الاسلامية ، لأنه لا انفصال في تكوين النفس البشرية وعللها بين الوسائل والغايات"<sup>(١)</sup>.

### أمثلة من حياة الرسول صلى الله عليه وسلم :

ضرب الرسول صلى الله عليه وسلم للثل الأعلى في باب الوفاء بالعهد ، وذلك بأقواله وأفعاله . وقد خصصت كتب الحديث وملاونات السنة أبواباً مستقلة في فضل الوفاء بالعهد وتحريم الغدر<sup>(٢)</sup> . وفيما يلي بعض الأمثلة :

١- في حديث بريرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوصي أمراء السرايا بقوله : "اغزوا ولا تغدروا...". الحديث . قال الألباني : أي لا تنقضوا العهد ان وجد ينكم . وقال النووي : فيه تحريم الغدر وهو جمع عليه<sup>(٣)</sup> . وعن صفوان بن عسال قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فقال : سيروا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ولا تملأوا ولا تغدروا..."<sup>(٤)</sup> . والأحاديث في هذا الباب كثيرة تكفي عما ذكرناه منها على سبيل التمثيل لا الحصر .

٢ - من الشروط التي كانت بين الرسول صلى الله عليه وسلم وبين للمشركين في صلح الحديبية أن من لحق بالرسول من للمشركين رده إليهم ، ومن لحق من أصحاب الرسول بالمشركين لم يردوه اليه . وحدث أن هرب أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف في قيده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما كان يكتب كتاب الصلح هو وسهيل بن عمرو . فقال سهيل : يا محمد قد لجأت القضية بيني وبينك قبل أن يأتيك هذا . قال : صدقت . فرده

(١) سيد قطب : في ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ٣ / ١٥٤٢ .

(٢) انظر على سبيل المثال : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٥ ؛ النووي : شرح مسلم ، مرجع سابق ،

١٢ / ٤٣ ؛ للنووي : مختصر صحيح مسلم ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٨ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٢٤ ؛

(٣) النووي : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٨ ؛ الألباني : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٠ ؛

الحديث : ذكر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨٠ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٠ .

(٤) الألباني : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٠ . وانظر أيضاً : الباني : التلخيص لشرح اللوطا ، مرجع

سابق ، ٣ / ١٧١ ؛ للنووي : ذكر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٣٤ .

الرسول صلى الله عليه وسلم اليهم . فقال أبو جندل : يامعشر المسلمين ، أردنا الى للمشركين يفتنوني في ديني وقد جئت مسلماً ؟ فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم : يا أبا جندل اصبر واحتسب فاننا لانفرك ، وإن الله جاعل لك فرجاً ومخرجاً " وفي رواية أخرى أنه قال " يا أبا جندل ، أنا قد عقدنا بيننا وبين القوم عقداً وصالحاً وأعطيناهم على ذلك وأعطينا عهداً . وأنا لانفرك بهم " (١) .

٣ - وبعلما تم أمر الصلح في الحديبية ورجع النبي صلى الله عليه وسلم حياءً أبو بصير عتبة بن أسيد - رجل من قريش - وهو مسلم فأرسلت قريش في طلبه رجلين فلفظه الرسول صلى الله عليه وسلم اليهما وقال له : " يا أبا بصير اتنا قد أعطينا هؤلاء القوم مائة علمت . ولا يصلح لنا في ديننا الفخر . وإن الله جاعل لك ولبن معك من المستضعفين فرجاً ومخرجاً . فانطلق الى قومك " . قال : " يا رسول الله تردني الى المشركين يفتنوني في ديني " قال : " يا أبا بصير انطلق ، فإن الله تعالى سيجعل لك ولبن معك من المستضعفين فرجاً ومخرجاً " فانطلق معها . وفي الطريق قتل أحدهما وفر الآخر منه . وعاد أبو بصير الى الرسول صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول الله ، وقت ذمتك وأدى الله عنك ، أسلمتني ورددتني اليهم ثم أجناني الله منهم . فقال له الرسول : " ويل لهما مسعر حرب " فلما سمع ذلك عرف أنه سيورده اليهم . فخرج أبو بصير حتى نزل مكاناً على ساحل البحر يقال له " العيص " في طريق قريش الى الشام وتجمع حوله قريب من سبعين رجلاً عن فروا من مكة ، وراحوا يضيّقوا على قريش يعترضون العير ويقتلون من خلفوا به منهم حتى كتب قريش الى الرسول صلى الله عليه وسلم يناشونه بالله وبالرحم أن يرسل اليهم فمن آتاه منهم فهو آمن . فأولاهم الرسول صلى الله عليه وسلم قتلهموا عليه المدينة إلا أبا بصير كان قد مات (٢) .

(١) راجع : سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٠٤ ؛ ابن سيد الناس : عيون الأثر ، مرجع سابق ، ٢ / ١٢٠ ؛ تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨١ - ٢٨٢ ؛ ابن الأثير : الكامل ، مرجع سابق ، ٢ / ٩٠ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٥ ؛ أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ ؛ الشوكلي : نيل الأوطار ، مرجع سابق ، ٨ / ٢٩ ؛ ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٧٥ .

(٢) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ؛ ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٧٥ ؛ ابن سيد الناس : عيون الأثر ، مرجع سابق ، ٢ / ١٢٩ ؛ تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ؛ ابن الأثير : الكامل ، مرجع سابق ، ٢ / ٩١ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٦ ؛ عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٣٤١ - ٣٤٢ ؛ ابن قهم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٩٦ - ٢٩٧ ؛ الشافعي : سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (مخطوط) بدار الكتب المصرية - لندن ، تاريخ ، الرقم (١٣٠) ، ٣ / ١٦ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٤٦ - ٤٧ ؛ أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ ؛ الشوكلي : نيل الأوطار ، مرجع سابق ، ٨ / ٣٥ ؛ محمد حيد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٥ - ٣٦ .

٤ - عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه قال : ما منعني أن أشهد بدرًا إلا أني خرجت أنا وأبى حميل . قال : فأخذنا كفار قريش . قالوا : إنكم تريدون عمداً ، فقلنا : ما نريد . ما نريد إلا للجنة . فأخذوا علينا عهد الله وميثاقه لتصرفن إلى المدينة ولا تقاتل معه - أى مع الرسول صلى الله عليه وسلم - فأتينا الرسول صلى الله عليه وسلم - لما كانت غزوة بدر - فأخبرناه الخبر ، فقال : " انصرفا ، نفى لهم بهمهم ونستعين بالله عليهم " رواه مسلم . وقال النووي : أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يشيع عن أصحابه نقض العهد <sup>(١)</sup> . أى أن النبي صلى الله عليه وسلم سمح لهما بعدم الاشتراك فى القتال لأنهما كانا قد وعدا كفار قريش بذلك مؤثرا بذلك الوفاء بهما على نصرتهما له فى المعركة .

#### ثمآذج من حياة الصحابة :

سارت للدولة الإسلامية فى ممارسة أعمال الجهاد خلال الفترة محل الدراسة على هذا المبدأ الذى أرسى دعائمه الأصول الإسلامية ومقتضاه الأمر بالوفاء بالعهود وتحريم الغدر . هذه حقيقة يؤكدها تحليل الخبرة التاريخية الإسلامية وليس هناك خلاف حولها ، والأمثلة بهذا الخصوص لا يمكن حصرها وسوف اكفى بآثبات بعضها على سبيل التمثيل لا الحصر :

(١) صالح خالد بن الوليد قوم جماعة بن مرلوة - من بنى حنيفة - بعدما غلبوا بالمسلمين فى اليمامة قتلوا منهم سبعائة من حفاظ القرآن . ولما بلغ ذلك للمسلمين فى المدينة كتب بعضهم إلى خالد يحرضه على قتلهم . وحين علم خالد بذلك قال : " أنه لولا ما قد مضى من صلح القوم لفعلت ذلك . فأما الآن فليس إلى قتلهم من سبيل " . ثم كتب خالد إلى أبى بكر كتابا نصه : " بسم الله الرحمن الرحيم . لعبد الله بن عثمان خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم من خالد بن الوليد . أما بعد : فإن الله تبارك وتعالى لم يرد بأهل اليمامة إلا ماصاروا إليه . وقد صالحت القوم على ما وجد من الصفراء والبيضاء وعلى ثلث الكراع وربيع السبي . ولعل الله تبارك وتعالى أن يجعل عقابة صلحهم عيورا . والسلام " فرد عليه أبو بكر الصديق رضى الله عنه : " أما بعد فقد قرأت كتابك وما ذكرت فيه من صلح القوم بأنهم صالحوك . فأثم للقوم ما صالحتهم عليه ولا تغدر بهم " <sup>(٢)</sup> .

(٢) ولما أراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه إجلاء أهل نجران - وكانوا من أهل النعمة - لوصية الرسول صلى الله عليه وسلم وأبى بكر بذلك ، بعث يعطى بن أمية إلى اليمن وأمره بإجلالهم وقال له : " اتهم ولا تفتهم عن دينهم . ثم أحلهم من أقيم منهم على دينه ، وأقرر للمسلم . وامسح أرض كل من تجلى منهم ثم خيرهم البلدان وأعلمهم أنا يجليهم بأمر الله

(١) الفتوى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٤٤ ؛ للفتوى : مختصر صحيح مسلم ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٨ ؛ ابن

قيم : زاد نداد (هاتفرة : للطبعة المصرية ومكتبتها ، د.ت) ٣ / ٢٢٣ .

(٢) محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

ورسوله ألا يترك بجزيرة العرب دينان . فليخرجوا - من أقام على دينه منهم - ثم نعطهم أرضا كأرضهم أقراراً لهم بالحق على أنفسنا ووفاء ببنمتهم فيما أمر الله من ذلك ، بدلاً بينهم وبين حيرانهم من أهل اليمن وغيرهم فيما صار لجيرانهم بالريف" (١) .

(٣) ومن أطول اليهود التي كتبها على بن أبي طالب لعماله كتابه إلى الأشر النخعي لما ولاه على مصر وأعملها ، وفيه : " . . . وإن عقدت بينك وبين عدوك عقدة أو ألبسته منك ذمة فحط عهدك بالوفاء ولرع ذمتك بالأمانة واجعل نفسك حنة دون ما أعطيت ، فإنه ليس من فرائض الله شيء الناس أشد عليه اجتماعاً مع تفرق أحوالهم وتشتت آرائهم من تعظيم الوفاء بالعهود . وقد لزم ذلك للمشركون فيما بينهم دون المسلمين لما استولوا (٢) من عواقب الفدر . فلا تغفلون ببنمتك . ولا تخيبن بعهدك . ولا تخنن عدوك . فإنه لا يجوز على الله إلا لجاهل شقي (٣) . وقد جعل الله عهده وذمته أمناً لقضاء بين العباد برحمته وحرماً يسكنون إلى منعه ويستغيضون إلى جوارحه . فلا ادغال ولا مدالسة ولا خداع فيه (٤) . ولا تعقد عقداً تجوز فيه الطلل . ولا تحولن على لحن قول بعد التأكيد والتوثقة (٥) . ولا يدعوك ضيق أمر لزمك فيه عهد الله إلى طلب انفساخه بغير الحق (٦) . فإن صورك على ضيق أمر ترجو انقراضه وقضيل عقبته خير من غلر تخاف تبعته " (٧) .

(٤) ولما بلغ معاوية خير صاحب الروم أنه يريد أن يغزو بلاد الشام أيام صفين ، كتب إليه يهنئه ، فصالحته الروم على أن يؤدي إليهم مالا - قيل كان مائة ألف دينار - وأخذ من الروم رهنا فجعلهم يبيعليك وأخذ الروم رهنا من المسلمين . ثم ان الروم غدرت وقتلت رهنا

(١) أحمد زكي صفوت : جبهة خطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢٨ .

(٢) أي لأنهم وجدوا عواقب الفدر ويلة أي مهلكة فقد التزموا الوفاء بالعهود ، وللمسلمون أولى بالوفاء من المشركين

(٣) المحرم : أي الحرم أو الحرم الذي لا يجوز الاعتداء عليه .

(٤) يستغيضون : أي يفرغون فيه ويحسون بجزره . والادغال : الفساد . والمدالسة : الخيانة .

(٥) لقال : جمع علة وهي في العقد والكلام ما يصره عن وجهه ويحول إلى غير لاد . وذلك بطراً على الكلام عند إبهام وعدم صراحته . ولحن القول : مقليل الترجيح كثورية وفرضي . وللحن أنه يهنا فدا عقد العقد يته وبين عدوه أن يقضه معولا على تأويل عفى أو ضوى قول أو يقول مثلاً : فاعيت كذا ولم تعين ظاهر هذه اللفظة . . . الخ . فإن كل هذا - عده - يدخل في باب الفدر وعدم الوفاء بالعهود .

(٦) يهنا كذلك عن نسخ العهد يته وبين عدوه فدر أن يترله به يقل عليه . وإنما عليه الوفاء بعهده وفترله الحق ثم لصير عليه

(٧) محمد بن الحسين المعروف بالشراف الرضى : نهج ليلافة من كلام أمير المؤمنين على بن أبي طالب ، شرح الشيخ محمد عبده ، تحقيق : محمد أحمد عاشور ومحمد إبراهيم لينا (القاهرة : دار الشعب ، ١٩٥٠ - ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .

للمسلمين . فأبى معاوية والمسلمون أن يستحلوا بثلث قتل من فى أيديهم من رهن الروم وخطوا سيولهم وقالوا : وفاء بقتل خير من غدر بغتر<sup>(١)</sup> .

(٥) وكان بين معاوية وبين الروم أمد ، فأراد معاوية أن يفتو منهم فإذا أنقضى الأمد غزاهم ، فإذا شيخ على دابة يقول : الله أكبر الله أكبر ، وفاء لاغسرا يامعاوية ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من كان بينه وبين قوم عهد فلا يحلن عقدة ولا يشدها حتى ينقضى أمدها لو ينذ اليهم عهدهم على سواء " فبلغ ذلك معاوية فرجع ، فإذا الشيخ عمرو بن عبسة . رواه أحمد وأبو داود والترمذى - وصححه<sup>(٢)</sup> . وفى ذلك دليل على أنه لا يجوز السير الى أرض العدو فى آخر مدة الصلح أو المدة للاقتضاء على العدو بعتة . بل ينبغى الانتظار حتى تنقضى مدة المدة عملا بقوله تعالى " فاتقوا اليهم عهدهم الى مدينتهم " ، ثم انذارهم بذلك . بل ويستحب تجديد الدعوة كما تقدم .

رأى العلماء :

إذا كانت آراء الفقهاء قد اختلفت فى بعض المسائل ، فإنهم قد اتفقوا جميعا بلا خلاف ، على وجوب الوفاء بالعهد وتحريم الغدر والخيانة بأى شكل من الأشكال وتحت أى ظرف من الظروف ، وقالوا إن الوفاء بالعهد والعهد فرض وان الغدر فى حق المسلم وغير المسلم حرام<sup>(٣)</sup> .

وقد سئل عطاء عن رجل مسلم أسره العدو فقالوا له : نرسلك وتعطينا عهدا وميثاقا عسى أن تبعث إلينا كذا وكذا - أى من الأموال - فإن لم يفعل عاد اليهم . فلم يجد الأسير للمسلم مالا يفدى به نفسه ، فهل يعود الى الكفار؟ قال عطاء (ت ١١٤هـ) : يذهب اليهم . قيل له : أنهم أهل شرك . قال : بئى بالعهد لهم "إن العهد كان مستولاً"<sup>(٤)</sup> .

وكذا قال مالك : لا يجوز للأسير أن يهرب ممن أسروه ولا أن يخذلهم وان ائتمنوه يف لهم بالعهد<sup>(٥)</sup> . وقال : بلغنى أن عبد الله بن عباس قال : ما ختر قوم بالعهد الا سلف الله عليهم العدو<sup>(٦)</sup> . وسئل الأوزاعي عن الرجل من المسلمين يؤسر فيعطيه عهدا على أن يعثوه الى دار الاسلام .

(١) محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٩٥ .

(٢) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٠ ؛ أبو عبيد : كتاب الاموال (فتاوة : مكية لكليات الازهرية ، ١٩٦٨)

ص ٢٣٧ ؛ الفتاوى : نيل الاوطار ، مرجع سابق ، ٨ / ٥٤ ؛ ابن قيم : زاد للعاد (ط. فتاوة) مرجع سابق ، ٢ / ٢٢٣

(٣) راجع : سبلى أبو حبيب : موسوعة للاجماع فى الفقه الاسلامي ، مرجع سابق ، ٨٠٣ / ٢ ، ٨٢٥ .

(٤) عبد الرزاق : للصف ، مرجع سابق ، ٥ / ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٥) ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ ؛ المعنى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٧

(٦) السيوطى : تنوير الحرف لك شرح على موطأ مالك (بيروت : المكتبة الثقافية ، ١٩٨٤) ، ٢ / ٧ .

فان وجد فداءه والا رجع اليهم ، فيقدم ، فلا يقلد على فداءه : فترى له أن يرجع اليهم ؟ قال : نعم يرجع اليهم <sup>(١)</sup> .

وسئل الشافعي عن قوم بينهم وبين المسلمين عهد ففقدوا به الا جمعة منهم ظلت على الوفاء هل يجوز للامام غزوهم ؟ قال : "كان له غزوهم ولم يكن له الاغارة على جماعتهم . واذا قاربهم دعا أهل الوفاء الى الخروج فاذا خرجوا وفي لهم وقاتل من بقى منهم" <sup>(٢)</sup> .

وقال صاحب كتاب الفروع من الحنابلة : متى مات امام أو عزل لزم من بعده الوفاء بعقله ، لأنه عقده باجتهاده . فلا يتقضى باجتهاد غيره <sup>(٣)</sup> .

هذا قليل من كثير من النصوص والوقائع التي يكشفها البحث الوثائقي والتاريخي في المصادر الأصولية الاسلامية عن مبدأ الوفاء بالعهود كأساس في التعامل مع المجتمعات غير الاسلامية في وقت الحرب . هذه حقيقة يعترف بها الباحثون غير المسلمين أيضا ولنا فلسنا في حاجة لمعالجة هذه المسألة بشكل مستفيض ونكتفي بهذا العرض للوجز وللوثق لمبدأ الوفاء بالعهود في المصادر الأصولية .

---

(١) لطوى : كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

(٢) لشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ١٨٦ .

(٣) شمس الدين للقدس : كتب الفروع ، مرجع سابق ، ٦ / ٢٥٨ .

المبحث الخامس

الأسـرى



## المبحث الخامس

### الأسرى

تختلف الحروب الأسرى من كلا الجانبين . وللإسلام أحكام خاصة يتم على أساسها التعامل مع الأسارى . هذه الأحكام مستمدة من الأصول ومرتبطة بالاطار العام لظاهرة الحرب فى الإسلام ومن ثم لا يمكن فهمها إلا فى ضوء مختلف العناصر التى عالجناها فى المباحث للمتقدمة وبصفة خاصة تلك المتعلقة بمبررات القتال من جهة ثم تلك المتعلقة بالقيم والأخلاقيات التى تحكم عملية للمواجهة أو الصدام العنصرى من جهة أخرى فضلا عن غيرهما من عناصر الاطار الفكرى والمحركى للظاهرة موضع التحليل .

وسوف نقتصر فى معالجة مسألة الأسرى فى التصور الأصولى على موضوعين يرتبطان باطار التحليل وبهما يكمل هذا البناء الفكرى والاطار المحركى لظاهرة الحرب فى الإسلام وما يتمحز عنها من علاقات بين المسلمين وغيرهم من منطلق التصور الأصولى : الأول هو طريقة المسلمين فى معاملة الأسرى . وللوضوع الثانى هو الحكم فى الأسرى .

#### أولا : معاملة الأسرى :

لاخلاف على ضرورة قتل مقاتلة الكفار فى الحرب . أما اذا وقعوا فى الأسر فإن الآيات والأحاديث تأمر للمسلمين بمحسن معاملة الأسرى وإطعامهم وكسوتهم وقبول اسلام من أسلم منهم وعدم اكرههم على ذلك . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَىٰ إِنْ يَعْلَمُ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُرْتَكِبْ خَيْرًا مَّا أَخَذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ . وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (الأنفال/ ٧٠) . فقيه استمالة للأسارى وتحديد الدعوة لهم وقبح باب التوبة أمامهم من جديد . وقد نزلت الآية فى اسارى بدر الذين دفعوا الفداء ليتخلصوا من الأسر - ومنهم العباس عم الرسول صلى الله عليه وسلم - تستميلهم وتغريهم بما يعوضهم عما دفعوه من الفداء وتعلمهم ان هم دخلوا فى الاسلام - طامعين مختارين - بالرزق الوفير فى الدنيا وللغفرة لما سلف منهم قبل الإيمان<sup>(١)</sup> . وفيها دليل واضح على عدم الاكراه وعلى قبول اسلام الأسير وعلى أن مقصود الحرب النهائى هو تحقيق الهداية ، وعلى أنه لذلك يجب تكرار الدعوة الى الاسلام ليس فقط قبل

(١) راجع : تفسير ابن كثير : مرجع سبق ، ٢/ ٣٢٦ - ٣٢٧ ؛ تفسير القرطبى (ط . دار الكتب المصرية) مرجع سابق ، ٨/ ٥٢ - ٥٥ ؛ تفسير الخازن (بيروت : دار المعرفة ، ٢٠٠٤) ٢/ ١٩٩ ؛ فشوكنى : فتح القدير (بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٣) ٢/ ٣٢٧ - ٣٢٨ ؛ تفسير الرازى (بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٥) ٨/ ٢١١ - ٢١٣ ؛ تفسير ابن عربى : أحكام القرآن (بيروت : دار الفكر ، ٢٠٠٤) ٢/ ٨٨٥ ؛ تفسير القاسمى : علسن فتاويل (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨) ٥/ ٨ - ١٠ ؛ تفسير فسفى (بيروت : دار الكتب العربى ، ١٩٨٢) ٢/ ١١٢ ؛ تفسير قطوسى : فتیان (بيروت : مؤسسة الأعلمى ، ١٩٦٥) ٥/ ١٥٩ - ١٦٠ ؛ تفسير محمد رشيد رضا : لفتار (بيروت : دار المعرفة ، ١٠٠٠ - ١٠١٠) .

وأثناء القتال ولكن أيضا بعد أن تضع الحرب أوزارها ويقع من يقع من المشركين في أسر للمسلمين . فهؤلاء تجدد الدعوة لهم ويعاملون معاملة حسنة رجاء أن يسلموا . وبالفعل فقد أسلم العباس - عم النبي صلى الله عليه وسلم - وهو في الأسر بسبب ما أطلع عليه من دلائل وبراهين أكدت له صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وبسبب ما واجهه من إحسان في المعاملة حتى أن النبي صلى الله عليه وسلم كساه قميص عبد الله بن أبي حنيفة مع الأسارى وليس عليه ثوب<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعَمُونَ فِي الْمَغَارِ عَلَى سُنْبُلٍ ﴾ (الأنسان/٨) أي أنهم يطعمون الأسير - مع ما يطعمون من محاصيل للمسلمين - رغم حاجتهم هم إلى الطعام وذلك من باب البر والعطف وإتقاء وجه الله وإمتثالاً لأمره<sup>(٢)</sup> . وقد سلوت الآية الأسير من الكفار بالمسكين واليتيم للمسلم من ناحية احتياجه إلى الطعام ومن ناحية أن إطعامه من صفات أهل البر والعطف من للمسلمين<sup>(٣)</sup> .

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يأمر أصحابه أن يكرموا الأسرى فكانوا يقدمونهم على أنفسهم عند الغداء<sup>(٤)</sup> . وبشهادة ذلك مقالته الحسن البصري من أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالأسير فيدفعه إلى بعض المسلمين ويقول له : أحسن إليه ، فيكون عنده اليومين والثلاثة فيؤثره على نفسه<sup>(٥)</sup> . ومارواه ابن اسحاق وابن جرير عن نبيه بن وهب أن الرسول صلى الله عليه وسلم حين أقبل بالأسارى - بعد غزوة بدر (٦٢هـ) - فرقمهم بين أصحابه وقال : " استوصوا بالأسارى خيرا " <sup>(٦)</sup> . قال نبيه بن وهب : وكان أبو عزيز بن عمرو - أخو مصعب بن عمير - في الأسارى . قال : قال أبو عزيز : كنت في رهط من الأنصار حين أقبلوا بي من بدر (أى كان أسيرا عندهم) فكانوا إذا قلموا غداهم وعشاءهم خصوني بالخبز وأكلوا التمر لوصية

(١) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٠ ، ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢١٧

لعننى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٥٧ .

(٢) راجع تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٥٤ ؛ تفسير سيد قطب : فى ظلال القرآن (بيروت و القاهرة : دار

الشروق ، ١٩٧٩) / ٦ / ٣٧٨١ ؛ الصليوبى : صفوة القاسم (الروحة : انارة الشئون الدينية ، ١٩٨١) / ٣ / ٤٩٣ .

(٣) راجع : ابن العربي : أحكام القرآن (قاهرة : عيسى إلبلى الحلبي ، ١٩٥٧) ، ٤ / ١٨٨٦ .

(٤) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٥٥ .

(٥) الصليوبى : صفوة القاسم ، مرجع سابق ، ٣ / ٤٩٣ .

(٦) سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٠٩ ؛ الطبرى : تاريخ الأمم والملوك (بيروت : مؤسسة الأعلمى ، ١٩٨٣) ،

٢ / ١٥٩ ؛ ابن الأثير : الكامل فى التاريخ (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧) ، ٢ / ٢٨ ؛ لغدى : كثر العمال ،

مرجع سابق ، ٤ / ٣٨٤ ؛ الألبانى : ضعيف الجامع الصغير وزينته ، مرجع سابق ، ١ / ٢٧١ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ايدهم بنا ٠ ما تقع في يد رجل منهم كسرة عيز الا فحقى بها فاستحي فأردها على أحدهم فبردها على ما يحسها<sup>(١)</sup> .

وأخرج البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نبع فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال - سيد أهل اليمامة - فربطوه بسارية من سورى المسجد فخرج اليه الرسول صلى الله عليه وسلم فقال : ماذا عندك يا ثمامة ؟ قال : عندي يا محمد خير : ان تقتل تقتل ذا دم ، وان تتعم تتعم على شاكرك ، وان كنت تريد المال فسل تعط منه ما شئت . وبعد ثلاثة أيام تكرر خلالها هذا الحول قال الرسول صلى الله عليه وسلم : "اطلقوا ثمامة" . فأطلقوه ، فأتوا نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل للمسجد فقال : أشهد أن لا إله الا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . يا محمد والله ما كان على الأرض أبغض الى من وجهك فقد أصبح وجهك أحب الوجوه كلها الى ، والله ما كان من دين أبغض الى من دينك ، فأصبح دينك أحب الدين كله الى . والله ما كان من بلد أبغض الى من بلدك ، فأصبح بلدك أحب البلاد كلها الى . " الحديث<sup>(٢)</sup> . وفيه دليل على ضرورة الاحسان للأسير وتأليف قلبه وملاحظته بلين الكلام وعدم الغلظة عليه وعدم اكرامه على الاسلام ومنحه فرصة للتدبر والتفكير في أمر الدعوة واسكان للن عليه والعفو عنه مع القدرة على قتله أو مفادته بالمال . وقد كان لكل ذلك أثر عظيم في اسلام ثمامة .

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم ينهى عن تعذيب الأسير أو التمثيل به . وان كان لابد من قتله فقد كان يأمر بقتله قتلا كريما سريعا دون تعذيب بالعطش أو الجوع أو غيرهما . وعلى هذا اجماع الفقهاء<sup>(٣)</sup> . وقد ذكر محمد بن الحسن في السير الكبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في بني قريظة - بعدما احتزق النهار في يوم صائف : "لا تجمعوا عليهم حر هذا اليوم وحر السيف . قتلوهم حتى يردوا" فقتلوهم حتى ابردوا . ثم راحوا يبيقثهم فقتلوههم<sup>(٤)</sup> . وقد روى ابن جرير في تاريخه وابن اسحاق في السيرة أن سهيل بن عمرو كان قى اسرى بدر فلما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم قال عمر : دعني أترع ثنيي سهيل بن عمرو يطلع لسانه فلا

(١) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢/ ٢٠٩ ؛ تاريخ الطوى ، مرجع سابق ، ٢/ ١٥٩ ؛ تفسير سيد قطب : في

ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ٣/ ١٤٦٣ .

(٢) فتاوى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢/ ٨٧ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٦/ ٢١٠ ؛ المشركاني

: نيل الاوطار ، مرجع سابق ، ٧/ ٣٠١ ؛ محمد حيد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٣) راجع على سبيل المثال : الفرغسي : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٣/ ١٠٢٩ ؛ البيهقي : شرح منتهى

الارادات (القاهرة : للكتبة العلمية ، د٠) ٢/ ٩٧ ؛ موسى الحناوي للقدس : الاتحاف (القاهرة : دار المعرفة ، د٠) ٢/ ١١

٢/ ١١ ؛ الفتاوى : روضة الطالبين (ط٠ للكتب الاسلامي) ، مرجع سابق ، ١٠/ ٢٥١ .

(٤) الفرغسي : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٣/ ١٠٢٩ .

يقوم عليك عطيا في موطن أبنا . قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا أمل به فيمثل الله بي وإن كنت نيا"<sup>(١)</sup> .

والأكثر من ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يؤثر أن وقع أهل بيت من المشركين في الأسر أن يكونوا جميعا في سهم واحد من المسلمين منعاً لثشت الأسرة . وكان ينهى بالقاتل عن التفريق بين الوالدة وولدها ويقول : من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبه يوم القيامة . ولذا كان إذا أتى بالسبي أعطى أهل البيت جميعا كرهية أن يفرق بينهم<sup>(٢)</sup> . كما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يفعل مثل ذلك إذا لُرد أن يبيع السبي . يشهد لذلك ما أخرجه صاحب الطبقات الكبرى عن فاطمة بنت حسين قالت : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة إلى مدينة "مقنا" فأصابوا منهم سبائا منهم ضميرة مولى على ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعهم وسلم بيعهم وهم آخرون ، فخرج إليهم وهم يكونون ، فقال : ما علم يكون ؟ فقالوا : فرقنا بينهم . قال : لا تفرقوا بينهم يعرفهم جميعا"<sup>(٣)</sup> . وكذا كان عمر بن الخطاب ينهى عن التفريق بين الأم وولدها أو بين الأخوين<sup>(٤)</sup> . وفعل مثل ذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه<sup>(٥)</sup> . ولذا فقد أجمع الفقهاء بلا خلاف على أن التفريق بين الولد الصغير وبين أمه غير جائز ، وإن اختلفوا في الحد بين الصغير الذي لا يجوز معه التفريق والكبير الذي يجوز معه<sup>(٦)</sup> .

فقال مالك : لا يفرق بين الوالدة وولدها حتى يبلغ<sup>(٧)</sup> . وسئل الأوزاعي عن القوم يصيرون المرأة معها صبي رضيع أو فطيم لا يستطيعون حمله مع أمه أئجلون أمه ويلقون الصبي ؟ قال : يجلان جميعا ، فإن لم يطقا تركا جميعا<sup>(٨)</sup> . وقال : إذا استغنى الطفل عن أمه فقد خرج من الصغر وجاز التفريق بينهما<sup>(٩)</sup> . أما الشافعي فجعل الحد بين الصغير والكبير سبعا أو ثمانيا

(١) تزيغ لطوى ، مرجع سابق ، ١٦٢ / ٢ ؛ سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ٢١٢ .

(٢) ابن قيم : زاد المعاد (قنطرة : للطبعة المصرية ومكبتها ، ٥٠٥) ٢ / ٦٨ ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥) ، ٣ / ١١٤ ؛ لطواي : للعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٨٢ ؛ الفندي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٧ / ٩٥ ؛ الألباني :

ضعف جمع الصغير وزياته ، مرجع سابق ، ٤ / ١٧١ ؛ ابن قنطلة : للفني ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٦٧ .

(٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٥ / ٤٧٢ . وانظر نفس النص في : الفندي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ١٦٩ ، ١٧٦ .

(٤) انظر : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ١٦٦ ، ١٦٨ .

(٥) نفس المرجع السابق ، ٤ / ١٧٥ .

(٦) واسع : الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٩٢ ؛ معلى أبو حبيب : موسوعة الإجماع ، مرجع سابق ، ١٠٢ / ١ ؛ ابن قنطلة : للفني ، مع شرح الكبير ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٦٧ - ٤٧٢ .

(٧) واسع : الطبري : كتاب الجهاد وكتب الجزية وأحكام المحاربين ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

(٨) نفس المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(٩) لخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٩٢ .

سنين<sup>(١)</sup> . وقال : لا يجوز التفريق في الأسرى بين الأم وولدها وكذلك الوالد وولده وأيضا ولد الولد حتى يبلغ الولد سبعا أو ثمانى سنين . وذلك على أسس أن الوالد كالوالدة لاغنى للطفل عنه<sup>(٢)</sup> . وأما أبو حنيفة وأصحابه فحفظوا الحد في ذلك الاحتلام فمن لم يحتلم فهو صغير لايجوز معه التفريق فان احتلم حاز<sup>(٣)</sup> . وذهبوا الى عدم جواز التفريق بين الرجل وامراته ولولدهما الصغار وانما يجعلوا جميعا في سهم رجل واحد من المسلمين . وكذا بعدم جواز التفريق بين أنحوين صغيرين أو أحدهما صغير والآخر كبير ، ولابن الرجل وابن أخته ان كان صغيرا ، ولابن الصبي أو الصبية ان كان مع واحد منهما عمه أو خاله أو جده أو جده أو ابن أخته لو ذو رحم محرم<sup>(٤)</sup> . وقال أحمد : لا يفرق بينهما بوجه وان كبر الولد واحتلم<sup>(٥)</sup> .

بل وقد ذهب الفقهاء الى عدم جواز قتل الأسير الذى لا يستطاع حمله اذا كان ممن نهى عن قتله في الحرب كالمرأة والطفل والشيخ الكبير : فقال الثوري : "ان أصبت امرأة أو صبيا أو شيخا كبيرا لا تستطع حملهم فليتركوا ولا يقتلوا" . وسئل الأوزاعي عن القوم يكونون في السرية فيصيرون للمرأة فلا تقدر على المشي معهم ولا يكون معهم حمل لها ويخافون ان تركوها أن تدل عليهم ، أو الغلام لم يحتلم أو الشيخ الكبير كذلك ؟ فقال : لا يقتل من نهى عن قتله بالغلن<sup>(٦)</sup> .

وفي حالة ترك هؤلاء الأسرى ممن لا يستطاع حملهم فان للملكية ترى أن يترك المسلمون لهم ما يحتاجون اليه من طعام ولبس وغيره قبل تركهم حتى لا يموتوا بسبب الجوع أو البرد . وفي حالة عدم توفر مثل هذه الضرورات من ممتلكات للمسلمين أو من الغنيمة ، فانه يتعين توفير هذه للطلاب من بيت مال للمسلمين<sup>(٧)</sup> . قيم ومثاليات حركية ليست في حاجة الى تعليق .

ثانياً : الحكم في الأسرى : اذا كان ثمة اتفاق حول طريقة معاملة الأسرى وضرورة اطعامهم وكسوتهم والاحسان اليهم وغير ذلك فان الحكم فيهم موضع اختلاف كبير بين الفقهاء . هذا الاختلاف يرجع في الحقيقة الى أمرين : الأول - الاختلاف الظاهري في ملل اليتيين الوحيدتين في القرآن اللتين تعالجان مسألة حكم الأسرى . والأمر الثاني هو تباين سوابق الرسول

(١) نفس المرجع السابق ، ٢ / ٢٩٢ .

(٢) راجع : الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٧٤ ؛ الثوري : روضة الطالبين (ط. بيروت) ، مرجع سابق ، ١٠ /

٢٥٧ - ٢٥٨ : الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ ، ١٦٨

(٣) الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٩٢ .

(٤) نفس المرجع السابق ، نفس المكان : الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ - ١٦٨ .

(٥) الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٩٢ ؛ وقطر ابن قدامة : المغنى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٦٨

وما بعدها

(٦) الطبري : كتاب الجهاد وكتاب الجرية وحكام الخاريجين ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(7) Peters : Islam and Colonialism (1979) , p 23 .

صلى الله عليه وسلم وتعلدها فيما يتعلق بهذه المسألة . وبناء عليه فقد اختلف الفقهاء والأئمة في هذا الشأن . وسوف نحاول القاء الضوء على هذه الموضوعات الثلاثة بشيء من الإيجاز :

\* حكم الأسرى في القرآن الكريم . \* سوابق الرسول صلى الله عليه وسلم في الأسرى .

\* آراء الأئمة والفقهاء .

أ) حكم الأسرى في القرآن الكريم : حكم الأسرى في القرآن تتنازعه آيات :

الأولى - قوله تعالى ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُفْضِلَ فِي الْأَرْضِ تَرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ بِهَا مَالَهُ الْفِتْنَةَ يَكُونَ لَهُ مِنَ اللَّهِ فَتْنَةٌ يَخْشَى اللَّهُ الْمَالِ فِيهَا فَلَا تُحْزَنُ عَلَيْهِ الْأَنْفُسُ ۚ سَيُجْزَى الَّذِينَ يَفْعَلُونَ﴾ (الأنفال/ ٦٧ - ٦٨) . نزلت هاتين الآيتين في أسرى بدر (٢هـ) تعاتب الرسول صلى الله عليه وسلم لاستنكاره من الأسرى وأخذه الفداء منهم وتبين أنه ما كان ينبغي لهم أن يفعلوا ذلك قبل إذلال للمشركين وذلك بالانحياز في الأرض بمعنى للبالغ في قتل الكفار للمتمكن للمسلمين في الأرض ، وأن غاية الحرب مع المشركين هي تثبيت الإسلام والقضاء على الشرك وليس مقصودها الحصول على الفداء وغيره من عرض الدنيا <sup>(١)</sup> .

وأما الآية الثانية فقولته تعالى ﴿وَإِذَا لَقِيتُمْ الْفِرْسَانَ كَذَبُوا بِالْعِزِّ ۚ لَكُمْ لِكُلِّ فِرْسَانٍ مُدَارَ بَعُوضٍ ۚ وَالَّذِينَ لَا يَرْجُونَ عِزَّ اللَّهِ وَلِلَّهِ الْفَتْحُ وَالْظُّفْرُ ۚ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (الأنفال/ ٢٥) . فاما منا بعد ولما فداء حتى تضع الحرب أوزارها (محمد/ ٤) . وظاهرها يقتضي أحد شيئين فيما يتعلق بالأسرى : للن والفداء وذلك بعد الانحياز والبالغ في ضرب الرقاب أثناء المعركة . قال ابن كثير في التفسير : "يقول تعالى مرشدًا للمؤمنين إلى ما يمتثلونه في حروبهم مع المشركين : إذا واجهتموهم فاحصلوهم حصلاً بالسيوف حتى إذا أهلكتموهم قلاً ووقع في أيديكم أسارى منهم بعد انقضاء الحرب وانقضاء المعركة فأتهم مخبرون في أمرهم : إن شتمتم عليهم فأطلقتم أسرارهم مجاناً . وإن شتمتم فاديتهم بما تآخضونه منهم" <sup>(٢)</sup> .

(١) رجع تفسير الآيتين وسبب نزولهما وموقف الصحابة من أسرى بدر في : تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٩ ، ٣٢٥ ؛ تفسير القرطبي (ط - دار الكتب) ، مرجع سابق ، ٨ / ٤٥ - ٥١ ، (ط - دار الشعب) مرجع سابق ، ٤ / ٢٨٨٤ ؛ تفسير الرازي (ط - بيروت) ، مرجع سابق ، ٨ / ١٥ / ٢٠٣ - ٢٠٧ ؛ تفسير لشوكتي : فتح القدير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٥ - ٣٢٧ ؛ تفسير ابن العربي : أحكام القرآن (ط - بيروت) مرجع سابق ، ٢ / ٨٧٩ - ٨٨٥ ؛ تفسير شافعي ، مرجع سابق ، ٢ / ١١١ ؛ تفسير الخازن ، مرجع سابق ، ٢ / ١٩٧ ؛ تفسير الطوسي : تبيان ، مرجع سابق ، ٥ / ١٥٨ - ١٥٥ ؛ تفسير القاسمي : مجلس ثقليل ، مرجع سابق ، ٥ / ٩٦ - ١٠٠ ؛ تفسير محمد رشيد رضا : المنار ، مرجع سابق ، ١٠ / ٨٣ - ١٠٠ ؛ الصلوني : صفوة الفلاس ، مرجع سابق ، ١ / ١٢٠ .

(٢) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٧٣ . وانظر كذلك تفسير سيد قطب : في ظلال القرآن مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٧٨ ، ٣٢٨٢ ؛ الصلوني : صفوة الفلاس ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٠٤ ، ٢٠٦ ؛ المعين : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٥ .

وبالمقارنة بين النصين نرى أن ظاهر الآيتين من سورة الأفعال يفيد أمرين: أحدهما أن القتال إنما هو على الدين ويهدف امتزاز الإسلام وإظهاره على غيره من الأديان . والثاني أن أسر الكفار ومقاتلتهم قبل تحقيق هذا الهدف يفضي إلى ضعف الإسلام وقوة أعدائه وانحراف الدعوة عن مقصودها الحقيقي . أما ظاهر الآية من سورة محمد فيفيد أن أسر الكفار ولعن عليهم أو مفادتهم جائز بعد الاختناح وتعطيم قوة للمشركين وإذلالهم . وعلى هذا فليس بين النصين خلاف . فللفهوم منهما أن الاختناح أولى من الأسر ومقدم عليه إذ به تتحقق قوة الدين وعزته ولا موضع للحديث عن الأسر في حالة ضعف الإسلام . أما إذا قوى الإسلام وتهاوت قوة الشرك فلا بأس أن يأسر للمسلمون من المشركين .

وعلى الرغم من هذا الاتفاق بين مدلول النصين ، فقد توهّم البعض اختلاف مدلول الآية من سورة محمد عن مدلول الآيتين من سورة الأفعال وذهب للتفريق بين النصين انطلاقاً من دعوى التسع :

(١) فقد أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والنخعي في ناسخه وابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس أن قوله "ما كان لني أن يكون له أسرى حتى يمتحن في الأرض" كان يوم بدر والمسلمون قلة . فلما كثروا واشتد سلطانهم أنزل الله تعالى : "فاما منا بعد واما فداء" فحصل النبي صلى الله عليه وسلم بالخيار فيهم : ان شاعوا قتلهم وان شاعوا استيعابهم وان شاعوا فادوهم<sup>(١)</sup> . وقال الطوسي في الثيان : وهو قول ابن عباس وقادة<sup>(٢)</sup> . ويلاحظ أن الخيار في الآية بين اللين والفداء وليس فيها ذكر للقتل والاستعباد كما جاء في قول ابن عباس . ولعله أراد أن ذلك كان فعل النبي صلى الله عليه وسلم وليس للفهوم من ظاهر الآية .

(٢) وقد أخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر مثل ذلك عن مجاهد ، قال في هذه الآية من سورة الأفعال : ثم نزلت الرخصة بعد : ان شئت فمن وان شئت ففاد<sup>(٣)</sup> . وقد مال بعض المفسرين إلى هنا التأويل : فقال الشوكاني في فتح القدير في هذه الآية : أخبر الله سبحانه أن قتل المشركين يوم بدر كان أولى من أسرهم وفنائهم ثم لما كثرت للمسلمون رخص الله في ذلك فقال : "فاما منا بعد واما فداء"<sup>(٤)</sup> . وقال ابن كثير في التفسير في آية سورة محمد : الظاهر أن

(١) تفسير الرازي ، مرجع سابق ، ٨ / ١٥ - ٢٠٨ - ٢٠٩ ؛ الشوكاني : نيل الأوطار ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٠٦ ؛

محمد رشيد رضا : المنار ، مرجع سابق ، ١٠ / ٩٠ ؛ سيد قطب : الملال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٣ ؛ القاسمي : محاسن التنزيل ، مرجع سابق ، ٥ / ٩٩ / ٨ ؛ ابن العربي : أحكام القرآن (ط - بيروت) ، مرجع سابق ، ٢ / ٨٧٩ ؛ القرطبي : المجمع لأحكام القرآن (ط - دار الكتب المصرية) مرجع سابق ، ٨ / ٤٨ ؛ الحزق : لباب التنزيل ، مرجع سابق ، ١٩٨ / ٢

(٢) الطوسي : الثيان ، مرجع سابق ، ٥ / ١٥٦ .

(٣) الشوكاني : فتح القدير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٧ .

(٤) نفس المرجع السابق ، ٢ / ٣٢٥ .

هذه الآية نزلت بعد وقعة بدر ، فإن الله سبحانه وتعالى عاتب المؤمنين على الاستكثار من الأسارى يومئذ ليأخذوا منهم الفداء والتقليل من القتل<sup>(١)</sup> .

(٣) ومن ناحية أخرى فقد ذهب البعض إلى أن آية سورة محمد التي تختص بين مفادة الأسير ولئن عليه منسوخة بقوله تعالى في سورة التوبة : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرَامُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ (الآية (التوبة/٥) ) . رواه العوفي عن ابن عباس<sup>(٢)</sup> ، وجعفر بن محمد عن أبي عبيد عن أبي مهدي وحجاج كلاهما عن سفيان عن السدي ، وجعفر عن أبي عبيد عن حجاج عن ابن جريج<sup>(٣)</sup> ، وروحه الجصاص في تفسيره فقال بوجوب قتال الكفار حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية وأن الفداء بلال أو غيره ينفي ذلك ، وأستدل على ذلك بآية السيف وآية الجزية في سورة التوبة وقال : " ولم يختلف أهل التفسير ونقله الأئمة على أن سورة براءة بعد سورة محمد صلى الله عليه وسلم فوجب أن يكون الحكم المذكور فيها ناسخا للفداء المذكور في غيرها<sup>(٤)</sup> .

والحقيقة - كما ذكرت آنفا - أن ظاهر الآيتين لا يشي بوجود خلاف بينهما يستلعي محاولة التوفيق بينهما . بل على العكس من ذلك فإن المعنى في كليهما واحد . فالنص الأول - أي قوله : " ما كان لشي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض " - ينهي عن الأسر قبل الاتحان . والنص الثاني - أي قوله " حتى إذا ائتمتموهم فشدوا الوثاق " - يسمح بالأسر بعد الاتحان ، والمعنى واحد في الحالتين . أي أن الأمر يتعلق بوقت الأسر وليس بعبد الأسر ذاته . فالأجنان لاتهميان عن الأسر وإنما تأمران بأن يكون الاتحان هو الأولى والأصل للقضاء على الشرك أو الكفر وإعلاء الدين ، فإذا تحقق ذلك جاز الأسر ، والا فلا . هذا هو الحكم المستفاد من هاتين الآيتين وليس بينهما خلاف أو تعارض يستدعي القول بالنسخ ، والله أعلم .

والى هذا المعنى الأخير ذهب أغلب المفسرين . فقال الرازي : إن هذا الكلام - يعني قول ابن عباس - يوهم أن قوله " فاما منا بعد واما فداء " يزيد على حكم الآية " ما كان لشي أن يكون له

(١) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ١٧٣ / ٤ .

(٢) نفس المرجع السابق ، نفس المكان .

(٣) الجصاص : أحكام القرآن ( القاهرة : دار للصحف ، د.ت ) ، ٢٦٩ / ٥ . ونظر أيضا : سيد قطب : الظلال ، مرجع سابق ، ٣٢٨٣ / ٦ .

(٤) الجصاص : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٢٧١ / ٥ ؛ سيد قطب : الظلال ، مرجع سابق ، ٣٢٨٤ / ٦ . قلت :

وهو قول مجاهد وقادة وأضحاك أيضا ، راجع في ذلك : عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٢١٠ / ٥ ، ٢٠٥ / ٥ -

٢١١ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢٣٧ / ٢ ؛ تفسير القرطبي ( ط . دار الفكتب ) ، مرجع سابق ، ٧٣ / ٨ ؛

الشوكلي : فتح القدير ، مرجع سابق ، ٢٣٧ / ٢ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩ ؛ يعني :

عمدة القاري ، مرجع سابق ، ٢٦٥ / ١٤ - ٢٦٦ .

أسرى حتى يمتحن في الأرض" وليس الأمر كذلك لأن كلنا الآيتين متوافقتان فكلتاهما تدلان على أنه لا بد من تقديم الأسكان ثم بعده أخذ الفداء". وقال في الظلال: ليس هناك اختلاف في مدلول الآيتين. فالأسكان أولاً لتحطيم قوة العدو وكسر شوكة وبعد ذلك يكون الأسر. والحكمة ظاهرة: لأن إزالة القوة المعتدية للعادية للإسلام هي الهدف الأول من القتال". وقال في المنار: جملة المقول في تفسير الآيات أنه ليس من سنة الأنبياء ولا مما ينبغي لأحد منهم أن يكون له أسرى يفاديهم أو يمن عليهم إلا بعد أن يكون له الغلب والسلطان على أعدائه وأعداء الله الكافرين لئلا يفرض أسره الأسرى إلى ضعف المؤمنين وقوة أعدائهم وجراتهم وعدوانهم عليهم<sup>(١)</sup>.

### ب ( صواب الرسول - صلى الله عليه وسلم - في الأسرى :

أقرت الآيات مبدأ الأسر بالشرط الذي ذكرناه وهو تحقيق غايات القتال. أما حكم الأسير بعد أسره فقد ذكرت الآية من سورة محمد حائتين هما: للأن والفداء. ثم جاءت السنة فأقرت حائتين أخريين هما: القتل والاسترقاق. فاثبتت عن الرسول أنه قتل بعض الأسرى، ومن على بعضهم، وفادى بعضهم، واسترق البعض الآخر :

١) قتل النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط من أسارى بدر (٢هـ)<sup>(٢)</sup>. وقيل يوم أحد (٣هـ) أبا عزة الشاعر: عمرو بن عبد الله الجمحي - من جمع<sup>(٣)</sup>. كما قتل من بنى

(١) تفسير الرزقي، مرجع سابق، ٨/ ١٥٠/ ٢٠٩؛ تفسير سيد قطب: لفظال، مرجع سابق، ٦/ ٣٢٨٢؛ عمد رشيد رضا: المنار، مرجع سابق، ١٠/ ٩٣. ونظر أيضاً: القاسمي: محاسن التأويل، مرجع سابق، ٨/ ٩٩.

(٢) راجع لمصاحيل وخلاصة ما قبل في سبب قتلها في: سيرة ابن هشام، مرجع سابق، ٢/ ٢٠٨؛ عبد الرزاق: للمصنف، مرجع سابق، ٥/ ٢٠٥، ٢٠٦، ٣٥٢، ٣٥٥؛ ابن عبد البر: المدور، مرجع سابق، ص ١١٠، ١١٣، ١١٦؛ ابن سعد: لفظقات، مرجع سابق، ٦/ ٦؛ ابن قيم: زاد المعاد (ط. بيروت) مرجع سابق، ٣/ ١١٢، ١٨٨؛ تاريخ الطبري، مرجع سابق، ٢/ ١٥٨؛ ابن الأثير: الكمال، مرجع سابق، ٢/ ٢٧؛ تاريخ ابن خلدون، مرجع سابق، ٢/ ٢١٢؛ تفسير ابن كثير، مرجع سابق، ٤/ ١٧٣؛ سيد قطب: في ظلال القرآن، مرجع سابق، ٦/ ٣٢٨٣.

(٣) راجع: ابن كثير: للبينة والنفلية (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥)، ٤/ ٥٢ - ٥٣؛ ابن عبد البر: المدور، مرجع سابق، ص ١٧١؛ تاريخ ابن خلدون، مرجع سابق، ٢/ ٢٦؛ سيد قطب: في ظلال القرآن، مرجع سابق، ٦/ ٣٢٨٣، ٣٢٨٤، ٣٢٨٥. وتجدر ملاحظة أن صاحب لفظال يذكر - في الصفحتين الأخيرتين - أن قتل من الرسول صلى الله عليه وسلم في جميع الحالات لم يكن بسبب الأسر وإنما بسبب أعمال أخرى قام بها هؤلاء الذين أمر بتلطيهم قبل أن يقرأ في الأسر. فالقتل - عنده - ليس من أحكام الأسر وإنما تقتصر على للأن والفداء كما نصت على ذلك الآية من سورة محمد، وهو خلاف الجمهور كما سيأتي.

قريظة كل من أنبت من الرجال بعد نزولهم على حكم سعد بن معاذ (هـ ٥٥) . وأمر يقتل  
ابن خنظل وغيره بعد فتح مكة (هـ ٨٨) وقال : " اقتلوهم وإن وجدتموهم متعلقين باستار  
الكعبة " (٣٦) .

٢) ومن جانب آخر فقد فدى الرسول صلى الله عليه وسلم بعض الأسرى بالمال ،  
وبعضهم بأسرى من المسلمين ، وبعضهم نظير تعليم للمسلمين الكتابة : ففدى أكثر أسارى  
بلر بلال ومنهم عمه العباس ونوفل بن الحارث وعقيل ابن أبي طالب (٣٧) . وأخذ فداء  
الأسيرين الذين أتت بهما سرية عبد الله بن جحش (رجب ٥٢ هـ) وهما عثمان بن عبد الله  
والحكم بن كيسان (٣٨) . ففدى بأسارى من المسلمين : عمرو بن أبي سفيان وكان من  
أسارى بلر ففداه الرسول صلى الله عليه وسلم بسعد بن النعمان الانصاري (٣٩) . وجارية  
واجتها كانتا في سبي سلمة بن الأكوع من غزوة بني فزارة (هـ ٦٦) ففدى بهما مسلمين كانوا

( ١ ) فتوحى : عون الجارى ، مرجع سابق ، ٢٣٣ / ٥ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص  
٢٢٩ ؛ تاريخ الطبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٥٠ - ٢٥٢ ؛ ابن الاثير : الكمل ، مرجع سابق ، ٢ / ٧٦ ؛ سيد قطب :  
الظلال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٣ ؛ قاسمى : محاسن الفتوى ، مرجع سابق ، ٥ / ٩٩ ؛ سورة ابن هشام ، مرجع سابق ،  
١٤٥ / ٣ - ١٤٦ .

( ٢ ) تفاصيل والأسباب فى : سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨ - ٤٠ ؛ ابن سيد الناس : عيون الأثر ، مرجع  
سابق ، ٢ / ١٧٥ ؛ ابن حجر : فتح الجارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٣٥ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص  
٢٢٩ ، ٢٤٨ ؛ المعنى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٨٩ ؛ الخطيبى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٨ ؛  
الطبرانى : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٦ / ٦٦ ؛ سيد قطب : الظلال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٣ .

( ٣ ) رجع سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٢٠ ، ٢٢١ ؛ عبد الرزاق : للصف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠٦ ، ٣٥٢ ؛  
ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٩ ؛ ابن كثير : الجلبية  
ونهاية (ط) دار الفكر العربى ، ١٩٣٢ / ٣ / ٣١٠ ؛ تاريخ الطبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ١٦٢ ؛ ابن الاثير : الكمل ، مرجع  
سابق ، ٢ / ٣٩ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٢ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٧ ؛ الشوكانى : فتح  
القدير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٨ ؛ تفسير القرطبى (ط) دار الكتب للصربية مرجع سابق ، ٨ / ٤٦ - ٤٧ ، ٥٢ ؛  
الطوسى : الفيضان ، مرجع سابق ، ٥ / ١٥٨ .

( ٤ ) ابن عبد البر : الدرر ، مرجع سابق ، ص ٩٩ ؛ تاريخ الطبرى : مرجع سابق ، ٢ / ١٢٦ - ١٢٧ ؛ تاريخ ابن  
خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ١٨ .

( ٥ ) سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ٢١٣ ؛ تاريخ الطبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ١٦٣ ؛ ابن الاثير : الكمل فى التاريخ ،  
مرجع سابق ، ٢ / ٢٩ ؛ السرخسى : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٩١ .

في أسر المشركين<sup>(١)</sup> . ورجلا من بني عقيل فداء برجلين من المسلمين كانت تقيف قد أسرتهما<sup>(٢)</sup> .

وأخرج الامام أحمد عن ابن عباس قال : كان ناس من الأسرى لم يكن لهم مال فجعل الرسول - صلى الله عليه وسلم - فداءهم أن يعلموا أولاد الأتصال الكتابة . قال ابن قيم : وهذا يدل على جواز الفداء بالعمل كما يجوز بالمال<sup>(٣)</sup> .

(٣) كما ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد من على بعض الأسرى فأطلقهم بدون فداء من مال أو من أسرى للمسلمين: فمن من أسارى بدر على أبي العاص ابن الربيع زوج ابنة زينب<sup>(٤)</sup> . وعلى أبي عزة الشاعر<sup>(٥)</sup> - ثم عاد وقطعه في أحد كما تقدم ، وعلى ابن يقظة : للطلب بن حنطب من بني مخزوم<sup>(٦)</sup> ، وعلى غيرهم ممن لم يملك الفداء<sup>(٧)</sup> . ومن بني قريظة على الزبير بن باطا لأنه كان قد من على ثابت بن قيس بن شماس يوم بعثت في الجاهلية<sup>(٨)</sup> ، وعلى رفاعة بن شمويل الذي استوهبته سلمى بنت قيس فوهبه لها الرسول صلى الله عليه وسلم<sup>(٩)</sup> . ومن على بنى المصطلق بعد أن تزوج منهم جويرة بنت

(١) الألباني : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ١٣٨ / ٢ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٩٣ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١١٢ ، ٣٥٩ ؛ الطبراني : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٧ / ١٤ - ١٥ ؛ ابن الاثير : الكمل ، مرجع سابق ، ٢ / ٩٤ ؛ القاسمي : غسان التأويل ، مرجع سابق ، ٥ / ٨ / ٩٩ .

(٢) عبد الرزاق : للصف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ؛ الشوكلي : نيل الاوطار ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٠٧ ؛ شافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ؛ الصنعاني : سبل السلام ، مرجع سابق ، ٤ / ٧٢ ؛ سيد قطب : في ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٤ .

(٣) ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١١٢ .

(٤) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ٢١٥ ؛ تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ١٦٤ ؛ ابن الاثير : الكمل ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٩ ؛ ابن كثير : البداية والنهاية (ط . دار الفكر) ، مرجع سابق ، ٣ / ٣١١ - ٣١٢ ؛ السرخسي : شرح السيرة الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٩١ - ١٥٩٢ .

(٥) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٢٠ ؛ تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ١٨٧ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦ ؛ ابن كثير : البداية والنهاية (ط . دار الكتب) ، مرجع سابق ، ٤ / ٥٢ ، (ط . دار الفكر) ، مرجع سابق ، ٣ / ٣١٢ ؛ المعيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ .

(٦) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ٢١٩ ؛ ابن كثير : البداية والنهاية (ط . دار الفكر) ، مرجع سابق ، ٣ / ٣١٢ .

(٧) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢٢٠ .

(٨) نفس المرجع السابق ، ٣ / ١٤٧ ؛ تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٥١ ؛ سيد قطب : لظلال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٣ .

(٩) تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٥٢ .

الخلوت<sup>(١)</sup>. ومن في الحديثية على ثمانين - وقيل سبعين وقيل مائتين الثلاثين والأربعين - رجلا مبطوا على المسلمين من حيال التميم عند صلاة الفجر ليقتلوهم غرة فأسرهم للمسلمون<sup>(٢)</sup>. ومن على زوج حليلة للزينة من مزينة - الذي أسرته سرية زيد بن حارثة (ه٦) وذلك لأن امرأته دلتهم على محله من محال بني سليم<sup>(٣)</sup>. ومن على أهل مكة يوم الفتح<sup>(٤)</sup> كما من على أسارى هوازن بعد أن كلمه فيهم زهير بن صرد وذكره بحمرة رضاعه فيهم من حليلة<sup>(٥)</sup>. ومن على ثمانية بن أثال سيد بني حنيفة وقد تقلعت قصته<sup>(٦)</sup>. ومن أيضا على أسارى بني تميم الذين آت بهم سرية عينة بن حصن الغزاري (مزمع ٩هـ)<sup>(٧)</sup>.

٤) وأخيرا فقد استرق الرسول صلى الله عليه وسلم بعض الأسرى وقسمهم على المسلمين باتباعهم غنيمة حصل عليها للمسلمون عنوة وقهرا. ويشهد لذلك ما رواه الطبراني أن عائشة رضي الله عنها قد نذرت أن تعق محررا من بني اسماعيل - أي من العرب - فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: "أصبرى حتى يجيء فيء بني العنبر غدا. فجاء فيء بني العنبر فقال: أخذني منهم أربعة"<sup>(٨)</sup>. وهكذا توارثت الأخبار وثبتت الوقائع عن النبي صلى الله عليه وسلم بما يدل على أن حكمه في الأسرى كان على التأخير بين أربعة أسوار هي: القتل والفساد واللن والاسترقاء، يفعل من ذلك ما كان أصحح للإسلام<sup>(٩)</sup>.

(١) ابن عبد البر: الدرر، مرجع سابق، ص ٢١٨؛ ابن حجر: كتاب الجهاد والسير، مرجع سابق، ص ٢٢٩؛ الفهني: عمدة القاري، مرجع سابق، ١٤/٢٦٦؛ تاريخ ابن خلدون، مرجع سابق، ٢/٣٣؛ ابن قيم: زاد المعاد، مرجع سابق، ٣/١١٢.

(٢) سيرة ابن هشام، مرجع سابق، ٣/٢٠١؛ تفسير ابن كثير، مرجع سابق، ٤/١٩٢؛ ابن قيم: زاد المعاد، مرجع سابق، ٣/١٠٩؛ تاريخ ابن خلدون، مرجع سابق، ٢/٣٥؛ الطبراني: المعجم الكبير، مرجع سابق، ٧/١٩؛ الفشوكي: نيل الأوطار، مرجع سابق، ٧/٣٠٨؛ سيد قطب: الفضل، مرجع سابق، ٢/٨٥٤.

(٣) ابن قيم: زاد المعاد، مرجع سابق، ٣/٢٨١.

(٤) نص المربع السابق، ٣/٤٠٨؛ ابن القيم: حقائق الانوار، مرجع سابق، ٢/٦٧٤.

(٥) تاريخ الطبري، مرجع سابق، ٢/٣٥٦؛ محمد طاهر درويش: جبهة عطف العرب، مرجع سابق، ١/١٨٧؛ الفهني: عمدة القاري، مرجع سابق، ١٤/٢٦٦.

(٦) راجع: ابن قيم: زاد المعاد، مرجع سابق، ٣/١٠٩، ٢٧٧؛ الفهني: عمدة القاري، مرجع سابق، ١٤/٢٦٦.

(٧) ابن قيم: زاد المعاد، مرجع سابق، ٣/٥١٠.

(٨) راجع: الفشوكي: نيل الأوطار، مرجع سابق، ٨/٢-٦. وفي ذلك رد على ما حكاه أبو عبيد الله صلى الله عليه وسلم لم يستبعد أسرا ذكره العرب. راجع: ابن رشد: بداية المجتهد، مرجع سابق، ١/٣٢٦.

(٩) راجع: الفهني: عمدة القاري، مرجع سابق، ١٤/٢٦٦؛ ابن رشد: بداية المجتهد، مرجع سابق، ١/٣٢٦؛ ابن قيم: زاد المعاد (ط. القاهرة)، مرجع سابق، ٢/٦٦، ٣/٢١٥-٢١٦؛ الفشوكي: الأم، مرجع سابق، ٤/-.

## الإدراك القيادي وآراء الصحابة والتابعين :

أدى تورم التعارض الظاهري بين الآيات ، ودعوى النسخ ، وتعدد سوابق الرسول صلى الله عليه وسلم واختلاف أفعاله بشأن الأسرى إلى اضطراب الإدراك القيادي الأصولي لهذه المسألة واختلاف آراء الصحابة والتابعين فيها :

فقد روى عبد الرزاق في المصنف عن عباد بن كثير عن ليث قال : بلغني أن ابن عباس قال : لا يحل قتل الأسارى لأن الله تبارك وتعالى قال : " فلما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها " <sup>(١)</sup> . وحكى الحسن بن محمد التميمي أنه إجماع الصحابة <sup>(٢)</sup> . وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يفادي الأسرى بالمال أو بأسرى من المسلمين وكان يكره قتل الأسرى ويقول : يسترقون أو يعقون <sup>(٣)</sup> . وروى عن أحد حراسه قال : مارأيت عمر بن عبد العزيز قتل أسيراً قط إلا واحداً من الترك . قال : جرى بأسرى من الترك فأمر بهم أن يسترقوا . فقال رجل من المسلمين - ممن جاء بهم - يا أمير المؤمنين لو كنت رأيت هذا - لأحد الترك - وهو يقتل في المسلمين لكر بكؤك عليهم . قال : فتونك فقتله . قال : فقام إليه فقتله <sup>(٤)</sup> .

ويعارض ما تقدم ماروى عن بعض الصحابة أنهم قتلوا الأسارى ولم يروا في ذلك تحريماً أو كراهة بل وكان ذلك أحب إليهم من اللن والقتل . ومن ذلك ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري أنه بلغه عن أبي بكر الصديق أنه كتب إليه في الأمر - أي حين يؤسر - يعطى به كذا وكذا ، فقال : اقتلوه ، قتل رجل من المشركين أحب إلى من كذا وكذا . ولما أسر خالد بن الوليد الأشعث بن قيس في حروب الردة وأرسله مقيداً إلى أبي بكر الصديق بالمدينة قال له أبو بكر : ماتراني صانعاً بك ؟ قال الأشعث : اني لا أعلم برأيك . قال أبو بكر : فاني أرى قتلك . ثم أنه من عليه بعدما أظهر توبة وأسلم <sup>(٥)</sup> . وفي ذلك دليل على جواز قتل الأسير والمن عليه . وأخرج ابن جرير عن ابن زيد قال : لم يكن من المؤمنين أحد ممن نصر - أي يوم بدر - إلا أحب الغنائم إلا عمر بن الخطاب جعل لا يلقى أسيراً إلا ضرب عنقه وقال : يا رسول الله ،

= ١٤٤ ، ٢٥١ ؛ الفصيح : سبل السلام ، مرجع سابق ، ٤ / ٧٣ ؛ ابن النجار : منتهى الاثرات ، مرجع سابق ، ١ /

٣٠٦ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٩ ؛ ابن قدامة : المغني (١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠١ .

(١) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٠ .

(٢) ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٥ ؛ سعدى أبو حبيب : موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ١ / ١٠١ - حاشية رقم ١ .

(٣) قطر : ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٧٠ ، ٢٧٣ .

(٤) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٥) نفس المرجع السابق ، ٥ / ٢٠٥ ؛ شرح لسير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٩٠ .

(٦) تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٤٨ - ٥٤٩ . ونظر : ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٥ / ٧ .

مأثرا وللغنائم ، نحن قوم نجاهد في دين الله حتى يبعد الله . فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : لو عذبا في هذا الأمر يا عمر ما جأ غيرك <sup>(١)</sup> . ومثله ما رواه ابن اسحاق قال : لما وضع القوم أيديهم بأسرون - يوم بدر - رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجه سعد بن معاذ الكرامية لما يصنع الناس ، فقال له : " كأنني بك يا سعد تكره ما يصنع الناس " قال : أجل والله يا رسول الله . كان أول وقعة أوقعها الله بأهل الشرك فكان الانحياز في القتل أحب إلى من استبقاء الرجال <sup>(٢)</sup> . وروى ابن سعد عن علي بن محمد عن خالد بن يزيد عن بشر عن أبيه قال : أصاب للسلمون في غزوهم الصائفة غلاما صغيرا من أبناء الروم فبعث أهله في فدائه ، فشاوور فيه عمر فاحتلفوا عليه ، فقال : ما عليكم أن تغديه صغيرا ولعل الله أن يمكن منه كبيرا . فقتلوه بحال عظيم ، ثم أخذ أسيرا في آخر خلافة هشام فقتل <sup>(٣)</sup> .

وفي كثير من المعارك التي خاضها خالد بن الوليد في العراق والشام كان يقتل الأسرى . ومن ذلك وقعة عين التمر (١٢هـ) التي واجه خالد فيها جمع عظيم من العجم بقيادة مهران بن بهرام العرب من تغلب وإياد وغيرهم بقيادة عقبة بن أبي عقيبة فهزمهم خالد وأسر أكثرهم ثم قتلهم أجمعين وقتل عقبة معهم <sup>(٤)</sup> . وكنا فعل للثني بأسرى وقعة الجسر في مدائن بالعراق (١٣هـ) فقتل جميع الأسرى <sup>(٥)</sup> .

ويدل كل ذلك على جواز قتل الأسير في الإدراك القيادي الاصولي خلافا لما ذكره الحسن بن محمد التميمي من إجماع الصحابة على عدم جواز قتل الأسير . وقد امتد الخلاف بعد ذلك إلى علماء السلف من التابعين :

\* فقال الحسن البصري : لا يقتل الأسارى إلا في الحرب <sup>(٦)</sup> . وقال الضحاك والسدي والشعي وعطاء ومحمد بن سيرين : لا يجوز قتل الأسير وإنما ين عليه أو يفادي . ويروى مثله عن ابن عمر <sup>(٧)</sup> . وقد استند هنا الفريق في رأيه إلى ظاهر قوله تعالى ﴿ فلما منا بعد وإنا فداء ﴾

(١) محمد رشيد رضا : المنار ، مرجع سابق ، ٩٠ / ١٠ .

(٢) ابن كثير : البداية والنهاية (ط) دار الفكر العربي ، مرجع سابق ، ٢٨٤ / ٣ .

(٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٣٠٧ / ٥ - ٣٠٨ .

(٤) راجع تلويح ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٨١ / ٢ - ٨٢ ؛ ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، مرجع سابق ، ٢٤٦ / ٢ .

(٥) تلويح ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٩١ / ٢ .

(٦) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٢٠٦ / ٥ ؛ شرح السور الكبير ، مرجع سابق ، ١٠٢٤ / ٣ .

(٧) راجع : العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٥ ؛ في حصر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص

٢٢٨ - ٢٢٩ ؛ تفسير القرطبي (ط) دار الكتب المصرية ، مرجع سابق ، ٧٣ / ٨ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ،

٢٣٧ / ٢ ؛ لشوكتي : نيل الأوطار ، مرجع سابق ، ٣٠٦ / ٧ ؛ الباقوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ ؛ تفسير

والذى يقتضى شيئين لاثالث هما : لنن والقضاء ، وقالوا : إن هذه الآية من سورة محمد تاسخة لقوله تعالى فى سورة التوبة ﴿فَإِنَّا نَسْلَخُ الْأَشْهَرِ الْحَرَمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة / ٥) <sup>(١)</sup> .

\* وقال مجاهد وقادة والزهرى وغيرهم : لا يجوز أخذ القداء من اسارى الكفار ولا يجوز فيهم الا القتل . واستدلوا على ذلك بالآية من سورة الانفال " ما كان لنبى أن يكون له اسرى " وقالوا : لقد أنكر الله تعالى اطلاق أسرى كفار بدر على مال قتل على عدم جواز ذلك بعد . أما قوله تعالى "فاما منا بعد ولما فداء " فقالوا أنه منسوخ بالآية من سورة التوبة "فاقتلوا للمشركين حيث وجدهم" <sup>(٢)</sup> . قال مجاهد فى قول ابن عباس المتقدم أنه لا يحل قتل الاسارى استنادا الى قوله تعالى " فاما منا بعد ولما فداء " قال : "لا يعا بهذا شيئا . أفرقت أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كلهم ينكر هذا ويقول : هذه منسوخة ، اما كانت فى اللدة التى كانت بين نبى الله صلى الله عليه وسلم والمشركين . فاما اليوم فلقول الله تعالى "فاقتلوا للمشركين حيث وجدهم" . فان كانوا من مشركى العرب لم يقبل منهم الا الاسلام . وإن أبوا قتلوا . فاما من سواهم فاذا أسروا فالسليمون فيهم بالخيار : ان شاعروا قتلوا وان شاعروا استحيوا وان شاعروا فادوا " <sup>(٣)</sup> .

\* وقال ابن زيد وأبو عبيد بن سلام : الآيتان عكمتان لأن احدهما لاتنفي الأخرى ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم عمل بما دلت عليه كلها فى أحكامه فى الأسرى : قتل ومن وفادى بحسب المصلحة بما دل على أنه لاتسخ فى الآيات وجميعها محكمات <sup>(٤)</sup> . ويمكن ترجيح هذا القول الأخير من وجوه : الأول ماسبق وذكرناه من عدم تعارض منلول الآيتين من سورة الانفال ومفهومهما جواز الأسر ولنن والقضاء بعد الاختان . والثانى أن القتل لا يستفاد من أى من هاتين الآيتين ولكنه مأخوذ من فعل النبى صلى الله عليه وسلم . فالتأيت كما تقدم

المبصص : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٢٦٩ / ٥ ؛ لطبرى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ ؛ موسى المحمدي للقدس : الاقاع ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢ ؛ الجبلى العللى : لروضة لبيه شرح للعة للمنشقة ، مرجع سابق ، ٢٢٢ / ١ ؛ ابن قدامة : للفتى مع لشرح لكبير (ط ١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٠ - ٤٠١ .

( ١ ) قارن ذلك بما رواه عبد الرزاق فى اللصف عن الضحك وللى فهما قالا أن قوله " فاما منا بعد ولما فداء " منسوخ بقوله " فاقول للمشركين " وهذا يعنى فهما مع لفريق الآخر الذى يقول بوجوب قتل الاسرى . راجع : عبد الرزاق : للصف ، مرجع سابق ، ٢١١ / ٥ . وقد نقل لمرعى ذلك أيضا عن للى : فطر : لمرعى : شرح لى الكبير ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٢٦ .

( ٢ ) ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ؛ العبى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٢٥ - ٢٢٦ ؛ تفسير لقرطبى (ط . دار الكتب المصرية) مرجع سابق ، ٨ / ٧٣ ؛ تفسير لبن كبير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٣٧ .

( ٣ ) عبد الرزاق : للصف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٠ . وقارن ٥ / ٢٠٨ .

( ٤ ) تفسير لقرطبى (ط . دار الكتب المصرية) ، مرجع سابق ، ٨ / ٧٣ ؛ لشوكتى : فتح القدير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٣٧ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ ؛ العبى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ .

أنه قتل بعض الأسرى واسترق بعضهم . وهاتان الحالتان ليستا واردتين في الآيات وإنما اقترهما السنة وهي مصدر للتشريع بلا شك . والوجه الثالث - أن قول الضحاك والسدي وغيرهما أن قوله "فاما منا بعد واما فداء" ناسخ لقوله "فاتوا للمشركين" مردود لأن للتقدم لا ينسخ للتأخر ولا خلاف على أن سورة التوبة نزلت بعد سورة محمد . والوجه الرابع : أن إطلاق الأسير الكافر لا يكون الا لمصلحة يرادها الامام كرجاء اسلامه أو مبادئته بأسير مسلم عند الكفار ولا يعنى ذلك تقريره على شركه أو ترك جهاد الكفار فان لم تكن فمة مصلحة في اطلاقه قتل ، وذلك راجع الى تقدير الامام بفعل ما هو الأحظ للاسلام والمسلمين . ولعل هنا يفسر لمنا كان المسلمون الاوائل يكرهون بيع الأسرى من الرجال أو مفادتهم بالمال ويفضلون أن يفادى بهم اسارى للمسلمين <sup>(١)</sup>

ج - آراء الفقهاء :

اتفق علماء المسلمين وفقهاء للنهاب على جواز قتل الاسير واسترقاقه <sup>(٢)</sup> . ثم اختلفوا بعد ذلك في اللن والفداء .

فاتفقوا أولا على جواز قتل الأسير . فقال مالك : أرى أن يقتل كل من خيف منه من الأسارى <sup>(٣)</sup> . وحكى القاضي أبو الحسن أنه لا خلاف في جواز قتل الأسير <sup>(٤)</sup> . واستدل علماء المالكية على ذلك بقوله تعالى : " ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يضحن في الأرض " ، ويؤثر الأعبار عن النبي صلى الله عليه وسلم يقتل عقبة بن أبي معيط والنضر بن الحارث من اسارى بدر . وقالوا : ليس في الأسر حقن للدم وإنما يحقن الدم بعقد الامان <sup>(٥)</sup> . وكذا قال علماء الحنفية بجواز قتل الأسير وقال الجصاص : اتفق فقهاء الاصهار على ذلك <sup>(٦)</sup> . واستدلوا على ذلك بقصة بنى قريظة ويقتل الرسول صلى الله عليه وسلم بعض اسارى بدر وقالوا أن قوله : "فاما منا بعد واما فداء" منسوخ . وقالوا أيضا : لأن الأمن عن القتل إنما يثبت بالامان أو الايمان . وبالأسر لا يثبت شيء من ذلك فبقى الأسير مباح الدم على ما كان قبل الأسر . وهو بالأسر لم يخرج من أن يكون محاربا ولكنه عجز عن المحاربة لكونه مقهورا في أيدينا مع قيام السبب الذي يحمله على ذلك وهو للمخالفة في الدين <sup>(٧)</sup> . وقال الشافعية بجواز قتل الأسير لقوله تعالى :

(١) معنى أبو حبيب : موسوعة الاجماع ، مرجع سابق ، ١ / ١٠٢ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ١ / ١٠١ .

(٣) مالك : للنوبة الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٩٣ .

(٤) القاضي : للتقر ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ .

(٥) نفس المرجع السابق ، نفس المكان .

(٦) الجصاص : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٦٩ . وانظر : سيد قطب : في ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٤ .

(٧) لفرع عيسى : شرح السيرة الكبرى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٢٤ - ١٠٢٥ .

" فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم " وقاتل النبي صلى الله عليه وسلم مطعم بن عدى والنضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط يوم بدر ، وأبى عزة الجمحي يوم أحد ، وابن خطل يوم الفتح <sup>(١)</sup> . أما علماء الشيعة فيمزوا بين من وقع في الأسر خلال الحرب ومن أسر بعد انقضاء الحرب وقالوا : يتعين القتل إن أسروا خلال الحرب وقيل الامتحان وإن أسروا بعد انقضاء الحرب لم يميز قتلهم واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : " ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض " وبقوله تعالى : " فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب ... الآية " <sup>(٢)</sup> .

واتفقا ثانيا على جواز الاسترقاق مع خلاف في بعض التفاصيل : فقال الباقي : لاخلاف تعلمه في جوازه <sup>(٣)</sup> . وقال أبو حنيفة : يجوز في العجم دون العرب وهو موافق لرأيه في عدم أخذ الجزية من العرب فلا يجزى عليهم صغار <sup>(٤)</sup> . وميز الشافعية كذلك بين الأسارى من العرب ومن غير العرب ثم ميزوا بين أهل الكتاب وغيرهم من الأسارى من غير العرب وخلاصة قولهم في ذلك يمكن تلخيصه في الآتي :

أ) إن كان الأسير من غير العرب خمسة حالتان : أن يكون من أهل الكتاب أو من عبدة الأوثان فإن كان من له كتاب - أو شبهة كتاب - جاز استرقاقه . وإن كان من عبدة الأوثان ففيه وجهان : أحدهما - وهو قول أبي سعيد الأصبهاني أنه لا يجوز استرقاقه لأنه لا يجوز إقراره على الكفر بالجزية - كالمرتد - فلم يميز الاسترقاق . والثاني - قال النووي وهو الصحيح - أنه يجوز لأن من جاز لمن عليه في الأسر جاز استرقاقه ولقول ابن عباس في تفسير قوله تعالى : " ما كان لنبي أن يكون له أسرى ... الآية " فجعل الله تعالى النبي في أسر الأسارى بالخيار : إن شاعوا قتلوا ، وإن شاعوا استعبلوهم ، وإن شاعوا فادوهم - وقد تقدم .

ب) وإن كان الأسير من العرب ففيه قولان للشافعي : فقال في القديم : لا يجوز استرقاقه لما روى معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين " لو كان الاسترقاق ثابتا على العرب لكان اليوم وإنما هو أسر وفداء " . وقال في الجديد : يجوز استرقاقه . قال الشيرازي : وهو الصحيح لأن من جاز لمن عليه وللفائدة به من الأسارى جاز استرقاقه كغير العرب <sup>(٥)</sup> .

أما الإمام أحمد بن حنبل فقال يجوز استرقاق الأسير إن كان من أهل الكتاب أو الجوس . أما إن كان من عبدة الأوثان وأشبههم ففيه روايتان : الأولى أنه لا يجوز لأنه كافر لا يقرب بالجزية فلم

( ١ ) الشيرازي : للمذهب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦ .

( ٢ ) محمد بن يحيى : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ١٢٢ - ١٢٦ .

( ٣ ) الباقي : للتضي شرح الموطأ ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ .

( ٤ ) ابن قدامة : للمضي ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٢ .

( ٥ ) النووي : روضة الطالبين وعمدة المفتين ( ط - المكتب الإسلامي ) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٥١ ؛ الشيرازي : للمذهب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٦ .

يقر بالاسترقاق كالمرد. وهو اختيار ابن قدامة في اللقي. والثاني أنه يجوز لأن قوله "فاقتلوا المشركين" عام لا يسخ به الخاص بل يتزل على ما عدا المخصوص ولهذا لم يجرم الاسترقاق<sup>(١)</sup>.

ثالثا - أما الفداء فهو جائز عند الجمهور. وبه قال مالك والشافعي وأحمد وسفيان الثوري والأوزاعي. أما علماء الحنفية فقالوا بعدم جوازهِ مع خلاف في التفاصيل.

فمن مالك والشافعي وأحمد أن للامام أن يفادي الأسارى من المشركين بالمال أو بأسارى المسلمين واحتجوا على ذلك بما يلي :

١) قوله تعالى : " فاما منا بعد واما فداء " . فظاهره يقتضى جواز لمن سواء بالمال أو بالمسلمين .

٢) ما تناصرت الأخبار به من مفادة النبي صلى الله عليه وسلم أسارى بدر بالمال ومن مفادته أسيرا من عقيل - أو من بنى عامر - يرحلين من المسلمين كانت تقيف قد أسرتهما - وقد تقدم كل ذلك .

٣) أنه إذا جاز ترك قتل الأسير لى غير بدل جاز من باب أولى تركه الى بدل كالتقصص<sup>(٢)</sup> رغم ذلك فقد حكى عن سحنون -من المالكية- وعن أصحاب الشافعي أنهم قالوا: لا يفادى الأسير بالمال<sup>(٣)</sup>. وكذا قال الأوزاعي : لا بأس أن يفادى أسرى المسلمين بأسرى المشركين ولا يباع الرجال الا أن يفادى بهم للمسلمون. وهو قول الثوري أيضا<sup>(٤)</sup>.

أما أبو حنيفة وأصحابه فقد اتفقوا جميعا على عدم جواز مفادة الأسير المشرك بالمال ثم اختلفوا بعد ذلك : فقال أبو حنيفة : لا يفادى بأسرى المسلمين أيضا . وقال أبو يوسف وعبد: لا بأس أن يفادى بأسرى المسلمين<sup>(٥)</sup>.

وقد اختلفوا جميعا على عدم جواز مفادة أسرى المشركين بالمال بما يلي :

١) قوله تعالى : " فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم " وقوله تعالى : " قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر " الآية . ومفاده أن قتل للمشركين الى أن يسلموا فرض . وفى أحد

(١) ابن قدامة : اللقي ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ .

(٢) راجع : الليثي : اللقي ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ ؛ الثوري : للذهب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٦ ؛ سيد قطب : الظلال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٤ .

(٣) الليثي : اللقي شرح موطأ مالك ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ .

(٤) الجصاص : أحكام قرآن ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٦٩ ؛ سيد قطب : الظلال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٤ .

(٥) قطر : الفرعى : شرح تفسير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٨٧ ؛ الجصاص : أحكام قرآن ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٦٩ ؛ سيد قطب : الظلال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٤ ؛ العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ .

الفداء ترك للفرض للطمع في عرض الدنيا وذلك لايجل لأن فيه ترك القتل للمستحق حقا لله بالمال وذلك لايجوز قتل المرتد .

(٢) لأن الأمر بالجهاد إنما هو لاعتزال الدين وفي مفاداة الأسير بالمال اظهار منا للمشركين اننا نقاتلهم لتحصيل المال وذلك لايجوز بحال .

(٣) أن قوله " فاما منا بعد ولما فداء " منسوخ بقوله تعالى " فاقتلوا للمشركين " وعليه فان ماورد في أسرى بدر كله منسوخ .

(٤) أن قوله " فاما منا بعد ولما فداء " ان لم يكن منسوخا فهو مخصوص بواقعة بدر أو بالنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره .

(٥) أن قوله تعالى : "لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم" فيه تهديد بالعذاب على من أخذ الفداء واتكأ على من أطلق أسرى بدر على مال فدل على عدم جواز ذلك بعد .

(٦) أن ترك الأسير الكافر فيه قوة للكفار وزيادة في عددهم لأنه يصير بعد اطلاقه حربا للمسلمين <sup>(١)</sup> .

وقد استند أبو حنيفة الى الحجج ذاتها في عدم تجوز مفاداة الأسير من المشركين بالأسرى من المسلمين وقال أنه لايجوز إعادة الأسير للمشرك ليصير حربا للمسلمين ، ولايجوز ترك قتل للمشركين لأن الجهاد قد فرض على المسلمين ليتوصلوا به الى ذلك ولايجوز ترك الفرض مع التمكن من اقامته <sup>(٢)</sup> .

أما أبو يوسف ومحمد فقالا يجوز مفاداة أسرى المشركين بأسرى المسلمين في حالة الضرورة كأن يكون عندهم أسارى من المسلمين ويرفضون مفاداتهم بالمال أو بالسلاح . قال محمد : فان أمكن تخليص أسارى المسلمين بنش أو بالسلاح كان ذلك أولى من مفاداتهم بأسرى المشركين لأن منفعتهم في دفع المال أو حمل السلاح اليهم دون منفعتهم في رد المقاتلة الا اذا كان ماطلبوه من مال أو من سلاح فيه اجحاف بالمسلمين . ففي هذه الحالة يجوز مفاداة اسارهم بأسارى المسلمين <sup>(٣)</sup> .

---

(١) راجع : السرخسي : شرح كتاب السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٨٨ ، ١٥٨٩ ، ١٥٩٠ ، ١٥٩١ ، ١٦١٨ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ٢٢٨ - ٢٢٩ ؛ العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٩٠ ؛ محمد النجدي : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ١٢٤ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ١٤٤ - ١٤٦ .

(٢) السرخسي : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٨٧ - ١٥٨٨ .

(٣) قص للرجع السابق ، ٤ / ١٦٥٠ - ١٦٥١ . وانظر أيضا / ٤ / ١٥٨٧ ، ١٦٦٨ .

وقال أبو يوسف : الإمام في أسرى أهل الشرك بالخيار : أن شاء قتلهم وإن شاء فادى بهم . ولا يفادى بهم نهب ولا قضة ولا مناع . ولا يفادى بهم إلا أسارى للمسلمين . يعمل في ذلك بما كان أصلح للمسلمين وأحوط للإسلام . وقال : لا ينبغي للإمام أن يدع أحدا ممن أسر من أهل الحرب في أيدي المسلمين يخرج إلى دار الحرب راجعا إلا أن يفادى به <sup>(١)</sup> . وقد استدلنا على ذلك بما يلي :

(١) مفادة النبي صلى الله عليه وسلم لرجلين من المسلمين يرحل من المشركين من بني عقيل  
(٢) ما روى عن عمر أنه قال : لأن استقذ رجلا من المسلمين من أيدي الكفار أحب إلى من جزيرة العرب .

(٣) أن تخليص أسراء المسلمين من أيدي المشركين واجب . ولا يتوصل إلى ذلك إلا بطريق المفادة <sup>(٤)</sup> . بل وقد جوز محمد بن الحسن مفادة أسراء للمشركين للمال عند حاجة المسلمين إلى المال باعتبار هذه الحالة حالة ضرورة . وعلى هذا أول مفادة الرسول صلى الله عليه وسلم أسارى بنو بلال فقال : إن للمسلمين كانوا يومئذ محتاجين إلى المال حاجة عظيمة لأجل الاستعداد للقتال . قال : وعند الضرورة لا بأس بالمفادة للمال <sup>(٥)</sup> .

وابتداءً - ولئن - كالفداء - جازر عند جمهور الفقهاء وبه قال مالك والشافعي وأحمد : لقوله تعالى : " فلما منا بعد واما فداء " . ولما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم من على أبي عزة الجهمي وعلى ثمامة الخنفي ، وعلى أبي العاص بن الربيع <sup>(٦)</sup> . وعن مالك : لا يجوز للنفير فداء لأنه لا مصلحة فيه وإنما يجوز للإمام فعل ما فيه للمصلحة <sup>(٧)</sup> . وإذا كان علماء الخنفية يمنعون الفداء ، فهم من باب أولى يمنعون للنفير . فقال أبو يوسف : لا ينبغي للإمام أن يدع أسير أهل الحرب يخرج إلى دار الحرب راجعا إلا أن يفادى به . فلما على غير الفداء فلا <sup>(٨)</sup> . وقال محمد بن الحسن : ليس ينبغي للإمام أن يمن على الأسير فيتركه ولا يقسمه <sup>(٩)</sup> . وقد احتج علماء الخنفية على ذلك بما يلي :

- 
- (١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ .  
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٢١٢ ؛ السرخسي : شرح نسو الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٨٧ .  
(٣) السرخسي : شرح نسو الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٩٢ ، ١٦١٧ .  
(٤) انظر الباقى : للنقضى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ ؛ الشيرازي : للهنلب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٦ ؛ ابن قدامة : للنفى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٠ ، ٤٠٢ .  
(٥) ابن حجر : كتاب الجهاد والنسو ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ ؛ ابن قدامة : للنفى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٠ .  
(٦) أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .  
(٧) السرخسي : شرح نسو الكبير ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٣٠ .

(١) أن حكم اللن الثابت في قوله تعالى: " فلما منا بعد ولما فداء " منسوخ بقوله " فاقتلوا للشركين " .

(٢) أن ماروي من من الرسول صلى الله عليه وسلم على بعض الأسرى يوم بدر لا يعارض ذلك لأنه كان قبل انتساح حكم اللن .

(٣) أن في اللن على الأسير تمكينه من أن يعود حربا للمسلمين بعد الظهور عليه ، وهذا لا يحل

(٤) أن للن فيه ابطال حق ثابت للمسلمين في رقابهم <sup>(١)</sup> .

رغم ذلك فقد استدلل محمد بن الحسن بحديث ثمانية - المتقدم - على جواز من الامام على بعض الأسرى اذا كان في ذلك منفعة للمسلمين <sup>(٢)</sup> .

وخلاصة ما تقدم من آراء الفقهاء في هذه المسألة أن الجمهور على أن الامام مخير في أسرى الكفار بين أربعة خيارات هي : القتل والاسترقاق والفداء واللعن . وهو منهج الشافعي ومالك وأحمد والاوزاعي والثوري وإبي ثور . فقد قالوا ان الامام يختار من ذلك بحسب ما يظن مصلحة للمسلمين : فمن علم منه قوة بأسه وشدة نكايته وعظيم ضروره على المسلمين فالأولى قتله . ومن لم يكن كذلك وكان يؤمن شره ويمكن الانتصاع بخنثته استرقفه فكان عوناً للمسلمين . ومن رجا اسلامه ورآه مطاعاً في قومه من عليه وأطلقه يرجاء اسلامه لو تألف قومه . ومن وجده ضعيفاً وكان له مال كثير وكان بالمسلمين حاجة فمفادته بالمال أصلح للمسلمين وقوة للإسلام أو ان كان لدى الكفار أسرى من المسلمين فاداه بهم . وهكذا لا يكون خيار الامام الا على الوجه الأحظ والأصلح <sup>(٣)</sup> .

أما عند الحنفية فالامام مخير فقط بين القتل والاسترقاق . وهو عند الشيعة مخير بين اللن والفداء والاسترقاق <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) نفس المرجع السابق ، نفس المكان .

( ٢ ) نفس المرجع السابق ، ٣ / ١٠٣٩ .

( ٣ ) راجع : لياحي : للفتي ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ ؛ النوري : روضة الطالبين (ط٠ للكتب الاسلامي) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٥١ ؛ الشيرازي : للذهب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٧٣ ؛

ابن قدامة : للفتي ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٠ - ٤٠٢ ؛ لياحي : الفراء : الأحكام السلطانية (ط٠ بيروت) ، مرجع سابق ،

ص ١٤١ - ١٤٢ ، ١٤٧ ؛ نفس المتن للقمي : كتاب الفروع ، مرجع سابق ، ٦ / ٢١٣ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد

والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ، ٢٤٨ ؛ ابن رشد : بداية الجهاد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٥ ؛ العيني : عمدة

القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ ؛ الخطاطي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٩ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع

سابق ، ص ١٤٢ ؛ الشوكلي : غل الاوطار ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٠٦ .

( ٤ ) قطر : عمد القضاة : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ١٢٣ ، ١٢٤ .

والحقيقة أن ما تقدم من نصوص ووقائع وسوابق وآثار يرجح رأى الجمهور . والأصل فى المسألة تحقيق وظائف الجهاد والنظر إلى مصلحة المسلمين واعتبار الأعراف السائدة فى آن واحد : فالغاية النهائية من الجهاد - كما يبدو من كل الأبحاث المتقدمة - هى ظهور الاسلام وإزالة الشرك ومنع الفتنة . ويجب أن يتم التعامل مع الأسرى فى ضوء هذه الغاية . ومصلحة المسلمين وأوضاعهم بعد انتهاء القتال لا يمكن تجاهلها عند النظر فى أسر الأسرى . ولا جدال فى ضرورة اعتبار الأعراف السائدة فى شأن التعامل مع أسرى الحرب إذ يفرضى تجاهلها إلى إيذاء أسرى المسلمين عند الطرف الآخر . فإن كان الاسلام ظاهراً ورأى الامام أن يمن على الأسرى عسى الله أن يهديهم للاسلام فعل . وإن كان عند المشركين أسارى للمسلمين وأراد الامام استغلالهم بهم فعل . وإن كان للمسلمين حاجة إلى المال ورأى الامام أن يفادى للمشركين بالمال ووافق الطرف الآخر على ذلك فعل . وأما إن كان للمسلمين ضعف ورأى الامام أن ترك الأسارى فيه عون للمشركين عليهم قتلهم . فإن وجد أنه إذا قتلهم قتل للمشركون أسارى المسلمين الذين عندهم أبعاد النظر فى المسألة بحسب ما يراه من المصلحة . وكذا لو كان فى احتياج إلى خدماتهم وأعمالهم وكانت الاعراف الدولية تسمح بالاسترقاق استرقهم . ولا يبنى للامام أن يختار من بين هذه الأمور الأربعة إلا على النظر للمسلمين لا يقصد احتلالها لذاتها . ومن ذلك فانه لا يجوز له أن أو الفداء إلا فى حالة التأكد من أن عودة الأسرى إلى المشركين لا يشكل تهديداً على المسلمين فيما بعد . كما أن قصد الفداء لمجرد الحصول على المال يتعارض كلية مع طبيعة الحرب فى الاسلام ووظيفتها . وكذا فإن الحديث عن استرقاق فى ظروف تاريخية لا موضع فيها لحل هذا المفهوم وفى ظل أوضاع متردية يعيش فيها العالم الاسلامى هو حديث يقتقد للواقعية ويسىء إلى التصور الأصولى لهذه المسألة . وفى هذا المعنى يقول سيد قطب " لقد وقع الاسترقاق عملاً بقاعدة المعاملة بالمثل ولمواجهة الأوضاع العالمية القائمة حيثذ والتقاليد الحربية المتعارف عليها " (١)

وأخيراً فليس له أن يقتل أسرى للمشركين إذا كان عند الطرف الآخر من أسرى المسلمين من إذا قتلهم - عملاً بقاعدة المعاملة بالمثل - وقع الضرر على المسلمين . . . . . وهكذا يتعين عليه أن يوفق دائماً بين حكم الشرع من جهة وأوضاع المسلمين من حيث القوة والضعف من جهة ثانية ثم من جهة ثالثة الأوضاع القائمة والمتغيرات الدولية والأعراف الحربية السائدة .

ونختتم هذا البحث الأخير فى هذا الباب بالإشارة إلى أمرين :

الأول : أن الأحكام السابقة فى شأن الأسرى تتعلق فقط بمن وقع فى الأسر من مقاتلة المشركين أى من الرجال البالغين دون غيرهم من النساء والصبيان ومن نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم حال القتال . لأنه إذا كان قد نهى عن قتلهم حال القتال فانه ينهى عن قتلهم من باب أول إذا وقعوا فى الأسر . ويطلق على هؤلاء وصف " السبي " فى مقابل وصف

( ١ ) سيد قطب : فى ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٥ .

"الأسرى" الذى يطلق على الرجال البالغين من المقاتلة . والحكم فى السبي أنه لا يجوز قتلهم ويصرون رقيقا للمسلمين بنفس السبي . والثابت أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يسترقهم إذا سلبهم . وللساكة مبسوطة فى كتب الفقه بما يعنى عن معالجتها هنا وإنما يعنى أن تشير إلى اتفاق العلماء على أن الصبي إذا وقع فى الأسر قبل بلوغه فهو مسلم . وقال البعض أن ذلك مقصور على حالة ماذا وقع فى الأسر منفردا فإن كان معه أبواه أو أحدهما كان حكمه كحكمهما فإن أسلما أو أسلم أحدهما تبعه الولد <sup>(١)</sup> .

والثانى : أن الأحكام السابقة فى شأن الأسرى مقيمة عن لم يسلم منهم . فإذا أسلم الأسير لو ثبت بينة أنه كان قد أسلم قبل وقوعه فى الأسر فالإتفاق على أنه يزول عنه حكم القتل ولكن يفرق بين من أسلم قبل الأسر ومن أسلم وهو فى الأسر . فمن كان قد أسلم قبل الأسر وشهد له شاهد - وقيل شاهدان - من المسلمين بذلك فقد أعتقوا على أنه لا يحمل قتله ولا استرقاقه . فهو حر لاسيلا عليه . أما إذا أسلم وهو فى الأسر أو كان أسلم قبل الأسر ولم يشهد له شاهد بذلك فإنه يقبل منه الإسلام ولاسيلا إلى دمه اتفاقا . ولكن هل يصير رقيقا أم يكون الامام فيه مختارا بين الاسترقاق ولئن والقضاء ؟ قولان للعلماء <sup>(٢)</sup> .

(١) راجع : سعدى أبو حبيب : موسوعة الإجماع ، مرجع سابق ، ١ / ٩٧ ؛ فتاوى : روضة الطالين (ط) . للكتب الاسلامي ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٥٠ ؛ الفتاوى : للذهب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٥ ، ٢٣٩ ؛ ابن قدامة : للفتى (ط) . ١٩٨٣ ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٠ ، ٤٠٥ ؛ إيا يلى : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ؛ ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٢٢ - ٣٢٤ ؛ محمد النضى : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ١٢٠ ، ١٣٤ - ١٣٦ .

(٢) راجع سعدى أبو حبيب : موسوعة الإجماع ، مرجع سابق ، ١ / ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ ؛ فتاوى : روضة الطالين (ط) . للكتب الاسلامي (مرجع سابق ، ١٠ / ٢٥٢ ؛ الفتاوى : للذهب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٦ ؛ ابن قدامة : للفتى (ط) . ١٩٨٣ ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٢ ، ٤٠٨ ؛ إيا يلى لفراء : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ ، ١٤١ ؛ شمس الدين القنسلى : كتب اقروغ ، مرجع سابق ، ٦ / ٢١٤ ، ٢٢٩ - ٢٣٠ ؛ محمد النضى : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ١٢٤ ، ١٢٨ ؛ عبد العزيز صقر : نظرية الجهاد فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٤٠١ - ٤٠٢ .



## الخاتمة

المهدف الاساسى الذى حاولنا تحقيقه من خلال هذا البحث والخاص بموضوع التنظير لظاهرة العلاقات الخارجية للدولة الاسلامية فى وقت الحرب هو اكتشاف للقومات الاساسية وبناء الاطار الفكرى والحركى للتكامل لموضوع البحث من منطلق الأصول والمصادر والخبرة التاريخية ، أى من خلال المصادر الذاتية الأولية ، وفى استقلال تام سواء عن المراجع الأجنبية التى تطلق فى تصورها للموضوع من للفاهيم والمركبات الغربية ، أو عن المراجع الحديثة فى العالم الاسلامى والتى تطلق هى الأخرى من التصور الذى ترسب فى أذهاننا وفكرنا للعاصر تحت تأثير التصور الغربى من ناحية ، والوضع للأسلوى الذى يعيش فيه العالم الاسلامى من ناحية أخرى ، ثم الرغبة للحلحة فى التوافق مع المجتمع الدولى ومع للفاهيم المستمدة من القانون الدولى العام الحديث من ناحية ثالثة .

سبق وذكرنا أن كلا النوعين من المراجع يفتقد للحيد الذى تتطلبه الدراسة العلمية ، كما أن أيا منهما لا يملك نظرية متكاملة فى الموضوع ، فضلا عن انطلاقه من مصادر ثانوية لاتعبر عن حقيقة التصور الأصولى للمستهدف بالدراسة . ان التحليلات الغربية أو التى قام بها باحثون مسلمون فى الفترة الأخيرة ، وسواء كانت أكاديمية أو غير أكاديمية ، تجمع بينها صفة الاستسلام لاغراء الكتابة الدفاعية بمعنى تحطيط للموضوع فى ضوء الالتزام بموقف الدفاع سواء عن الحضارة الغربية أو عن الحضارة الاسلامية فى مواجهة الاتهامات التى تشنها الدراسات الغربية ضد طبيعة العلاقات الخارجية للدولة الاسلامية فى وقت الحرب . وبغض النظر عن الاختلاف فى النوافع فإن النتيجة فى الحالتين واحدة وهى غياب للموضوعية والحيد ، ومعالجة الظاهرة لا من منطلق التأصيل العلمى أو التحليل المجرد وإنما من منطلق الدفاع العاطفى ، وعدم تقديم دراسة متكاملة عن الموضوع والتركيز فقط على تلك الجزئيات التى يطلبها التزام موقف الدفاع .

فى ضوء هذه الحقيقة جاء العرض المتقدم للنصوص والوثائق والمسح الواسع والوصف العام لحقيقة وطبيعة العلاقات الخارجية بين الدولة الاسلامية وغيرها من الدول فى وقت الحرب وفقا للتصور الأصولى - لا القومى الذى تعبر عنه الكتابات الغربية ولا الذاتى الذى تعبر عنه الكتابات الاسلامية الحديثة .

ومن هذا الجانب تكون الدراسة قد حققت هدفها الأساسى بتأكيد القدرة على اكتشاف وبناء التصور المرتبط بموضوع البحث من منطلق للمصادر الأولية والتقاليد التاريخية وبما يجعلها إحدى الكتابات القليلة الأصلية التى تنبع من التقاليد العلمية وتعبر عن الأصالة والذاتية بما يسمح بالاتساع بها فى التعرف على حقيقة الظاهرة موضع التحليل .

وبعض النظر عن نتائج هذه الدراسة في ضوء معطيات المصادر الأصولية ، وماذا كانت تتفق أو تختلف مع الصورة القومية التي رسمها الكتابات الأجنبية أو الصورة الذاتية التي ترسبت في الكتابات الإسلامية للعاصرة ، فإن إحدى الملاحظات الهامة التي يجعين أن نشير إليها في هذا للوضع أن التطور السياسى العلمى - بلللول النقيق لهذه الكلمة - للعلاقات الخارجية للدولة الإسلامية في وقت الحرب من وجهة نظر الأصول هو الطريق الوحيد للتعرف على حقيقة وطبيعة هذه العلاقات . أما الاعتماد على فكر شكلى يقف أمام الظواهر الخارجية ويرتب النتائج على مقدمات لاصلة لها بالواقع فلا يقود إلى معرفة علمية فضلا عن أثره للمر في الإدراك الإسلامى . وعلى سبيل المثال فقد دأب الباحثون في مجال العلاقات الدولية في التقاليد العلمية المحلية على الانطلاق من المعطيات الفكرية الغربية باعتبارها تجريدات مثالية وعالية وصالحة للتطبيق على كافة التقاليد والخبرات والظروف وصياغة أمينة لواقع الحضارة الغربية ثم استباطها بناء على الملاحظة والتجربة وباستخدام أساليب العلم في أقصى تطوراتها للعاصرة . وبناء عليه قالوا أن الأصل الذى تقوم عليه العلاقات الدولية في العالم للمعاصر هو السلم وأن الاتجاه للمعاصر يرفض استعمال العنف في العلاقات الدولية . فإذا جاءت الأصول الإسلامية لتقرر عكس ذلك قاموا بإعادة تفسيرها وتأويلها حتى تتفق مع الاتجاه للمعاصر أو اعتنروا عنها بربطها بفترة معينة أو بظروف خاصة . والغريب أن هذه المحاولة لوصف وتحليل وتفسير الظواهر المرتبطة بتقاليدنا الذاتية انطلقت من فكر غربي سطحي لاصلة له بالواقع الغربى للمعاصر . ولو تساعل الباحثون - في التقاليد العلمية المحلية- عن مدى مصداقية هذه التجريدات في التعبير عن الواقع الغربى الذى أفرزها أو مدى مطابقتها لحقيقة هذا الواقع لاكتشفوا أنها مجرد تجريدات مثالية لاصلة لها بالواقع الغربى ولا تعبر عن حقيقة الإدراك السياسى الغربى في هذه اللحظة .

إن تحليل الواقع للمعاصر يثبت غلبة العداء في عالم العلاقات الدولية وأن البيئة الدولية صارت تتسم كهيئة حرب ، وأن السلام في الواقع الدولى بدأ وكأنه على سبيل التأقيت ونظرا لمصلحة طاليه (١) . كما أن استقراء الخبرة التاريخية يؤكد أن المجتمع السياسى وفي جميع نماذجه التاريخية لم يتجرد في علاقاته الخارجية من وجوده للعنوى بما يعنيه ذلك من تأكيد الأبعاد الروحية والاخلاقية في حركته السياسية الخارجية . هذه الأبعاد - وبعض النظر عن مسمياتها - ليست سوى تعبير عن الوظيفة العقيدية ، بمعنى أن تسعى الدولة لتحقيق مثالياتها السياسية والتي قد تأخذ شكل عقيدة منزلة أو مبدأ أو عقيدة سياسية أو غير ذلك . وقد عرفت التقاليد اليهودية والمسيحية هذه الوظيفة منذ بدء عصر الرسالة وحتى هذه اللحظة .

(١) يشير الباحث إلى المقولة التي شاعت على لسان برنارد لويس ، وصمويل هنتنغتون حول صدام الحضارات . وهذه القضية سبق الإشارة إليها والمناقشات التي دارت حولها ضمن البحث الخاص بالاطار المرجعى .

دلالة هذه للملاحظة على فكرنا للمعاصر خطورة اذ تعنى أنه فكر رعو وسطحي ويقوم على أفكار غير محصنة تجريبيًا وليست اساسا للحركة ولاصلة لها بالواقع للمعاصر أو الخبرة التاريخية . ومن ثم فهي أفكار لاتصلح للتفسير أو التطبيق .

ان هذا التفسير لتلك الجزئية المتعلقة بسبب او وظيفة الحرب في التصور الاسلامي الاصولي هو الذى يفسر بدوره كل ماله صلة بقواعد سير القتال : فالدعوة الى الاسلام قبل مباشرة القتال ، وقبول اسلام من أسلم من المحاربة ، ومنع المحارب للمشاركة فرصة من جديد للاستماع الى الدعوة اذا طلب ذلك أثناء القتال ، وقبول اسلام الأسير . . هذه العناصر وغيرها من خصائص الحرب التي تشب بسبب الدين والاموضع للحديث عنها في الحرب الدفاعية . ولو اختزلنا وظائف الحرب في التصور الاسلامي الاصولي فى مهمة الدفاع وحدها لأصبحت أغلب عناصر نظرية الحرب في التصور الاصولي بلا معنى : فمن غير المعقول أن يرسل الحاكم الى أولئك الذين احتشدوا على أرضه من يدعونه الى الاسلام وأن يكرر ذلك ثلاثة ايام ! ومن غير المعقول أن يطلب أحد الجند للعدتين الاجارة للاستماع الى الدعوة ! ولو كان القتال مجرد الاعتداء فما معنى الحديث عن عدم جواز قتل من أسلم من المحاربة حال القتال ! أو الحديث عن اسلام الأسير وحرمة دمه بسبب اسلامه ؟ . . . . .

وأخيراً ، فان هذا التفسير لسبب الحرب في التصور الاسلامي الاصولي هو الذى يفسر في النهاية مجموعة القيم والاخلاقيات التي تغلف استراتيجية التعامل مع غير المسلمين فى وقت الحرب : فالدعوة قبل القتال ، وعدم مباغته الطرف الآخر بالعوان ، وتمكينه من التنبؤ واختيار الاسلام أو الاستعداد للقتال ، والنهاى عن اللطلة والتعذيب والتحريق ، واجارة من يطلب الاستماع الى الدعوة من جديد أثناء القتال ثم حمايته وحراسته واعادته الى أمانه اذا فشل منطق الاتصال فى خلق القناعة من جديد ، وعدم الفدر بالطرف الآخر حتى لو غدر هو بمعهود للمسلمين ، وعدم التحلل من العهد قبل انقضاء أجلها ، وعدم مباغته الطرف الآخر بعد انقضاء مدة العهد الا بعد النذ اليه واعلامه باتقضاء الأجل والتأكد من وصول غير النذ الى أطراف بلاد العدو بحيث يصيروا على علم بيده حالة الحرب ، وحسن معاملة الأسرى واطعامهم وكسوتهم وعدم التفريق بين أعضاء الأسرة الواحدة منهم ودعوتهم الى الاسلام وعدم اكراههم عليه والمن على من يرمى اسلامه منهم . ومنح الأمان للسفراء لاستمرار الجهود السلمية فى تحقيق غايات الدعوة ، ومنح الأمان للتجار لاستمرار تدفق ما تحتاجه الشعوب من طعام وشراب وملبس ودواء وغيره خلال الحرب . . كل هذه العناصر لا توجد مجتمعة إلا فى المصادر والتعاليم الاصولية الاسلامية وهى فى النهاية تمثل محاور وفلسفة التعامل الاسلامي فى وقت الحرب وبها يتقيد التحرك الخارجى : فلو دخل المسلمون دولة واستولوا على أرضها وقتلوا بعضا من أهلها بدون تقديم الدعوة الى الاسلام لم يجر ذلك شرعا وحكم فيه بالانسحاب من الأرض واعادة الأموال الى أهلها ودفع التعويض عن القتلى ثم الخروج الى حدود الدولة والبدء من جديد بدعوة شعبيها

الى الاسلام وتخيره بين الاسلام أو الجزية - ان كان من أهل الكتاب - أو الاستعداد للقتال .  
ولو اختاروا القتال ثم رأى أحدهم أو بعضهم أو كلهم أن يمنحوا فرصة أخرى للاستماع الى  
الدعوة وجب اجابتهم الى ذلك . ولو استأنفوا القتال بعد ذلك فلما لو شك للمسلمون أن يقضوا  
عليهم أعلنوا اسلامهم وجب قبول ذلك منهم والامتناع عن قتلهم . ولو قتل الطرف الآخر  
رسل للمسلمين لم يجوز قتل رسلهم . ولو مثلوا بقتلى للمسلمين لم يجوز التمثيل بقتلاهم . ولو  
غلبوا يهود المسلمين لم يجوز القتل يهودهم . ولو أساعوا معاملة أسرى للمسلمين لم يجوز اساعة  
معاملة أسرارهم . . . . . وهكذا .

هذه القيم الاخلاقية والقياسات الانسانية تعبر في النهاية عن الحرب العادلة والفاضلة التي  
تحدث عنها المصادر الأصولية ، وعن عالمية وانسانية وحضارية الدعوة الاسلامية، وعن ارتباط  
الحرب الاسلامية والتصور الأصولي الاسلامي للعلاقات الخارجية للدولة الاسلامية في وقت  
الحرب بالغايات والمصادر الدينية .

## قائمة المراجع



## قائمة المراجع

### أولاً : المراجع العربية :

- ١- إبراهيم الدسوقي خميس ، تصوير القرآن لجوانب الجهاد ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الأزهر : كلية أصول الدين ، ١٩٧٤ ) .
- ٢- ابن أبي حمزة ، بهجة النفوس ، شرح مختصر البخارى ، ( القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٣٤٩ هـ ) .
- ٣- ابن ابى عاصم ، أبو بكر أحمد بن عمرو ( ٢٠٦ - ٢٨٧ هـ ) ، كتاب الجهاد ، تحقيق : مساعد بن سليمان الراشد الحميد ، ( المنية المنورة : مكتبة العلوم والحكم ، ١٩٨٩ )
- ٤- ابن الأثير ، عز الدين أبو الحسن على بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى ( ت ٦٣٠ هـ ) ، الكامل فى التاريخ ، تحقيق أبو الفداء عبد الله القاضى ، ( بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧ ) .
- ٥- ابن الأثير ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ( ٥٤٤ - ٦٠٦ هـ ) : جامع الأصول فى أحاديث الرسول ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٣ ) .
- ٦- ابن الأزرقي ( ت ٨٩٦ هـ ) ، بذائع السلك فى طبائع الملك ، تحقيق على سامى النشار ، ( بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٧ ) .
- ٧- ابن تيمية ، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ( ٦١١ - ٧٢٨ هـ ) ، السياسة الشرعية فى إصلاح الرئعى والرعية ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، محمد أحمد عاشور ( القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧١ ) .
- ٨- \_\_\_\_\_ ، الفتاوى الكبرى ، ( القاهرة : مطبعة كردستان العلمية ، ١٣٢٩ هـ ) .
- ٩- ابن حجر الصقلاني ، شهاب الدين أحمد بن على بن محمد ( ٧٧٣ - ٨٥٢ هـ ) ، كتاب الجهاد والسير من كتاب فتح البارى ، ( بيروت : دار البلاغة ، ١٩٨٥ ) .
- ١٠- \_\_\_\_\_ ، فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، مراجعة وضبط وتعليق : طه عبد الرؤف سعد ، ومصطفى محمد الهولوى ، السيد محمد عبد المعطى ، ( القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٨ ) .
- ١١- ابن حزم الأندلسى ، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد ( ت ٤٥٦ هـ ) ، الإحكام فى أصول الأحكام ، تقديم إحسان عباس ، ( بيروت : دار الآفاق الحديثة ، ١٩٨٣ ) .

١٢- \_\_\_\_\_ ، فى معرفة الناسخ والمنسوخ ، على هامش تفسير القرآن العظيم للإمامين الحليين : المحلى والسيوطى ، ( القاهرة : مصطفى البابى المحلى ، د . ت . ) .

١٣- \_\_\_\_\_ ، المحلى ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ( القاهرة : مكتبة دار التراث ، د . ت )

١٤- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ( ت ٨٠٨ هـ ) ، تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العرب وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر ، ( بيروت : مؤسسة جمال للطباعة والنشر ، د . ت . ) .

١٥- ابن النديم الشيبانى ، عبد الرحمن بن على ( ت ٩٤٤ هـ ) ، تيسر الوصول إلى جامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، ( القاهرة : مصطفى البابى المحلى ، ١٩٦٨ ) .

١٦- \_\_\_\_\_ ، حقائق الأتوزل ومطالع الأسرار فى سيرة النبى المختار صلى الله عليه وسلم وعلى آله المصطفين الأخيار ، تحقيق عبد الله إبراهيم الأنصارى ، ( دمشق : مطبعة محمد هاشم الكحلى ، د . ت . ) .

١٧- ابن رجب الحنبلى ، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ( ٧٣٦ - ٧٩٥ هـ ) : جامع العلوم والحكم ، تحقيق : محمد الأحمدى أبو النور ، ( القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٩٨٦ ) .

١٨- \_\_\_\_\_ ، الحكم الحديرة بالإذاعة من قول النبى صلى الله عليه وسلم : " بعثت بالسيف بين يدي الساعة " ، تقديم : محمد ناصر الدين الألبانى ، ( القاهرة : دار مرجان للطباعة ، د . ت . ) .

١٩- ابن رشد ، محمد بن أحمد ( ت ٥٢٠ هـ ) ، كتاب المقدمات الممهلات لبیان ما اقتضته رسوم الملونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات الشرعية لأهميات مسائلها المشكلات ، ( القاهرة : مطبعة السعادة ، د . ت . ) .

٢٠- ابن رشد ( الحفيد ) ، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ( ت ٥٩٥ هـ ) ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ( القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، د . ت . ) .

٢١- ابن سعد ، محمد ( ١٦٨ - ٢٣٠ هـ ) ، الطبقات الكبرى ، ( بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٠ ) .

٢٢- ابن سلام ، هبة الله ( ت ٤٠١ هـ ) ، الناسخ والمنسوخ ، ( القاهرة : مصطفى البابى المحلى ، ١٩٦٧ ) .

٢٣- ابن سيد الناس ، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد ( ٦٧١ - ٧٣٤ هـ ) ، عيون الأكر  
فى فئون المغازى والشمال والسير ، ومعها : إقباس الإقباس لحل مشكلة سيرة ابن سيد  
الناس لابن عبد الهادى ، ( بيروت : دار الحليل ، ١٩٧٤ ) .

٢٤- ابن عابدين ، محمد أمين ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، وعليه : حاشية رد المختار  
للمؤلف نفسه ، ( القاهرة : مصطفى البابى الحلبي ، ١٩٦٦ ) .

٢٥- ابن عابدين ، حاشية رد المختار ، على : الدر المختار شرح تنوير الأبصار لابن عابدين ،  
( القاهرة : مصطفى البابى الحلبي ، ١٩٦٦ ) .

٢٦- ابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ( ٣٦٨ - ٤٦٣ هـ ) ، الدرر فى  
اختصار المغازى والسير ، تخريج وتعليق : د . مصطفى ديب البقا ، ( بيروت ،  
دمشق : مؤسسة علوم القرآن ، د . ت ) .

٢٧- ابن العربى ، أبو بكر محمد بن عبد الله ( ٤٦٨ - ٥٤٣ هـ ) ، أحكام القرآن ، تحقيق :  
على محمد البحارى ، ( بيروت : دار الفكر ، د . ت ) . طبعة أخرى ( القاهرة :  
عيسى البابى الحلبي ، ١٩٥٧ ) .

٢٨- ابن قدامة ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمود ( ت ٦٣٠ هـ ) ، المغنى ، وإليه :  
الشرح الكبير لابن قدامة المقلدى ( ت ٦٨٢ هـ ) ، ( بيروت : دار الكتاب العربى ،  
١٩٨٣ ) . طبعة أخرى ( بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٩٧٢ ) .

٢٩- ابن قيم الحوزية ، شمس الدين محمد بن بكر بن أيوب بن سعد الزرعى النمشقى ( ٦٩١  
- ٧٥١ هـ ) : أحكام أهل النمة ، حققه وعلق حواشيه : صبحى الصالح ،  
( بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨١ ) .

٣٠- \_\_\_\_\_ ، زاد المعاد فى هدى خير العباد محمد صلى الله عليه وسلم ، ( بيروت :  
مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥ ) . طبعة أخرى ( القاهرة : المطبعة المصرية ومكتبتها ، د . ت )

٣١- \_\_\_\_\_ ، طريق الهرتين وياى السعادتىن ، حققه وراجعاه : عبد الله بن إبراهيم  
الأصارى ( قطر : إدارة لشئون الديعة ، ١٩٧٧ ) .

٣٢- ابن كبر ، عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر ( ٧٠١ - ٧٧٤ هـ ) ، البداية ونهاية ،  
( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٥ ) . طبعة أخرى ( القاهرة : دار الفكر العربى ،  
١٩٣٢ ) .

٣٣- \_\_\_\_\_ ، تفسير القرآن العظيم ، ( القاهرة : عيسى البابى الحلبي ، د . ت ) .

٣٤- \_\_\_\_\_ ، قصص الأنبياء ، تحقيق : د. مصطفى عبد الواحد ، ( القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ط ٢ ، د. ت. ) .

٣٥- \_\_\_\_\_ ، كتاب الاجتهاد في طلب الجهاد ، ( القاهرة : جمعية النشر والتأليف الأزهرية ، ١٣٤٧ هـ ) .

٣٦- ابن المبارك ، عبد الله ( ت ١٨١ هـ ) ، كتاب الجهاد ، تحقيق : نزيه حماد ، ( القاهرة : مجمع البحوث الإسلامية ، ١٩٧٨ ) .

٣٧- ابن المرتضى ، أحمد بن يحيى ( ت ٨٤٠ هـ ) ، كتاب البحر الزخار الجامع للمذهب علماء الأمصار ، وبهامشه : كتاب جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار للعلامة المحقق محمد بن يحيى بهران الصعدي ( ت ٩٥٧ هـ ) ، ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٥ ) .

٣٨- ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبة ( ٦٣٠ - ٧١١ هـ ) ، لسان العرب ، تحقيق : عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد لشاذلي ، ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ ) .

٣٩- ابن التتار ، محمد أحمد الفتوح الحنبلي المصري ( ت ٩٧٢ هـ ) ، متهى الارادات في مجمع المقنع ، تحقيق : عبد الغنى عبد الخالق ، ( القاهرة : مكتبة دار العروبة ، د. ت. ) .

٤٠- ابن هشام ، أبو محمد عبد الملك ( ت ٢١٣ هـ ) ، السيرة النبوية ، تقديم وتعليق وضبط : طه عبد الرؤوف سعد ، ( القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٨ ) .

٤١- أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف ( ٦٥٤ - ٧٥٤ هـ ) ، تفسير البحر المحيط ، وبهامشه : تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان نفسه ، وكتاب الدر الملقط من البحر المحيط للإمام تاج الدين الحنفى النحوى تلميذ أبي حيان ( ٦٨٢ - ٧٤٩ هـ ) ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٣ ) . طبعة أخرى ( بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨ ) .

٤٢- أبو السعود ، محمد بن محمد العمادى ( ت ٩٥١ هـ ) ، تفسير أبي السعود المسمى بإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ( القاهرة : دار المصنف ، د. ت. )

٤٣- أبو السعود ، تفسير أبي السعود ، في : جامع التفسير ، إعلاد نخبة من العلماء ( القاهرة : جريدة النور ) .

٤٤- أبو عبيد ، القاسم بن سلام ( ١٥٧ - ٢٢٤ هـ ) ، كتاب الأموال ، تحقيق : محمد خليل هراس ، ( القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٦٨ ) .

- ٤٥- أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن الفراء ، الأحكام السلطانية ، صححه وعلق عليه : محمد حامد الفتى ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، د . ت ) . طبعة أخرى (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٣٨ ) .
- ٤٦- أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم ( ١١٣ - ١٨٢ هـ ) ، كتاب الخراج ، ( القاهرة : المطبعة السلفية ومكتبتها ، ١٣٩٦ هـ ) .
- ٤٧- أحمد زكى صفوت ، جمهرة خطب العرب فى العصور الزاهرة ، الجزء الأول : العصر الجاهلى وعصر صدر الإسلام ، ( القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٢ ) .
- ٤٨- أحمد عبد العليم البردونى ، المختار من كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة لدينورى ، ( القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، د . ت ) .
- ٤٩- أحمد عطية الله ، حوليات الإسلام ، ( القاهرة : دار التراث ، ١٩٨٠ ) .
- ٥٠- الألبانى ، محمد ناصر الدين ، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشئ من فقهها وفوائدها ، ( بيروت ، دمشق : المكتب الإسلامى ، ١٩٨٥ ) .
- ٥١- \_\_\_\_\_ ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ فى الأمة ، ( الرياض : مكتبة المعارف ، ١٩٨٨ ) .
- ٥٢- \_\_\_\_\_ ، صحيح الترغيب والترهيب للحافظ المنذرى ، ( بيروت ، دمشق : المكتب الإسلامى ، ١٩٨٦ ) .
- ٥٣- \_\_\_\_\_ ، صحيح الجامع الصغير وزيادته ( الفتح الكبير ) للسيوطى ، ( بيروت ، دمشق : المكتب الإسلامى ، ١٩٨٦ ) .
- ٥٤- \_\_\_\_\_ ، صحيح سنن ابن ماجه ، ( بيروت : المكتب الإسلامى ، ١٩٨٦ ) .
- ٥٥- \_\_\_\_\_ ، ضعيف الجامع الصغير وزيادته ( الفتح الكبير ) للسيوطى ، ( بيروت : المكتب الإسلامى ، ١٩٧٩ ) .
- ٥٦- الألوسى ، السيد موسى ( ١٢١٧ - ١٢٧٠ هـ ) ، روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني المشتهر بتفسير الألوسى ، ( بيروت : دار إحياء التراث العربى ، ط ٢ ، د . ت ) .
- ٥٧- \_\_\_\_\_ ، تفسير الألوسى ، فى : جامع التفسير ( القاهرة : حريّة للنور ) .
- ٥٨- البارتنى ، محمد بن محمود ( ت ٧٨٦ هـ ) ، شرح العناية ، على : الهداية للمرغينانى . مع : فتح القدير لابن الهمام وحاشية سعدى حلى ، ( القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٧٠ ) .

- ٥٩- الباجي ، المتقى شرح موطأ مالك ، ( القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٣٣٢هـ).
- ٦٠- بطرس البستاني ، كتاب قطر المحيط ، ( بيروت : مكتب لبنان ، ١٨٦٩ ) .
- ٦١- البطلومسي ، أبو محمد عبد الله بن السيد ( ت ٥٢١ هـ ) ، كتاب التبيه على الأسباب التي ألوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم ، تحقيق وتعليق : أحمد حسن كحيل ، حمزة عبد الله لنشرتي ، ( القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٨ )
- ٦٢- البلاذري ، أحمد بن يحيى بن حابر ( ت ٢٧٩ هـ ) ، كتاب فتوح البلدان ، نشرة ووضع ملاحقه ونهارسه : صلاح الدين المنجد ، ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٧ )
- ٦٣- البهوتي ، منصور بن يونس بن إدريس ( ١٠٠٠ - ١٠٥١ هـ ) ، شرح منتهى الارادات المسمى فقائق لولي النهي لشرح المنتهى ، ( القاهرة : المكتبة السلفية ، د.ت )
- ٦٤- البوطي ، محمد سعيد رمضان ، فقه السيرة - دراسات منهجية علمية لسيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم وما تتطوى عليه من عظات ومبادئ وأحكام ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨ ) .
- ٦٥- الجبلي العللي ، الروضة البهية شرح اللمعة المشقية ، ( القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٣٧٨ هـ ) .
- ٦٦- الحصاص ، أحمد بن علي الرزقي ( ت ٣٧٠ هـ ) ، أحكام القرآن ، تحقيق : محمد الصادق القمحاوي ، ( القاهرة : دار المصنف ، ط ٢ ، د . ت ) .
- ٦٧- الحويني ، أبو المعالي الشهير بإمام الحرمين ( ت ٤٧٨ هـ ) ، غياث الأمم في الغياث افظالم ، تحقيق ودراسة : مصطفى حلمي ، فؤاد عبد المنعم أحمد ، ( الاسكندرية : دار الدعوة ، ١٤٠٠ هـ ) .
- ٦٨- الحيوشي ، محمد ابراهيم ، دراسات قرآنية ، ( القاهرة : معهد الدراسات الإسلامية ، ١٩٧٩ ) .
- ٦٩- حامد ربيع ( الدكتور ) ، محاضرات في النظرية السياسية ، ( القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد ، ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ) .
- ٧٠- ——— ، نظرية القيم السياسية ، ( جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد ، ١٩٧٦ - ١٩٧٧ )
- ٧١- حامد محمد علي جريشة ، آيات الجهاد في القرآن الكريم ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ( جامعة الأزهر : كلية أصول الدين ، ١٩٧٤ ) .

- ٧٢- حسن كامل المطاوي، فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك، (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧٣).
- ٧٣- الحصني الممشقي، أبو بكر بن محمد الحسيني، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، (الدوحة: الشئون الدينية بدولة قطر، د. ت.).
- ٧٤- حوى، سعيد، الأسس في التفسير، (القاهرة: دار السلام، ١٩٨٥).
- ٧٥- \_\_\_\_\_، الرسول، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٢).
- ٧٦- المعازن، علاء الدين بن علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي (ت ٧٤١ هـ)،  
لباب التأويل في معاني التنزيل، (بيروت: دار المعرفة، د. ت.).
- ٧٧- العرشي، محمد بن عبد الله بن علي (ت ١١٠١ هـ)، حاشية العرشي، علي:  
مختصر سيدي خليل. ومعها حاشية العلوي، (بيروت: دار صادر، د. ت.).
- ٧٨- الخطاطي، أبو سليمان أحمد بن محمد (ت ٣٨٨ هـ)، معالم السنن - شرح سنن أبي  
داود، (بيروت: المكتبة العلمية، ١٩٨١).
- ٧٩- الدردير، أحمد بن محمد بن أحمد العلوي، الشرح الكبير، وبهامشه: حاشية  
المسوقي، (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، د. ت.).
- ٨٠- الرازي، أبو محمد عبد الرحمن (٢٤٠ - ٣٢٧ هـ)، علل الحديث، (بيروت: دار  
المعرفة، ١٩٨٥).
- ٨١- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (٥٤٤ - ٦٠٤ هـ)، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب  
المشتهر بتفسير الرازي، (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥). طبعة أخرى (طهران: دار  
الكتب العلمية، ط ٢، د. ت.).
- ٨١- \_\_\_\_\_، تفسير الرازي، في: جامع التفسير، (القاهرة: جريدة النور).
- ٨٣- الرشيدى، أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المغربي (ت ١٠٩٦ هـ)، حاشية  
الرشيدى، علي: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لابن شهاب الدين الرملى، (القاهرة:  
مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٧).
- ٨٤- الرملى، محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين المنوفى المصرى  
الانصارى الشهير بالشافعى الصغير (ت ١٠٠٤ هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج،  
وعليه: حاشيتا الشيرازى والرشيدى، (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٧).

٨٥ - الزمخشري ، محمود بن عمر (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ) ، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٨٦) ، طبعة أخرى (القاهرة : مصطفى الباي الحلبي ، ١٩١٦) .

٨٦ - ——— ، الكشف ، في جامع التفاسير ، (القاهرة : جريدة النور) .

٨٧ - السرخسي ، محمد بن أحمد (ت ٤٨٣ هـ) ، شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ) ، تحقيق : صلاح الدين المنجد ، (القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد المخطوطات العربية ، ١٩٧١) .

٨٨ - ——— ، كتاب الميسوط ، (بيروت : دار المعرفة ، ط ٢ ، دت) .

٨٩ - سعدى أبو حبيب ، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي ، (الدوحة : إدارة إحياء التراث الإسلامي بنبوة قطر ، ١٩٨٥) .

٩٠ - سعدى حلبي ، سعد الدين بن عيسى المفتي (ت ٩٤٥ هـ) ، حاشية سعدى حلبي ، مع : فتح القدير لابن الهمام ، وشرح العناية للبايزي ، على : الهداية للمرغيناني ، (القاهرة : مصطفى الباي الحلبي ، ١٩٧٠) .

٩١ - سعيد حسين منصور (الدكتور) ، القيم الخلقية في الخطابة العربية ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب - فرع الاسكندرية ، ١٩٧٩) .

٩٢ - سيد قطب ، في ظلال القرآن ، (بيروت : دار الشروق ، ط ٨ ، ١٩٧٩) .

٩٣ - السيوطي ، جلال الدين ، تاريخ الخلفاء ، (القاهرة : مكتبة الفتح الجديدة ، ١٩٦٩) .

٩٤ - ——— ، توير الحوائك - شرح على موطأ مالك ، (بيروت : المكتبة الثقافية ، ١٩٨٤) .

٩٥ - الشافعي ، محمد بن إدريس (١٥٠ - ٢٠٤ هـ) احكام القرآن ، جمع : البيهقي انيسابوري ، تقديم : محمد زاهد بن الحسن الكوثري . كتب الهوامش : عبد الغني عبد الخالق ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٠) .

٩٦ - الشافعي ، الأم ، (بيروت : دار المعرفة ، ١٩٧٣) .

٩٧ - شافعي ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الصالحى الدمشقي (ت ٩٤٢ هـ) ، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد ، وهي المعروفة بالسيرة الشافعية ، مخطوط (القاهرة : ج ٢ : المكتبة الأزهرية ، الفن : تاريخ ، الرقم الخاص : ٧٤ ، الرقم العام : ٣١٦٩ ج ٣ : دار الكتب المصرية ، الفن : تاريخ ، الرقم : ١٣٠) .

- ٩٨ - الشيرازي، علي بن علي: حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج الى شرح المنهاج لابن شهاب الدين الرملي، (القاهرة، مصطفى الباني الحلبي، ١٩٦٧).
- ٩٩ - الشريف الرضي، محمد بن الحسن، نهج البلاغة من كلام أمير المؤمنين، علي بن أبي طالب، شرح الشيخ محمد عبده، تحقيق وتعليق محمد أحمد عاشور، محمد إبراهيم البنا، (القاهرة، دار الشعب، د.ت).
- ١٠٠ - الشعرائي، عبد الوهاب، الميزان، (القاهرة، المطبعة الأزهرية، ١٩٣٢).
- ١٠١ - الشنتقطي، محمد الأمين بن محمد المختار، اضواء البيان في إيضاح القرآن، بالقرآن، (بيروت، عالم الكتب، د.ت).
- ١٠٢ - الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والنزاهة من علم التفسير، (بيروت، دار الفكر، ١٩٨٣).
- ١٠٣ - \_\_\_\_\_، نيل الأوطار شرح متقى الاختيار من أحاديث سيد الاختيار، (القاهرة، مكتبة الدرة الإسلامية، د.ت).
- ١٠٤ - الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي، المهذب في فقه مذهب الإمام الشافعي، (القاهرة، عيسى الباني الحلبي، د.ت).
- ١٠٥ - الصاوي، محمد علي، روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، (دمشق، مكتبة الفخري، ١٩٧٧).
- ١٠٦ - \_\_\_\_\_، صفوة التفسير، (الدوحة، الشؤون الدينية ببلولة قطر، ١٩٨١).
- ١٠٧ - الصنعاني، محمد بن إسماعيل (١٠٥٩ - ١١٨٢ هـ)، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام للحافظ ابن حجر العسقلاني، راجعه: محمد خليل هراس، (القاهرة: مكتبة الجمهورية العربية، د.ت).
- ١٠٨ - الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، (بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٥).
- ١٠٩ - الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (٢٢٤ - ٣١٠ هـ)، تاريخ الطبري المعروف بتاريخ الأمم والملوك، (بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ١٩٨٣)، طبعة أخرى (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٢).
- ١١٠ - \_\_\_\_\_، تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، حققه وخرج أحاديثه: محمود محمد شاكر، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٤).

- ١١١ - \_\_\_\_\_ ، تفسير الطبري ، في : جامع التفسير ، ( القاهرة : حرية النور ) .
- ١١٢ - \_\_\_\_\_ ، كتاب الجهاد وكتاب الحزبة وأحكام المحاربين من كتاب أختلاف الفقهاء ، عني بشره : يوسف شاعنت ، ( لندن ، ١٩٣٣ ) .
- ١١٣ - الطوسي ، تفسير التبيان ، ( بيروت : مؤسسة الأعلمى للمطبوعات ، ١٩٦٥ ) .
- ١١٤ - عبد الحليم عويس ( الدكتور ) ، ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والمضاري ، ( القاهرة : الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٨٨ ) .
- ١١٥ - عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ، ( المدينة المنورة : المكتبة السلفية ، ط ٦ ، ١٩٧٧ ) .
- ١١٦ - عبد الرزاق بن همام الصنعاني ( ١٢٦ - ٢١١هـ ) ، المصنف ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، ( بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٩٧٢ ) .
- ١١٧ - عبد العزيز صقر ، نظرية الجهاد في الإسلام - حول تأصيل المفاهيم والمقومات الأساسية في التقاليد الأولى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ( جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٣ ) .
- ١١٨ - عبد الله البستاني اللبناني ، معجم فاكهة البستان ، ( بيروت : المطبعة الأمريكية ، ١٩٣٠ ) .
- ١١٩ - عبد الله عبد الحي محمد ، الدعوة الإسلامية وموقفها من القتال ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ( جامعة الأزهر : كلية أصول الدين ، د. ت ) .
- ١٢٠ - العُطْلُونِي ، إسماعيل بن محمد ( ت ١١٦٢ هـ ) ، كشف الخفاء ومزيل الإلباس مما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٨ ) .
- ١٢١ - العلوي ، علي بن أحمد الصعدي ( ت ١١٨٩ هـ ) ، حاشية العلوي ، مع : حاشية الخرش ، علي : مختصر سيدي خليل ، ( بيروت : دار صادر ، د. ت ) .
- ١٢٢ - علي أبو الحسن المالكي ، كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني ، ومعها : حاشية العلوي ، ( القاهرة : مصطفى الباني الحلبي ، د. ت ) .
- ١٢٣ - علي الطنطاوي ، ناجي الطنطاوي ، أخبار عمر وأخبار عبدالله بن عمر ، ( بيروت ، دمشق : المكتب الإسلامي ، ١٩٨٣ ) .
- ١٢٤ - العيني ، أبو محمد محمود بن أحمد ( ت ٨٥٥هـ ) ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، المسمى بالعيني على البخاري ، ( بيروت : دار الفكر ، د. ت ) .

١٢٥ - القاسمي ، محمد جمال الدين ( ١٢٣٨ - ١٣٣٢ هـ ) ، تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨ ) .

١٢٦ - قاضيخان ، محمود الأوز جندی ، فتاوى قاضيخان المشهورة بالفتاوى الحاخانية ، على هامش : الفتاوى الهندية في مذهب أبي حنيفة ، ( بيروت : دار المعرفة ، ط ٣ ، ١٩٧٣ )

١٢٧ - القنوري البغدادي ، أحمد بن محمد ( ت ٤٢٨ هـ ) ، الكتاب ، وعليه : للباب في شرح الكتاب لعبد الغني النخعي الدمشقي الميلاني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ( بيروت : دار الحديث ، ط ٤ ، ١٩٧٩ ) .

١٢٨ - القرطبي ، ابو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ( ت ٦٧١ هـ ) ، تفسير القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق : أبو إسحاق ابراهيم أطفيش ، ( القاهرة : دار الكتب المصرية ، د. ت ) . طبعة أخرى ( القاهرة : دار الشعب ، د. ت ) .

١٢٩ - \_\_\_\_\_ ، تفسير القرطبي ، في جامع التفسير ، ( القاهرة : جريدة النور ) .

١٣٠ - القنوجي ، أبو الطيب صديق بن حسن بن علي الحسين ( ت ١٣٠٧ هـ ) ، الروضة الندية شرح الدرر البهية ، حققه وراجعه : عبد الله بن ابراهيم الأنصاري ، ( الدوحة : إدارة إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٨٧ ) . طبعة أخرى ( القاهرة : دار التراث ، د. ت ) .

١٣١ - القنوجي ، عون الباري لحل أكلة صحيح البخاري شرح التجريد الصريح ، ( الدوحة : مطابع قطر الوطنية ، ١٩٨٤ ) .

١٣٢ - الكاساني ، أبوبكر بن مسعود ( ت ٥٨٧ هـ ) ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، قلم له وخرج أحاديثه : مختار عثمان ، ( القاهرة : زكريا على يوسف ، ١٩٨٦ ) .

١٣٣ - كامل سلامة النقس ( الدكتور ) ، العلاقات الدولية في الإسلام على ضوء الإعجاز البياني في سورة التوبة ، ( جدة : دار الشروق ، ط ١ ، ١٩٧٦ ) .

١٣٤ - الكاتلغوري ، محمد يوسف ، حياة الصحابة ، ( القاهرة : مكتبة الدعوة الإسلامية - شباب الأزهر الشريف ؛ حلب : دار الوعي ، ١٩٧٩ ) طبعة أخرى ( بيروت : دار المعرفة ، د. ت ) .

١٣٥ - كمال الدين بن الهمام ، محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري ( ت ٦٨١ هـ ) ، شرح فتح القدير ، مع : شرح العناية للبايرتي وحاشية سعدى حلبى ، على : الهداية للمرغيناني ، ( القاهرة : مصعنى الباي الحلبي ، ١٩٧٠ ) .

١٣٦ - الكروحي ، عبد الله بن الشيخ حسن الحسن ، زاد المحاج بشرح المنهاج ، حققه وراجعه : عبد الله بن إبراهيم الأصطري ، ( الدوحة : الشؤون الدينية بدولة قطر ، ط ١ ، د. ت ) .

١٣٧ - الكرنوي ، محمد رحمة الله بن خليل الرحمن العثماني ( ١٢٣٣ - ١٣٠٨ هـ ) ، إظهار الحق ، ( الدوحة : الشؤون الدينية بدولة قطر ، ١٩٨٠ ) .

١٣٨ - مالك بن أنس الأصبحي ( ٩٣ - ١٧٩ هـ ) ، الملونة الكبرى - رواية الإمام مسنون من سعد فتوح عن الإمام عبد الرحمن ابن القاسم العتي ، ( القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٧٣ هـ - ودلر صادر ) .

١٣٩ - مالك بن أنس ، الموطأ ، صححه ورقمه أحاديثه وعلق عليه : محمد نواد عبد الباقي ، ( القاهرة : دار الشعب ، د. ت ) .

١٤٠ - الموردي ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري ( ٣٦٤ - ٤٥٠ هـ ) ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، راجعه : محمد فهمي السرحاني ، ( القاهرة : المكتبة الشرفية ، ١٩٧٨ ) .

١٤١ - الموردي ، الحاوي الكبير ، ( مخطوط ) ، ( القاهرة : دار الكتب المصرية ، قه : شافعي ، رقم : ٨٢ ) .

١٤٢ - مجمع البحوث الإسلامية ، الجهاد - كتاب المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية ، ( القاهرة : مجمع البحوث الإسلامية ، ١٩٦٨ ) .

١٤٣ - مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، إخراج : إبراهيم أنيس ، عبد الحليم متصر ، عطية الصراحي ، محمد خلف الله أحمد ، ( الدوحة : إدارة إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٨٥ ) .

١٤٤ - محمد أبو زهرة ، نظرية الحرب في الإسلام ، في : المجلة المصرية للقانون الدولي ، ( القاهرة : الجمعية المصرية للقانون الدولي ، ١٩٥٨ ) .

١٤٥ - محمد بن عبد الرحمن البمشقي العثماني الشافعي ، رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، علي هاشم : كتاب الميزان للشعراني ، القاهرة : المطبعة الأزهرية ، ط ٤ ، ١٩٣٢ )

١٤٦ - محمد حميد الله الحيدر آبادي ( الدكتور ) ، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ، ( القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٦ ) .

١٤٧ - محمد رشيد رضا ( ١٢٨٢ - ١٣٥٤ هـ ) ، تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار ، ( القاهرة : مطبعة المنار ، ط ١ ، ١٣٤٦ هـ ) .

- ١٤٨ - \_\_\_\_\_ ، تفسير المنار ، فى جامع التفاسير ، ( القاهرة : جريدة النور ) .
- ١٤٩ - محمد الشربى الخطيب ، معنى المحتاج إلى معرفة معانى لفاظ المنهاج ، على : المنهاج للنورى ، ( القاهرة : مصطفى البابى الحلبى ، ١٩٥٨ ) .
- ١٥٠ - محمد طاهر درويش ( الدكتور ) ، الخطابة فى صدر الإسلام ، الجزء الأول : العصر الدينى - عصر البعثة الإسلامية ، ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٥ ) .
- ١٥١ - محمد طلعت الغنيمى ( الدكتور ) ، قانون السلام فى الإسلام - دراسة مقارنة ، ( الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٩ ) .
- ١٥٢ - محمد طه بلوى ( الدكتور ) ، النظرية السياسية - النظرية العامة للمعرفة السياسية ، ( القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨٦ ) .
- ١٥٣ - محمد عزة دروزة ، التفسير الحديث - السور مرتبة حسب النزول ، ( القاهرة : مصطفى البابى الحلبى ، ١٩٦٣ ) .
- ١٥٤ - محمد غزاد عبد الباقى ، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، ( القاهرة : دار الحديث ، ١٩٨٦ ) .
- ١٥٥ - محمد منير بن عبده أنما النعشقى الأزهري ، الترغيب والترهيب من القرآن الحكيم ، على هامش : الترغيب والترغيب للمنورى ، ( القاهرة : مكتبة الدعوة الإسلامية ، شباب الأزهر الشريف ، د. ت ) .
- ١٥٦ - المرافى ، أحمد مصطفى ، تفسير المرافى ، فى : جامع التفاسير ، ( القاهرة : جريدة النور ) .
- ١٥٧ - المرغينانى ، على بن أبى بكر ( ت ٥٩٣ هـ ) ، الهداية شرح بداية المبتدى ، وعليها : فتح القدير لابن الهمام ، وشرح العناية للبايرى ، وحاشية سعدى حلبى ، ( القاهرة : مصطفى البابى الحلبى ، ط ١ ، ١٩٧٠ ) .
- ١٥٨ - المروزى ، ابوبكر أحمد بن على بن سعيد الأموى ( ٢٠٢ - ٢٩٢ هـ ) ، مسند أبى بكر الصديق ، حققه وعلّق عليه وعرّج أحاديثه : شعب الأرناؤوط ، ( دمشق : المكتب الإسلامى ، ط ٢ ، ١٣٩٣ هـ ) .
- ١٥٩ - مصطفى زيد ( الدكتور ) ، نسخ فى القرآن الكريم ، ( بيروت : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٩٧١ ) .

١٦٠ - مصطفى محمود منحود، الفتنة الكبرى والعلاقة بين القوى السياسية في صدر الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤).

١٦١ - المقلبي، شمس الدين، كتاب الفروع، (بيروت: عالم الكتب، ط٤، ١٩٨٤).

١٦٢ - المقلبي، موسى بن أحمد الحجاوي (ت ٩٦٨هـ)، الإقناع، تصحيح وتعليق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، (القاهرة: دار المعرفة للطباعة والنشر، د. ت)

١٦٣ - المنزلي، زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة أبو محمد (٥٨١ - ٦٥٦هـ)، مختصر صحيح مسلم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، (الكويت: وزارة الأوقاف، ط٣، ١٩٧٩).

١٦٤ - الميداني، عبد الغني الفيضي المنشقي، الباب في شرح الكتاب، على: المختصر المشتهر باسم: الكتاب، لأحمد بن محمد القنوري البغدادى، حققه وعلق حواشيه: محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الحديث، ط٤، ١٩٧٩).

١٦٥ - النجفي، محمد حسن (ت ١٢١٦هـ)، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، (بيروت: دار إحياء التراث العربى، ١٩٨١).

١٦٦ - نغية من العلماء، جامع التفسير في تفسير القرآن الكريم، جمعه نخيه من علماء المسلمين من التفسيرات التالية: الطبري، الفخر الرازي، الكشاف، القرطبي، ابن كثير، الألويسي، أبو السعود، الجواهر، المراغي، المنار، في ظلال القرآن، التفسير الواضح. (القاهرة: جريدة النور).

١٦٧ - النسي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود (ت ٧٠١هـ)، تفسير النسي، (بيروت: دار الكتاب العربى، ١٩٨٢).

١٦٨ - نظام (الشيخ) وجماعة من علماء الهند، الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية في مذهب أبي حنيفة النعمان، (القاهرة: المطبعة الأميرية، د. ت).

١٦٩ - النووي، محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف (٦٣١ - ٦٧٦هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، (بيروت، دمشق: المكتب الإسلامي، ١٩٨٥). طبعة أخرى (المكتب الإسلامي، ١٣٨٦هـ).

١٧٠ - \_\_\_\_\_، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، د. ت).

١٧١ - \_\_\_\_\_، شرح صحيح مسلم، (القاهرة: المطبعة المصرية ومكتبتها، د. ت)

- ١٧٢ - \_\_\_\_\_ ، المنهاج ، وعليه : معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، شرح الشيخ محمد الشريفي الخطيب ، ( القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٥٨ )
- ١٧٣ - الهروي ، أبو عبيد القاسم بن سلام ، غريب الحديث ، ( بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط١ ، ١٩٧٦ ) .
- ١٧٤ - الهندي ، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين البرهان فوري ( ت ٩٧٥ هـ ) ، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٩ ) .
- ١٧٥ - الهيثمي ، أحمد بن حجر ( ت ٩٧٤ هـ ) ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، وعليه : حاشية الشرواني وحاشية ابن قاسم العبادي ، ( بيروت : دار صادر ، د. ت ) .
- ١٧٦ - \_\_\_\_\_ ، فتح المعواد بشرح الإرشاد ، علي : الإرشاد لشرف الدين إسماعيل بن أبي بكر الشهير بابن المقرئ اليمني الشافعي ( ت ٨٢٧ هـ ) ، ( القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٢٨ ) .
- ١٧٧ - الهيثمي ، نور الدين علي بن أبي بكر ( ت ٨٠٧ هـ ) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، ( القاهرة : مكتبة المقلدي ، د. ت ) .

#### ثانيا : المراجع الأجنبية :

181 - Peters , Rudolph : Islam and Colonialism - The Doctrine of Jihad in Modern History , (The Hague : Mouton Publishers , 1979) .

## إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

### أولاً - سلسلة إسلامية المعرفة

- إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- الوجيز في إسلامية المعرفة: للمبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق عمل بعض مؤشرات الفكر الإسلامي، (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م). أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر.
- نهر نظام نقدي عادل، للدكتور محمد عمر شايها، ترجمه عن الإنجليزية سيد محمد سكر، رواجه الدكتور وقبح المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة)، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- نهر علم الإنسان الإسلامي، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد الغني خلف الله، (دار البشير / عمان الأردن) (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
- منظمة المؤثر الإسلامي، للدكتور عبدالله الأحسن، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفاتز، الرياض، (١٤١٠هـ / ١٩٩١م).
- تراثنا الفكري، للشيخ محمد الفزالي، الطبعة الثانية، (منقحة ومزودة) (١٤١٢هـ / ١٩٩١م).
- مدخل إلى إسلامية المعرفة: مع مخطط لإسلامية علم التاريخ، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة) (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- إصلاح الفكر الإسلامي، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، أبحاث الندوة المشتركة بين مركز صالح عبدالله كامل للأبحاث والدراسات / بجامعة الأزهر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- ابن تيمية وإسلامية المعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

### ثانياً - سلسلة إسلامية الثقافة

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثانية (منقحة ومزودة) (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الصحوة الإسلامية بين المجهود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوي (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).

### ثالثاً - سلسلة قضايا الفكر الإسلامي

- حجة السنة، للشيخ عبد الغني عبد الحائق، الطبعة الثالثة، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).
- أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الخامسة (منقحة ومزودة) (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
  - كيف نتعامل مع القرآن: مقاربة مع الشيخ محمد الغزالي أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
  - مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
  - حول تشكيل العقل المسلم، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
  - المسلمون واليهود الحضاري للأستاذ حيدر الفهد، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
  - مشككتان وقرأة فيهما للأستاذ طارق البشري والدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
  - حقوق المواطنة: حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي، للأستاذ راشد الفنووشي، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- رابعاً - سلسلة المنهجية الإسلامية**
- أزمة العقل المسلم، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
  - المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي.
  - الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م).
  - الجزء الثاني: منهجية العلوم الإسلامية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
  - الجزء الثالث: منهجية العلوم التربوية والتنسية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
  - مجلد الأعمال الكاملة (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
  - معالم المنهج الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).
  - في المنهج الإسلامي: البحث الأصلي مع المناقشات والتعقيبات، الدكتور محمد عمارة، (١٤١١هـ/ ١٩٩١م).
  - خلافة الإنسان بين الروحي والعقل، للدكتور عبد المجيد النجار، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).
  - المسلمون وكتابه التاريخ، دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، للدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
  - في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقرار والتأصيل للأستاذ نصر محمد عارف، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م).
- خامساً - سلسلة أبحاث علمية**
- أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية (متقنة) (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
  - التفكير من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بديري، الطبعة الثالثة، (متقنة) (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).
  - العلم والإيمان: مدخل إلى نظرية المعرفة في الإسلام، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة

الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- فلسفة التنمية: رؤية إسلامية، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- روح الحضارة الإسلامية، للشيخ محمد الفاضل بن عاشور، ضبطها وقدم لها عمر عبيد حسن، الطبعة الثانية، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، للدكتور عبد المجيد النجار، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

#### سادساً - سلسلة المحاضرات

- الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

#### سابعاً - سلسلة رسائل إسلامية المعرفة

- خواطر في الأزمة الفكرية والمأزق الحضاري للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلواني، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- الأسس الإسلامية للعلم، للدكتور محمد معين صديقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- قضية المنهجية في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور زغلول واثب النجار، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

#### ثامناً - سلسلة الرسائل الجامعية

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الرسوني، (١٤١١هـ/١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة للأستاذ لحادي إسماعيل، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمبارزة، للأستاذ محمد محمد إسمان، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- المقاصد العامة للشريعة: للدكتور يوسف العالم، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنهج الحضاري الإسلامي، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثالثة، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- القرآن والنظر العقلي، للدكتورة فاطمة إسماعيل، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، للدكتور عبدالرحمن زيد الزينبي، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، للدكتور راجع الكردي، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإيماني والتوزيعي، للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور،

(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

- فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي: دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، للدكتور سليمان الخطيب، (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).

- الأمثال في القرآن الكريم، للدكتور محمد جابر الفياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

- الأمثال في الحديث الشريف، للدكتور محمد جابر الفياض، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).

- تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، للأستاذ إبراهيم العقيلي، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

### تاسعاً - سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات

- الكشف الاقتصادي لأيات القرآن الكريم، للأستاذ محيي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

- الكشف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

- الفكر الأنتهوي الإسلامي، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثالثة (منقحة ومزينة) (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

- قائمة مختارة: حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة، للأستاذ محي الدين عطية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، للدكتور نزيه حماد، الطبعة الثالثة (منقحة ومزينة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

- دليل الباحثين إلى التربية الإسلامية في الأردن، للدكتور عبد الرحمن صالح عبدالله، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

- دليل مستخلصات الرسائل الجامعية في التربية الإسلامية بالجامعات المصرية والسعودية، للدكتور عبد الرحمن النقيب، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

- الدليل التصنيفي: لموسوعة الحديث النبوي الشريف ووجاله، إشراف الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، (١٤١٤هـ/١٩٩٤).

### عاشرًا - سلسلة تيسير التراث

- كتاب العلم، للإمام النسائي، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

### حادي عشر - سلسلة حركات الإصلاح ومناهج التغيير

- مكنا ظهر جيل صلاح الدين.. وهكذا عادت القدس، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، الطبعة الثانية (منقحة ومزينة)، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).

### ثاني عشر - سلسلة المفاهيم والمصطلحات

- الحضارة - الثقافة - المدنية ودراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

## الموزعون المعتمدون لإصدارات المعهد

المملكة العربية السعودية: دار العلمية للكتاب الإسلامي ص. ب. 55195 الرياض 11534  
هاتف: 465-0818 (966-1) فاكس: 463-3489 (966-1)

المملكة الأردنية الهاشمية: المعهد العلمي للفكر الإسلامي ص. ب. 9489 - عمان  
هاتف: 639-992 (962-6) فاكس: 611-420 (962-6)

لبنان: المكتب العربي المتحد ص. ب. 135788 بيروت  
هاتف: 807-779 (961-1) 860-184 (961-1) فاكس: 478-1491 (212) C/O

المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع، 4 زقة المكنونة الرباط  
هاتف: 723-276 (212-7) فاكس: 200-055 (212-7)

مصر: دار الفكر للطبع والنشر والتوزيع، 7 ش الجمهورية عابدين - القاهرة  
هاتف: 3406543 (20-2) فاكس: 3409520 (20-2)

الإمارات العربية المتحدة: مكتبة القراءات للجميع ص. ب. 11032، دبي (سوق الحرية المركزي الجديد)  
هاتف: 663-901 (971-4) فاكس: 690-084 (971-4)

### AMANA PUBLICATIONS

10710 Tucker Street Suite B, Beltsville, MD 20705-2223  
Tel. (301) 595-5777-(800) 660-1777 Fax: (301) 595-5888

### SA'DAWI PUBLICATIONS

P.O.Box 4059, Alexandria, VA 22303 USA  
Tel: (703) 751-4800. Fax: (703) 571-4833

### ISLAMEC BOOK SERVICE

2622 East Main Street, Plainfield, IN 46168 USA  
Tel: (317) 839-8150 Fax: (317) 839-2511

### THE ISLAMIC FOUNDATION

Markfield Da'wah Center, Rutby Lane Markfield, Leicester LE6 0RN, U.K.  
Tel: (44-530) 244-944/45 Fax: (44-530) 244-946

### MUSLIM INFORMATION CENTRE

223 Seven Sisters Rd. London N4 2DA, U.K.  
Tel: (44-71) 272-5170 Fax: (44-71) 272-3214

### LIBRAIRE ESSALAM

135 Bd. de Menilmontant. 75011 Paris  
Tel: (33-1) 43 38 19 56 Fax: (33-1) 43 57 44 31

### SECOMPEX. Bd. Maurice Lemonnier; 152

1000 Bruxelles Tel: (32-2) 512-4473 Fax (32-2) 512-8710

### RACHAD EXPORT, Le Van Swinden Str. 108 11

1093 Ck Amsterdam Tel: (31-20) 693-3735 Fax (31-20) 693-8827

### GENUINE PUBLICATIONS & MEDIA (Pvt.) Ltd

P. O. Box 2725 Jamia Nager New Delhi 110025 India  
Tel: (91-11) 630-989 Fax: (91-11) 684-1104

شمال أمريكا:

خدمة النشر



خدمات القراءات للجميع

بريطانيا:

- المؤسسة الإسلامية

- خدمات الإعلام الإسلامي

فرنسا: مكتبة السلام

بلجيكا: سيكومبيكس

هولندا: رشاد للتصدير

الهند:

## المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة  
أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس  
عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانية وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.
- ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:
  - عقد المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية المتخصصة.
  - دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
  - توجيه الدراسات العلمية والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.
- وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربية وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought  
555 Grove Street (P.O. Box 669)  
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A  
Tel: (703) 471-1133  
Fax: (703) 471-3922  
Telex: 901153 IIIT WASH

## هذا الكتاب

جزء من عمل ضخم استغرق إنجازها ما يزيد عن عشر سنوات وشارك فيه فريق مكون من سبعة وعشرين أستاذاً وباحثاً من المتخصصين في العلاقات الدولية والقانون الدولي والتاريخ الإسلامي والعلوم السياسية ، يتحاورون ويتدارسون قضايا العلاقات الدولية في الإسلام في اجتماعات شهرية ونصف شهرية .

وقد أثمر هذا الجهد إنتاجاً أكاديمياً متميزاً في أربعة مجالات هي :

- أصول وقواعد ومناهج التعامل مع المصادر الإسلامية عند التنظير للعلاقات الدولية في الإسلام (الأجزاء : الأول والثاني والثالث) .

- العلاقات الدولية كما يمكن استبطائها من الأصول الإسلامية : القرآن والسنة وخبرة الخلفاء الراشدين (الأجزاء : الرابع والخامس والسادس) .

- العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي (من الجزء السابع وحتى الثاني عشر) .

- العلاقات الدولية في الفكر السياسي الإسلامي (الأجزاء: الثالث عشر والرابع عشر)

- وسوف يتم اختصار هذا المشروع ، واستخلاص أفكاره في صورة كتاب دراسي يكون صالحاً للتدريس في الجامعات .

ويمكن القول - دون مبالغة - أن هذا الإنتاج هو الأول من نوعه في هذا المجال وفي جميع العلوم الاجتماعية والإنسانية في الدول العربية والإسلامية ، لذلك لا يجب الوقوف عنده وإنما ينبغي أن يكون بداية لانطلاقة بحثية تسير على منهجه ، وتجاوزه وتبنى على قضاياه ، وتفرع عليها ، وتعمق جزئياته ، وتستدرك عليها . بل أن خطته ومنهج تناوله ينبغي أن يكرر في علوم وتخصصات إجتماعية أخرى .